إدارة الشـؤون الاقتصاديـة والاجتماعيـة

الحساب الفرعي للسياحة: الإطـار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨

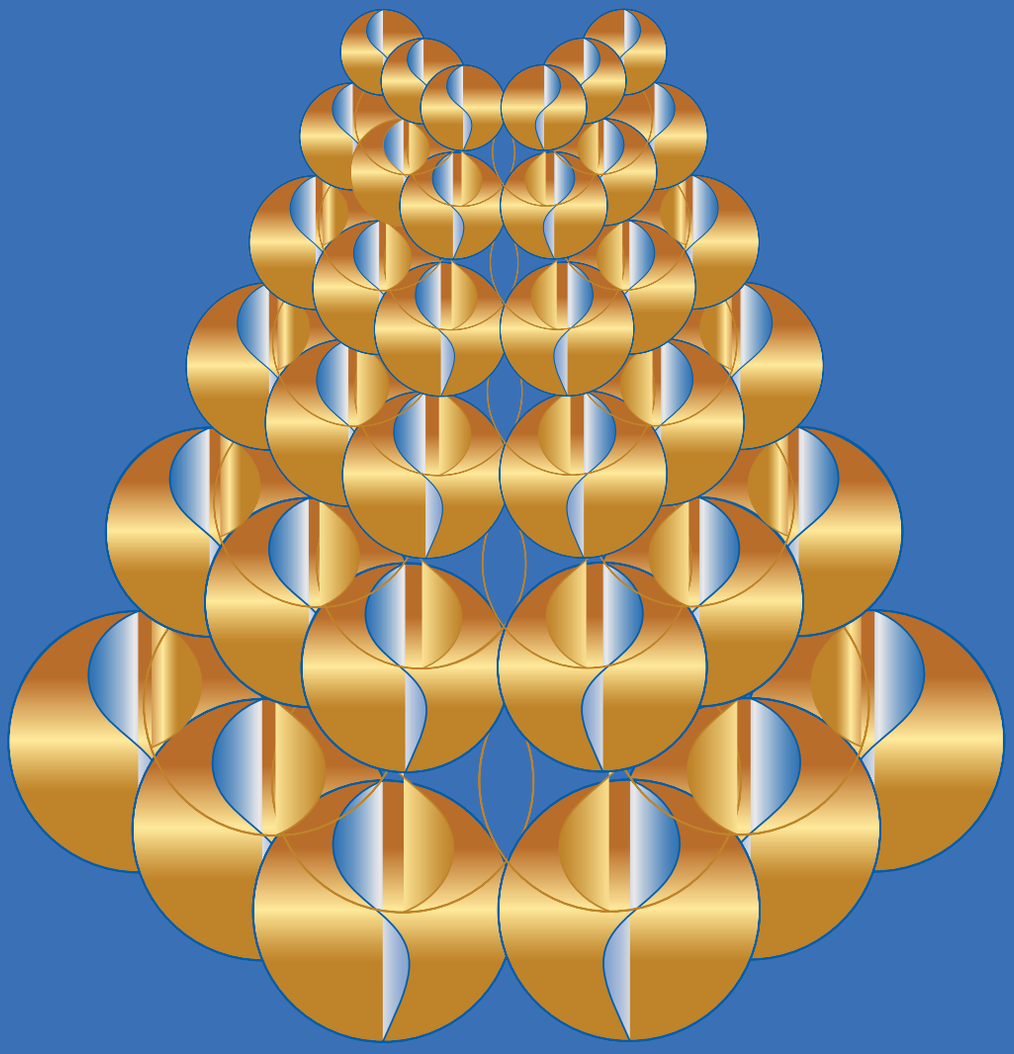

الأمـم المتحـدة

ST/ESA/STAT/SER.F/80/Rev.1

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
شُعبة الإحصاءات

دراسات في الطرق السلسلة واو العدد ٨٠/التنقيح ١

الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨

الأمم المتحدة

منظمة السياحة العالمية

مفوضية المجتمعات الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

لكسمبرغ، ومدريد، ونيويورك، وباريس، ٢٠١١

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تمثِّل إدارة الشــؤون الاقتصاديــة والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحــدة واجهة حيوية للتفاعل بين السياســات العالمية في المجالات الاقتصاديــة والاجتماعية والبيئية، من ناحيــة، والإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني، من ناحية أخرى. وتعمل الإدارة في ثلاثة مجالات رئيسية مترابطة، وهي: '١' تجميع وتوليد وتحليل طائفة واســعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسترعي الانتباه للمشكلات المشتركة وتقوم بتقييم الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة؛ '٢' تيسير المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في العديد من الهيئات الحكومية الدولية بشــأن مسارات العمل المشــتركة للتصدي للتحديات العالمية القائمة أو المستجدة؛ '٣' إســداء المشــورة إلى الحكومات المهتمة بشأن طرق وسُــبل ترجمة ما يوضع من أُطر للسياسات العامة في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إلى برامج عمل على الصعيد القطري، والمعاونة، من خلال المساعدة التقنية، على بناء القدرات الوطنية.

ملاحظة

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.F/80/Rev.1

منشورات الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة © للأمم المتحدة، ٢٠٠٩
جميع الحقوق محفوظة

تصدير

تمثِّل التوصيات الواردة في هذا المنشـور تحديثاً للإطار المفاهيمي المشترك لتصميم الحساب الفرعي للسـياحة الذي أعـده أصلاً الفريق العامل المشـترك بين الأمانات في عام ٢٠٠٠ الذي عقدته شُـعبة الإحصـاءات في الأمم المتحدة، بمشـاركة المكتب الإحصائـي للجماعات الأوروبيـة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة السياحة العالمية.

وقامت منظمة السـياحة العالمية بعملية التحديث تحت إشراف فريق التنسـيق المشـترك بين الوكالات المعني بإحصاءات السياحة. وكان هذا الفريق قد أُنشئ في عام ٢٠٠٤ وفقاً لاتفاق توصَّلت إليه الوكالات المهتمة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشُـعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة السـياحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية) في الدورة الرابعة للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية. ويركِّز نطاق العمل على تقليل الاختلافات المفاهيمية في عمليات تنقيح الحسـاب الفرعي للسياحة والأُطر الأخرى ذات الصلة (مثل دليـل إحصاءات التجارة الدوليـة في الخدمات ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاسـتثمارات الدولي، الطبعة السادسـة، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨؛ وإحصاءات الهجرة).

والغرض من الحساب الفرعي للسياحة هو القيام بتحليل تفصيلي لجميع جوانب الطلب على السـلع والخدمات التي ترتبط بنشاط الزوّار وملاحظة الاقتران العملي بين هذا النشاط وعرض هذه السلع والخدمات داخل الاقتصاد؛ ووصف كيفية تفاعل هذا العرض مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى. ويقدِّم هذا المجلد، الحسـاب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، إطاراً محدَّثاً لبناء حساب فرعي للسياحة. وينبغي أن يسمح بزيادة الاتساق الداخلي في الإحصاءات السياحية مع بقية النظام الإحصائي في البلد وكذلك زيادة إمكانية مقارنة هذه البيانات على الصعيد الدولي.

فرانسيسكو فرانجيالي
الأمين العام
منظمة السياحة العالمية

إنريكو جيوفاني
رئيس الإحصائيين ومدير مديرية الإحصاءات
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

والتر راديرماشير
المدير العام
المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

بول شيونغ
المدير
شُعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة

شكر وتقدير

إن الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، هو ثمرة جهود ضخمة يرجع تاريخها إلى أواخر سبعينات القرن العشرين.

ومنذ نهاية السبعينات كانت فرنسا تستعمل مصطلح "الحسابات الفرعية" كطريقة لتسمية الممارسات المحاسبية المتبعة في مجالات أفقية محدَّدة تتصل بنظام الحسابات القومية، وإن كانت ذات نهج خاص بها، ولكن يمكن مع ذلك اعتبارها نُظماً فرعية من نظام الحسابات القومية بسبب قوة الصلة بالنظام "الأساسي". ووضعت فرنسا أيضاً خُططاً تنفيذية لتحديد الأهمية الاقتصادية للسياحة تحديداً كمياً.

وفي عام ١٩٨٢ عهدت منظمة السياحة العالمية إلى خوسيه كيفيدو (إسبانيا) الذي كان مسؤولاً في ذلك الحين عن إعداد الحسابات القومية لإسبانيا في مكتبها الإحصائي الوطني، بمهمة إعداد وثيقة تبيّن وسائل وصف السياحة وصلتها بالتوصيات المتعلقة بإعداد الحسابات القومية القائمة في ذلك الحين، أي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. وقد أكدت الوثيقة التي قُدِّمت إلى الدورة الخامسة للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية المعقودة في نيودلهي في ١٩٨٣، على أهمية هذه العملية كوسيلة موحَّدة وشاملة لقياس السياحة ومقارنتها بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد. ولم تنفَّذ هذه الوثيقة بحذافيرها ولكنها لا تزال تعتَبر مرجعاً عاماً لمعظم أنشطة منظمة السياحة العالمية للتوصل إلى تنسيق دولي للمفاهيم والإحصاءات المتعلقة بالسياحة.

ومنذ منتصف الثمانينات قامت لجنة السياحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأبحاث هامة انطلاقاً من اعتراف مُسبَق بنطاق السياحة وطابعها ودورها في اقتصادات بلدان المنظمة. ومن خلال صياغة دليل الحسابات الاقتصادية للسياحة، الذي نُشِر في ١٩٩١، فحصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدة مشاكل شائكة تتصل بقياس السياحة والصلات التي تربطها بالحسابات القومية.

وينبغي أن يُذكَر بوجه خاص العرض الذي قدّمته الهيئة الكندية للإحصاءات (إحصاءات كندا) أثناء المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات السفر والسياحة، الذي عقدته منظمة السياحة العالمية في أوتاوا في ١٩٩١، وتضمّن مخطّطاً لتحديد وسائل موثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالسياحة بالنسبة إلى الصناعات الأخرى في الاقتصاد المحلي وصياغة إطار لعرض البيانات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالسياحة بطريقة منظّمة ومتسقة. واستند ذلك المخطط إلى مشروع لدراسة جدوى تطبيق مبادئ الحسابات الفرعية للسياحة.

وبعد أن اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في ١٩٩٣ التوصيات المتعلقة بالإحصاءات السياحية التي أصدرها مؤتمر أوتاوا، بدأت منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في وضع إطار مفاهيمي لبلورة حساب فرعي للسياحة. وتمت تسمية ماريون ليبريروس (فرنسا) وجون جواس (كندا) مسؤولَين عن تطوير هذا المشروع في منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التوالي.

ويجب الاعتراف بالفضل الكبير لهذين المستشارين لمساهمتهما في صياغة الوثائق المتلاحقة التي صدرت حتى عرض الوثيقة بصيغتها النهائية في مؤتمر إنزو باتشي العالمي المعني بقياس الأثر

الاقتصادي للسياحة الذي عُقد في نيس من ١٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي سياق هذه العملية اعتمدت منظمة السياحة العالمية أيضاً على تعاون ألفريد فرانز (النمسا) ودوغلاس فريتشلينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) وألان بيسارسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) وفرانسيسكو إرناندیس (إسبانيا) وخوسيه كيفيدو (إسبانيا) كمستشارين، كما اعتمدت على المشاركين في اللجنة التوجيهية المعنية بالإحصاءات التابعة للمنظمة العالمية للسياحة. وشارك أيضاً الفريق العامل الإحصائي التابع للجنة السياحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنشاط كبير في إعداد المشروع المناظر. واستفادت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بصورة واضحة من مساهمات ألفريد فرانز (رئيس الفريق العامل الإحصائي التابع للجنة السياحة، النمسا) وروث مير (رئيسة فريق العمل الإحصائي التابع للجنة السياحة، سويسرا) وترود إيفنسن نيغارد (النرويج) وجوسلين لابير (كندا). وأخيراً اعتمدت فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية المعنية بالمسائل المنهجية المتصلة بالسياحة اعتماداً كبيراً على تصميم الحساب الفرعي للسياحة الذي أعده بناءً على طلبها المركز الدولي للدراسات المتعلقة باقتصاد السياحة (إيطاليا) ومجموعة كلاس (إيطاليا) وبيتر لايمر (النمسا).

وينبغي توجيه كلمة تقدير خاص للجهود الدؤوبة والتفاني المستمر من جانب إنزو باتشي، الذي توفي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والذي قام بصفته رئيس إدارة الإحصاء والتحليل الاقتصادي وبحوث السوق في منظمة السياحة العالمية منذ البداية بدور الداعية لوضع نظام للإحصاءات السياحية ولمشروع الحساب الفرعي للسياحة.

وبعد مؤتمر نيس، الذي قدّمت فيه منظمة السياحة العالمية توصياتها بشأن تجميع حساب فرعي للسياحة، أُنشئ الفريق العامل المشتَرك بين أمانات منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من أجل إعداد إطار مفاهيمي مشتَرك لوضع تصميم منهجي للحساب الفرعي للسياحة. وفيما يلي أسماء الأشخاص الذين شاركوا في اجتماعات الفريق العامل وتحمّلوا مسؤولية وضع التوصيات الفنية النهائية بوصفهم ممثلين لمنظماتهم: أنطونيو ماسيو (منظمة السياحة العالمية)، لويس كينكانون (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ألان دوبيراس (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، كارل أوبست (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بدرو دياز (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) صوفيا إريكسون (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية). وبدون وجود هذا المنبر المؤسسي كان يستحيل التوصّل إلى موافقة اللجنة الإحصائية، في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ٢٠٠٠ على الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به.

واستمرت منظمة السياحة العالمية وفريق التنسيق المشتَرك بين الوكالات المعني بإحصاءات السياحة الذي أُنشئ في عام ٢٠٠٤، يعملان في تحديث الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به وذلك بالتوازي مع صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بالسياحة ٢٠٠٨. وشملت هذه العملية إدماج تغييرات توضّح التوصيات المحدّثة والجديدة الواردة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) وكذلك التعديلات الصياغية في النص الأصلي.

وعيّنت منظمة السياحة العالمية ماريون ليبريروس للاضطلاع بالمسؤولية عن عملية التحديث.

وحضر الأشخاص التالية أسماؤهم اجتماعات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات السياحة على صعيدي اجتماعات العمل والاجتماعات العامة:

— المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية: جيمس وايت ورث، وهانس فيرنر شميت وأولريتش سبوريل.

— منظمة العمل الدولية: سلفيستر يونغ وروبرت بيمبر وأدريانا ماتا-غرينوود وإيغور شيرنيشيف.
— صندوق النقد الدولي: روبرت إدوارد ومارغريت فيتتزجيبون وناتاليا إيفانيك.
— منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: إنريكو جيوفانيني وألان دوبيراس وآن هاريسون ووليام كاف.
— لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبـي: سلفادور ماركوني.
— شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة: بول شيونغ وإيفو هافينغا ورونالد يانسن وفلاديمير مارخونكو.
— منظمة السياحة العالمية: أنطونيو ماسيو وشايلا نيجهاون وماريون ليبريروس.
— منظمة التجارة العالمية: غاي كارسنتي وهيوبرت إسكيت وأندرياس ماورر وجوزسيلين مغدالين.

وقد قبلوا جميعاً المشاركة في الجهود التعاونية التي بُدئت خلال هذه السنوات الثلاث وجعلت من الممكن إصدار هذه الوثيقة المحدَّثة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير		ج
شكر وتقدير		هـ
الفصل - ١ — مقدمة	١-١ إلى ١-٤٩	١
ألف - الإحصاءات السياحية والحساب الفرعي للسياحة: نظرة عامة	١-١ إلى ١-٢١	١
باء - الخلفية التاريخية	١-٢٢ إلى ١-٤٣	٤
باء-١- ١٩٩١: المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات السفر والسياحة في أوتاوا	١-٢٥ إلى ١-٢٧	٥
باء-٢- ١٩٩١ - ١٩٩٩: من مؤتمر أوتاوا إلى اعتماد الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠	١-٢٨ إلى ١-٣٥	٥
باء-٣- من الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ إلى التوصيات المحدَّثة لعام ٢٠٠٨	١-٣٦ إلى ١-٤٣	٦
جيم - محتوى وهيكل الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٨	١-٤٤ إلى ١-٤٩	٨
الفصل - ٢ — منظور الطلب: مفاهيم وتعاريف	٢-١ إلى ٢-٦٥	١١
ألف - الخلفية	٢-٥ إلى ٢-٢٠	١١
ألف-١- البيئة المعتادة	٢-٦ إلى ٢-٨	١٢
ألف-٢- بيوت الإجازات	٢-٩ إلى ٢-١١	١٢
ألف-٣- مدة الرحلة	٢-١٢ إلى ٢-١٤	١٢
ألف-٤- الغرض الرئيسي للرحلة	٢-١٥ إلى ٢-١٨	١٣
ألف-٥- تصنيف الزوّار	٢-١٩ إلى ٢-٢٠	١٣
باء - الإنفاق السياحي والاستهلاك السياحي	٢-٢١ إلى ٢-٤٣	١٤
باء-١- تعريف ونطاق الإنفاق السياحي	٢-٢١ إلى ٢-٢٤	١٤
باء-٢- تعريف ونطاق الاستهلاك السياحي	٢-٢٥ إلى ٢-٣٠	١٥
باء-٢-١- فئات الاستهلاك السياحي	٢-٢٩ إلى ٢-٣٠	١٧
باء-٣- قضايا خاصة	٢-٣١ إلى ٢-٤٣	١٨

	الفقرات	الصفحة
باء-٣-١- الاستهلاك السياحي كاستهلاك وسيط للمنتجين (قطاع الأعمال والحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية)	٢-٣٢ إلى ٢-٣٣	١٨
باء-٣-٢- الخدمات المقدمة في إطار الأُسرة المعيشية لصالح أفرادها	٢-٣٤ إلى ٢-٣٦	١٨
باء-٣-٣- خدمات الإسكان المتوفرة في مساكن الإجازات على حساب الشخص	٢-٣٧ إلى ٢-٣٨	١٩
باء-٣-٤- السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض	٢-٣٩ إلى ٢-٤٣	١٩
جيم - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة	٢-٤٤ إلى ٢-٥٦	٢٠
دال - الاستهلاك السياحي الجماعي	٢-٥٧ إلى ٢-٦٥	٢٢
الفصل - ٣ — منظور العرض: مفاهيم وتعاريف	٣-١ إلى ٣-٤١	٢٥
ألف - تصنيف المنتجات والأنشطة الإنتاجية للسياحة	٣-٤ إلى ٣-١٣	٢٥
ألف-١- المنتجات	٣-٦ إلى ٣-٧	٢٥
ألف-٢- الأنشطة المميِّزة للسياحة	٣-٨ إلى ٣-١٠	٢٦
ألف-٣- الصناعات السياحية	٣-١١ إلى ٣-١٣	٢٧
باء - قضايا خاصة	٣-١٤ إلى ٣-٣٠	٢٨
باء-١- خدمات الإقامة المتاحة في بيوت الإجازات على حساب الشخص والأنواع الأخرى من ملكية بيوت الإجازات	٣-١٤ إلى ٣-٢٠	٢٨
باء-١-١- الملكية الكاملة	٣-١٤ إلى ٣-١٧	٢٨
باء-١-٢- وحدات تقاسم الوقت والأنواع الأخرى من الملكية المبتكرة لبيوت الإجازات	٣-١٨ إلى ٣-٢٠	٢٨
باء-٢- وكالات السفر ومنظّمو الرحلات السياحة ومقدّمو خدمات الحجز الأخرى	٣-٢١ إلى ٣-٢٤	٢٩
باء-٣- صناعة الاجتماعات	٣-٢٥ إلى ٣-٣٠	٣٠
جيم - المتغيرات التي تميِّز صناعات السياحة	٣-٣١ إلى ٣-٤١	٣١
جيم-١- إجمالي القيمة المضافة	٣-٣١ إلى ٣-٣٥	٣١
جيم-٢- العمالة	٣-٣٦ إلى ٣-٣٩	٣١
جيم-٣- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للصناعات السياحية	٣-٤٠ إلى ٣-٤١	٣٢
الفصل - ٤ — الجداول والحسابات والمجملات	٤-١ إلى ٤-١١٥	٣٣
ألف - الجداول والحسابات	٤-١١ إلى ٤-٧٧	٣٤
ألف-١- ملاحظات عامة	٤-١١ إلى ٤-١٣	٣٤

	الفقرات	الصفحة
ألف-٢- التصنيفات المستعملة	٤-١٤ إلى ٤-١٩	٣٥
ألف-٣- تسجيل خدمات الحجز بصورة منفصلة	٤-٢٠	٣٨
ألف-٤- معاملة السلع	٤-٢١ إلى ٤-٢٦	٣٨
ألف-٥- الجداول	٤-٢٧ إلى ٤-٧٧	٣٩
ألف-٥-١- نظرة عامة	٤-٢٨ إلى ٤-٣٥	٣٩
ألف-٥-٢- الوصف	٤-٣٦ إلى ٤-٧٧	٤٠
باء - المجملات	٤-٧٨ إلى ٤-١١٥	٤٧
باء-١- المجملات الرئيسية	٤-٨١ إلى ٤-٩٨	٤٨
باء-١-١- الإنفاق السياحي الداخلي والاستهلاك السياحي الداخلي	٤-٨٢ إلى ٤-٨٤	٤٨
باء-١-٢- العرض السياحي	٤-٨٥ إلى ٤-٩٨	٤٩
(أ) القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية	٤-٨٦ إلى ٤-٨٧	٤٩
(ب) القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة	٤-٨٨ إلى ٤-٩٤	٤٩
(ج) الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة	٤-٩٥ إلى ٤-٩٨	٥٠
باء-٢- مجملات أخرى	٤-٩٩ إلى ٤-١١٥	٥٢
باء-٢-١- العمالة في مجال السياحة	٤-١٠٢ إلى ٤-١٠٥	٥٣
باء-٢-٢- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة	٤-١٠٦ إلى ٤-١٠٧	٥٣
باء-٢-٣- الاستهلاك الجماعي السياحي	٤-١٠٨ إلى ٤-١١٢	٥٣
باء-٢-٤- مجموع الطلب الداخلي على السياحة	٤-١١٣ إلى ٤-١١٥	٥٤
ثبت المراجع		٧٨
الفهرس		٨١
مسرد المصطلحات		٨٧

المرفقات

المرفق ١ -	الاختلافات الرئيسية بين الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ والحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى بـه ٢٠٠٨ .	٨٩
المرفق ٢ -	العلاقة بين الحساب الفرعي للسياحة والإطار الرئيسي لنظام الحسابات القومية ٢٠٠٨	٩١
المرفق ٣ -	تسجيل خدمات الحجز على نحو منفصل	٩٥
المرفق ٤ -	معاملة السلع وأنشطة تجارة التجزئة	٩٩

الصفحة

المرفق ٥ - قوائم مقترحة للسلع الاستهلاكية المعمّرة السياحية وحيدة الغرض، والبنود التي تخص تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والمنتجات غير السوقية التي لها علاقة بالاستهلاك الجماعي السياحي ١٠٣
المرفق ٦ - قياس الآثار الاقتصادية للسياحة ١٠٩
المرفق ٧ - تكييف الحساب الفرعي للسياحة على المستوى دون الوطني ١١٣
المرفق ٨ - نموذج العمالة في السياحة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١١٧

الجداول

الجدول ١ - استهلاك السياحة الوافدة حسب المنتجات وأصناف الزوّار ٥٥
الجدول ٢ - إنفاق السياحة المحلية حسب المنتجات وأصناف الزوّار وأنواع الرحلات... ٥٦
الجدول ٣ - إنفاق السياحة الخارجة حسب المنتجات وأصناف الزوّار ٥٨
الجدول ٤ - الاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات ٥٩
الجدول ٥ - حسابات الإنتاج للصناعات السياحية والصناعات الأخرى (بالأسعار الأساسية) ٦٠
الجدول ٦ - العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات (بأسعار الشراء) ٦٤
الجدول ٧ - العمالة في الصناعات السياحية ٦٨
الجدول ٨ - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي للصناعات السياحية والصناعات الأخرى ٧٠
الجدول ٩ - الاستهلاك الجماعي السياحي حسب المنتجات والمستويات الحكومية ٧٤
الجدول ١٠ - المؤشرات غير النقدية ٧٥

الأشكال

الشكل ٢-١ - أشكال السياحة وفئات الاستهلاك السياحي ١٧
الشكل ٣-١ - قائمة المنتجات الاستهلاكية المميِّزة للسياحة والأنشطة المميِّزة للسياحة (الصناعات السياحية).... ٢٧
الشكل ٤-١ - تصنيف المنتجات في الجداول ١-٤..... ٣٥
الشكل ٤-٢ - تصنيف المنتجات والصناعات السياحية في الجدولين ٥ و٦ ..... ٣٦
الشكل ٤-٣ - العلاقة بين مختلف المجملات الاقتصادية التي تميِّز حجم السياحة من وجهة نظر العرض ٥١

الفصل ١

مقدمة

ألف - الإحصاءات السياحية والحساب الفرعي للسياحة: نظرة عامة

١-١ - تشير السياحة كظاهرة من ظواهر الطلب إلى الزوّار ودورهم في حيازة السلع والخدمات. ويمكن أيضاً النظر إليها من جانب العرض، وفي هذه الحالة تُفهَم السياحة بأنها مجموعة من الأنشطة الإنتاجية التي تلبّي أساساً احتياجات الزوّار. والزائر هو المسافر الذي يذهب في رحلة إلى وجهة رئيسية خارج بيئته المعتادة لمدة تقل عن سنة واحدة لأيّ غرض رئيسي (عمل تجاري أو ترفيه أو أغراض شخصية أخرى) خلاف العمل لدى كيان مقيم في البلد أو المكان مقصد الزيارة (التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة (٢٠٠٨)، الفقرة ٢-٩).

١-٢ - والسياحة ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تستتبع انتقال الأشخاص. وعلاقة السياحة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية أدّت إلى نمو الاهتمام بقياس مساهمتها الاقتصادية، وأغلبها في الأماكن موضع الزيارة، وتقييم ترابطها بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. ونتيجة لذلك شارك عدد من البلدان والمنظمات الدولية في صياغة مفاهيم وأُطر وقواعد بيانات وتقنيات تجعل من الممكن القيام بهذا القياس.

١-٣ - ولتعزيز إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي قامت منظمة السياحة العالمية بوضع مجموعة متتالية من التوصيات الدولية بشأن إحصاءات السياحة في عامي ١٩٧٨ و١٩٩٣. وتم مؤخراً صياغة التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨.

١-٤ - والإحصاءات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ تقدِّم المفاهيم والتعاريف الأساسية المتعلقة بمختلف جوانب السياحة مثل المسافرين الذين تحقق فيهم شروط المسافر سواء كسائح (أو زائر مبيت) أم زائر ليوم واحد (أو مسافر للنزهة) (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-١٣)؛ والأشكال المختلفة للسياحة (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٢-٣٩ و٢-٤٠)؛ والأغراض الرئيسية المختلفة للرحلة السياحية (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-١٧)؛ ومفهوم الإنفاق السياحي (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٢) وفئاته المختلفة المتصلة بالأشكال المختلفة للسياحة (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٤-١٥ و٤-٢٠)؛ ومختلف التصنيفات التي يمكن استخدامها في تحليل السياحة.

١-٥ - واستناداً إلى هذه التوصيات يجري تشجيع البلدان على صياغة إحصاءاتها الخاصة بالسياحة وفقاً للمبادئ التوجيهية التالية:

- ينبغي أن تستند التقديرات إلى مصادر إحصائية موثوقة، حيث يتم رصد كلا الزوّار ومنتجي السلع والخدمات؛
- ينبغي أن تكون الأرصاد إحصائية بطابعها وينبغي إنتاجها على أساس مستمر، وأن تضمّ تجميع تقديرات علامات القياس واستعمال مؤشرات لتعزيز فائدة النتائج؛

- ينبغي أن تكون البيانات قابلة للمقارنة على فترات زمنية داخل البلد وقابلة للمقارنة بين البلدان وقابلة للمقارنة بميادين أخرى من الأنشطة الاقتصادية؛
- ينبغي أن تكون البيانات متسقة في داخلها وأن تُعرَض داخل الأُطر الاقتصادية الكلية المعتَرف بها على الصعيد الدولي.

١-٦ - ولكفالة اتساق تجميع إحصاءات السياحة المتكاملة مع ممارسات تجميع الإحصاءات الاقتصادية الأخرى، تقرر تنسيقها أيضاً مع الطبعة المحدّثة من نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

١-٧ - ويتألف نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨[١] من مفاهيم وتعاريف وتصنيفات وقواعد محاسبية وحسابات وجداول تشكّل إطاراً متكاملاً شاملاً لتقدير الإنتاج والاستهلاك والاستثمار الرأسمالي والدخل وأرصدة وتدفقات الثروة المالية وغير المالية وغير ذلك من المتغيّرات الاقتصادية المتصلة.

١-٨ - ويشمل نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ إطاراً محدَّداً يوضّح الصلة بين الطلب على السلع والخدمات وعرض هذه السلع والخدمات داخل أيّ اقتصاد، أي جداول العرض والاستخدام.

١-٩ - ولكن ما يجعل السياحة أمراً خاصاً هو الحالة المؤقتة التي يجد الفرد فيها نفسه بصفته مستهلكاً: فإنه يقوم برحلة أو بزيارة إلى مكان خارج بيئته المعتادة لفترة تقلّ عن سنة واحدة بغرض غير العمل لدى كيان مقيم في ذلك المكان. وهذا هو ما يفرّق الزائر عن الفئات الأخرى من المستهلكين.

١-١٠ - وهذه الخصائص المحدّدة للزائر لا يمكن التعبير عنها بصراحة في صلب نظام الحسابات القومية حيث يتم تقسيم أطراف المعاملات وفقاً لخصائص دائمة (نسبياً) منها بلد إقامتهم.

١-١١ - ولمعالجة هذه الحالات يشير نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ باستخدام حسابات فرعية تُرفَق بصُلب نظام الحسابات القومية، وتتقاسم معه، بدرجة تتحدّد في كل حالة على حدة، مفاهيمه الأساسية وتعاريفه وتصنيفاته وقواعده المحاسبية.

١-١٢ - وفي إطار هذا المنظور، يتألف الحساب الفرعي للسياحة من تحليل تفصيلي لجميع جوانب الطلب على السلع والخدمات التي يمكن أن ترتبط بالسياحة، وإقامة وصلة بينيّة فعلية مع عرض هذه السلع والخدمات داخل أو خارج الاقتصاد المعني، من وصف طريقة تفاعل هذا العرض (من منشأ محلي أو مستورد) مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع استخدام جداول العرض والاستخدام كمرجع. وكانت التوصية الأولى بشأن صياغة الإطار المفاهيمي للحساب الفرعي للسياحة قد قُدّمت في عام ٢٠٠٠ في الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، وهو إطار يحتاج إلى التحديث في ضوء التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨.

١-١٣ - ونظراً لأن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ تقدِّم بالفعل اتساقاً مفاهيمياً أساسياً مع الأُطر الإحصائية الأخرى (التوصيات الدولية، الفقرة ١-٣١) مثل نظام الحسابات القومية ودليل المدفوعات والوضع الاستثماري الدولي (الطبعة السادسة)، فإن الحساب الفرعي للسياحة، الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٨ يُقام على أساس هذا الاتساق ويتيح مورداً إضافياً لربط إحصاءات السياحة بالجداول المعيارية في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. ونظراً لأن ذلك الصك يتطلّب اتساقاً بين مختلف مصادر البيانات المستخدَمة ويفرض شروطاً أكثر صرامة عليها، وخاصة التوفيق بين مختلف البيانات، فسيكون من الممكن تقدير

[١] مفوضية المجتمعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي: نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ (بروكسل/لكسمبرغ، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨)، http:/unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNA2008.pdf.

المتغيّرات المتسقة داخلياً التي يمكن أن تمثّل بدقة أكبر المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة وترابطها مع بقية الاقتصاد الوطني.

١-١٤ - وهـذه الصلة بـين التوصيات الدوليـة المتعلقة بإحصاءات السـياحة ٢٠٠٨ والحسـاب الفرعي للسـياحة: الإطـار المنهجي الموصى بـه، ٢٠٠٨ وبيانات المصدر المسـتخدَمة في تجميعهما توفّر الأساس لإقامة وتشغيل أنظمة وطنية محسّنة لإحصاءات السياحة (انظر التوصيات الدولية، الفقرتان ١-٣٦ و١-٣٧).

١-١٥ - ويقدِّم الحساب الفرعي للسياحة بنصه الكامل ما يلي:

- مجملات اقتصادية كلية تصف حجم السياحة ومساهمتها الاقتصادية المباشرة، مثل القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة بما يتسق مع المجملات المماثلة لمجموع الاقتصاد والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الأخرى والمجالات الوظيفية ذات الأهمية؛
- بيانات تفصيلية عن الاستهلاك السياحي، ومفهوم أكثر اتساعاً يتصل بنشاط الزوّار باعتبارهم مستهلكين ووصف طريقة الوفاء بهذا الطلب من العرض المحلي والمستورد وإدخاله في الجداول المستخلصة من جداول العرض والاستخدام التي يمكن تجميعها بكلتا الأسعار الجارية والثابتة؛
- حسابات إنتاج تفصيلية للصناعات السياحية، بما في ذلك بيانات بشأن العمالة والروابط مع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الأخرى وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛
- الصلة بين البيانات الاقتصادية وغيرها من المعلومات غير النقدية عن السياحة، مثل عدد الرحلات (أو الزيارات) ومدة الإقامة والغرض من الرحلة ووسائل النقل، إلخ، التي يتطلبها توضيح خصائص المتغيّرات الاقتصادية.

١-١٦ - ورغم أن بعض الافتراضات الضمنية مطلوبة لتجميع الجداول الموصى بها (انظر الفقرة ٤-٥٧) فإن الحساب الفرعي للسياحة يتسم أساساً بطابعه الوصفي ولا يشمل أيّ قياس للآثار المباشرة والمستحثّة للاستهلاك السياحي على النظام الاقتصادي بأكمله. ويعني ذلك أن أثر السياحة على الاقتصاد لا يتضح تماماً في جداول الحساب الفرعي للسياحة ولذلك يجب قياسه وتحليله باستعمال وسائل أخرى. ويمكن تحقيق ذلك مثلاً باستخدام نماذج المدخلات - المخرجات أو نماذج التوازن العام القابلة للحساب على أساس الحساب الفرعي للسياحة أو غير ذلك من أدوات النمذجة التي تسمح بتحليل شامل لأثر السياحة (انظر المرفق ٦).

١-١٧ - وينبغي النظر إلى الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ من منظورين مختلفين:

- باعتباره أداة إحصائية تستكمل هذه المفاهيم والتعاريف والمجملات والتصنيفات المعروضة بالفعل في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ وتعبّر عنها في جداول تحليلية تقدِّم عناصر لمقارنة التقديرات بين المناطق أو البلدان أو مجموعات البلدان. وهذه العناصر هي الأخرى قابلة للمقارنة مع مجملات أخرى معترف بها دولياً في مجال الاقتصادي الكلي؛
- وباعتباره إطاراً يوفِّر إرشاداً للبلدان في مواصلة صياغة نظامها لإحصاءات السياحة، باعتبار أن الهدف الأساسي هو استكمال الحساب الفرعي للسياحة، الذي يمكن النظر إليه باعتباره تجميعاً لهذا النظام؛

١-١٨ - ويمكن أن ينطوي وضع حسابات فرعية ذات وجهة وظيفية على تمديد حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وإعادة تصنيف للمعاملات والمتعاملين أو كليهما (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، الفصل ٢١). ولكن تقرر عند تصنيف الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ أن يتم التركيز على إعادة التصنيف داخل حدّ الإنتاج الوارد في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣، للتوصّل إلى مجملات متعلقة بالسياحة ويمكن مقارنتها بصورة مباشرة مع المجملات الأخرى التي تم تجميعها في الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣.

١-١٩ - وينبغي اعتبار الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ نقطة بداية لعملية تطوير وتحسين نظام الإحصاءات السياحية بصورة منهجية، بما في ذلك جمع البيانات الأساسية. ويتوقف تنفيذ البلدان لهذا الحساب على التطوّر المتحقق فيما يناظر ذلك من تنفيذ في مستوى نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

١-٢٠ - ويمكن أن يشمل هذا الاستعراض والتوسّع تنفيذ تطوّرات جديدة تتعلّق بالتصنيفات المقترحة للمنتجات والأنشطة الإنتاجية والحدود الجديدة المخصصة للأنشطة الإنتاجية المتصلة بالسياحة وميادين التطبيق الموسّعة أو الجديدة (مؤشرات السياحة القومية وتحليل ميزان المدفوعات والتحليلات الإقليمية والنصف سنوية والصلة بين السياحة والبيئة) كما يمكن أن يشمل نطاقاً أوسع يضمّ على سبيل المثال جوانب مالية أو نماذج تركيبية محدَّدة خاصة (العمالة، الإيرادات الحكومية، إلخ).

١-٢١ - وليس هناك التزام بأن تُصدِر البلدان حساباً فرعياً للسياحة. ومع ذلك يتعيّن فهم تجميع جداول الحساب الفرعي للسياحة باعتباره خطوة هامة في عملية تهدف إلى مواصلة تطوير وإدماج الإحصاءات السياحية داخل نظام المحاسبة القومي في البلد. وكانت البلدان التي قامت بتنفيذ حساب فرعي للسياحة أو أدرجت حساباً فرعياً للسياحة في نظامها للحسابات القومية قد أدركت أهمية هذه الأداة في تحسين تغطية ونوعية الإحصاءات السياحية، وكذلك أهميتها لأغراض التحليل الاقتصادي الكلي للسياحة.

باء - الخلفية التاريخية

١-٢٢ - كان الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ تكليلاً لسنوات كثيرة من الجهود التي بذلها العديد من المؤسسات والبلدان والأفراد لإدماج قياس السياحة كظاهرة اقتصادية في صلب الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويتصل تاريخه وتطويره بصورة قوية بتاريخ وتطوير التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨ (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات ١-٢٧ إلى ١-٢٩) وبالتالي فلن نذكر هنا سوى المعالم الخاصة التي تتسم بأهمية محدّدة للحساب الفرعي للسياحة.

١-٢٣ - ومنذ زمن يعود إلى عام ١٩٨٣ أي أثناء الدورة الخامسة للجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية التي عُقدت في نيودلهي، نوّهت المنظمة بتقرير يوضّح كيف يمكن وصف السياحة في إطار التوصيات المتعلقة بالحسابات القومية القائمة في ذلك الحين، وهو نظام الحسابات القومية، ١٩٦٨[٢] وشدد التقرير على أهمية هذه العملية كأسلوب موحّد وشامل للقياس والمقارنة مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد. ولا يزال هذا التقرير يعتبر خطاً توجيهياً عاماً لمعظم أنشطة المنظمة المتعلقة بتطوير مفاهيم وإحصاءات للسياحة وتنسيقها دولياً.

[٢] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.69.XVII.3.

١-٢٤ - وقد ظلّت لجنة السياحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعمل لتعزيز الاعتراف بنطاق السياحة وطابعها ودورها في الاقتصادات الأعضاء في المنظمة وأثبتت أهمية إحصاءات السياحة لصانعي السياسات. ومنذ عام ١٩٨٥، ظلّت المنظمة تعمل من

أجل إدماج السياحة في أدواتها الإحصائية الأوسع مثل نظام الحسابات القومية. وفي سياق تطوير دليلها بشأن الحسابات الاقتصادية للسياحة [٣]، فحصت المنظمة عدة قضايا معقّدة تتصل بقياس السياحة، بما في ذلك توفيق العرض المقدم من الصناعات السياحية واستهلاك الزوّار، وكذلك معاملة الرحلات الشاملة التكاليف.

[٣] باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩١.

باء-١- ١٩٩١: المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات السفر والسياحة في أوتاوا

١-٢٥ - كان المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات السفر والسياحة، الذي عقدته منظمة السياحة العالمية في أوتاوا من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ [٤] تكليلاً للجهود التي بُذلت في النصف الثاني من السبعينات وفي الثمانينات من القرن الماضي، لا من جانب المنظمات الدولية وحدها، (وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) ولكن أيضاً من جانب عدد من البلدان تضمّ، بالإضافة إلى كندا، فرنسا التي تستحق التنويه بصفة خاصة بصفتها رائدة للعمل في مجال قياس الأثر الاقتصادي للسياحة.

[٤] انظر "قرارات المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات السفر والسياحة" (منظمة السياحة العالمية، ١٩٩١).

١-٢٦ - واستناداً إلى الأعمال السابقة عرضت منظمة السياحة العالمية مجموعة من التعاريف الإحصائية بشأن السياحة المحلية والدولية وكذلك تصنيفاً للأنشطة السياحية يتصل بالإحصاءات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك تم لفت الانتباه إلى ضرورة وجود نظام للمعلومات السياحية يمكن إدماجه بصورة أعمق في نظام الحسابات القومية، أي حساب فرعي للسياحة.

١-٢٧ - وفي مؤتمر أوتاوا قدّمت هيئة الإحصاءات الكندية مخططاً لتقييم دور السياحة في الاقتصاد المحلي لاستعمال إطار للربط بين البيانات الأخرى بشأن السياحة بطريقة منظمة ومتسقة وكفالة "سهولة" وصول المستعملين المحتملين إلى قاعدة البيانات. وكان ذلك المخطط نتيجة مشروع وضعته قوة العمل الوطنية الكندية المعنية ببيانات السياحة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) لفحص جدوى تطبيق مبادئ الحساب الفرعي على السياحة. وصدر التقرير عن الحساب الفرعي المقترح للسياحة في أيار/مايو ١٩٨٧ عندما كانت منظمة السياحة العالمية قد بدأت في تطوير أفكارها بشأن الخطوط التوجيهية الدولية لحساب فرعي للسياحة.

باء-٢- ١٩٩١ - ١٩٩٩: من مؤتمر أوتاوا إلى اعتماد الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠

١-٢٨ - منذ مؤتمر أوتاوا بدأ تنفيذ كثير من المبادرات المعروضة وزاد عدد البلدان التي تضع حساباً فرعياً للسياحة. وبالإضافة إلى الحكومات قام القطاع الخاص بصياغة مبادراته الخاصة في هذا الشأن. ومن بين هذه المبادرات يجدر ذكر أعمال المجلس العالمي للسفر والسياحة، الذي يعتمد بكثافة على تقنيات النمذجة.

١-٢٩ - وفي عام ١٩٩٤ نشرت الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية التوصيات المتعلقة بالإحصاءات السياحية [٥]، وكان هذا المنشور يتألف من (أ) توصيات متعلقة بالإحصاءات السياحية [٦] اقترحتها منظمة السياحة العالمية لمتابعة مؤتمر أوتاوا و(ب) التصنيف الدولي الموحَّد للأنشطة السياحية [٧]، وهو تصنيف مؤقت للأنشطة الإنتاجية المتصلة بالسياحة لإرشاد البلدان في تجميع الإحصاءات من جانب العرض، وهو جانب لم يسبق وضعه في الاعتبار بصورة منهجية في إطار الإحصاءات السياحية. وكانت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة قد اعتمدت كلا التوصيات والتصنيف الموحَّد في دورتها السابعة والعشرين [٨].

[٥] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A/94.XVII.6.

[٦] المرجع نفسه، الجزء الأول.

[٧] المرجع نفسه، الجزء الثاني.

[٨] الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٦ (E/1993/26)، الفقرة ١٥٤.

١-٣٠ - وفي داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدأ جمع وتحليل بيانات الحسابات الاقتصادية للسياحة في عام ١٩٩١. وأثبت الحساب الاقتصادي للسياحة فائدته كأداة في صنع السياسات وظلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدِّم إرشاداً مستمراً إلى البلدان الأعضاء بشأن طريقة تجميع هذا الحساب. وفي عام ١٩٩٧، قدمت لجنة السياحة في المنظمة توصيتها الأولى لإنشاء حساب فرعي للسياحة في البلدان الأعضاء في المنظمة.

١-٣١ - وقام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أيضاً بصياغة برامج وإجراء دراسات عن الإحصاءات السياحية في البلدان الأعضاء. وأعدّ منهجية للجماعة [٩] المتعلقة بالإحصاءات السياحية، وهي منهجية تتفق مع التوصيات المتعلقة بالإحصاءات السياحية ومكيَّفة حسب الاحتياجات المحدَّدة وحسب سياق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

[٩] انظر الجريدة الرسمية للجماعات الأوروبية، العدد L 291 (٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

١-٣٢ - وكانت كندا من أول البلدان التي وضعت حساباً فرعياً للسياحة، ونشرت نتائجه الأولى في تموز/يوليه ١٩٩٤. وقامت بلدان أخرى، مثل الجمهورية الدومينيكية (التي طبَّقت صيغة أوَّلية لهذا الإطار المفاهيمي ثم عدَّلته فيما بعد مع تعديل هذه الصيغ) وفرنسا ونيوزيلندا والمكسيك وبولندا والنرويج وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية، بنشر حساب فرعي للسياحة أو استحداث مشاريع تجريبية موسَّعة في هذا الشأن. واستفاد كثير من هذه البلدان من الأعمال التي قامت بها لجنة السياحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثناء تلك السنوات.

١-٣٣ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، عقدت منظمة السياحة العالمية مؤتمر إنزو باتشي العالمي المعني بقياس الأثر الاقتصادي للسياحة في نيس، بفرنسا، حيث كشفت المنظمة عن أعمالها بشأن اقتراح حساب فرعي للسياحة [١٠]. ووافق المؤتمر من ناحية المبدأ على الإطار وأوصى باستعماله كمنصة للوصول إلى توافق في الآراء مع المنظمات الدولية الأخرى لوضع اقتراح وحيد لهذا الإطار وتقديمه إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لاعتماده.

[١٠] "الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المفاهيمي" وثيقة مؤرخة في حزيران/يونيه ١٩٩٩، ومقدمة إلى مؤتمر إنزو باتشي العالمي المعني بقياس الأثر الاقتصادي للسياحة، نيس، ١٥ إلى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١-٣٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أُنشئ فريق عامل مشترك بين أمانات منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بغرض وضع إطار مفاهيمي مشترك لإعداد التصميم المنهجي للحساب الفرعي للسياحة وفقاً لقرارات مؤتمر إنزو باتشي العالمي.

١-٣٥ - وتم التوصّل إلى اتفاق وأيَّدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة [١١] في دورتها الحادية والثلاثين مشروع الوثيقة بصيغتها المعدّلة التي تشكّل محتوى الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠[١٢]. ونتيجة لهذه العملية، تعزّز الآن كل منظمة تنفيذ الحساب الفرعي للسياحة لدى البلدان الأعضاء فيها.

[١١] انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤ (E/2000/24)، الفقرة ١.

[١٢] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.01.XVII.9.

باء-٣- من الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ إلى التوصيات المحدَّثة لعام ٢٠٠٨

١-٣٦ - يجدر تسليط الضوء على استجابة البلدان إزاء الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به. ففي عام ٢٠٠١ شارك ٤٤ بلداً في مراحل مختلفة من التنمية في تنفيذ حساب فرعي للسياحة. وزاد هذا العدد إلى أكثر من ٧٠ بلداً في عام ٢٠٠٧.

١-٣٧ - وتداول مؤتمران عالميان نظمتهما منظمة السياحة العالمية والبلدان المضيفة المناظرة، في فانكوفر بمقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا في عام ٢٠٠١ وفي بلدة شلالات إغوازو، بالأرجنتين، والبرازيل وباراغواي في ٢٠٠٥ بشأن أهمية وجود حساب فرعي للسياحة لصانعي

السياسات وأصحاب المصلحة كوسيلة لتحسين معرفتهم بالسياحة من ناحية صلاتها بالأنشطة الاقتصادية الأخرى وبالتالي تعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات أفضل.

١-٣٨ - وأثناء هذه الفترة أصبحت منظمة السياحة العالمية عضواً في منظومة الأمم المتحدة، وعمدت في إطار لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية إلى إقامة الاتصال بالمنظمات الدولية الأخرى من أجل رعاية عملية التقارب مع النُظم الإحصائية الأخرى. واكتسب هذا التنسيق أهمية متزايدة.

١-٣٩ - وتم استعراض معظم المعايير الإحصائية الدولية التي ترتبط بها الإحصاءات السياحية والحساب الفرعي للسياحة ارتباطاً عضوياً: ويشمل ذلك بالتحديد تصنيف المنتجات المركزي والتصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية وميزان المدفوعات ونظام الحساب القومية ١٩٩٣، إلخ. ويمكن الآن إدماج الحساب الفرعي للسياحة في هذه الاستعراضات ويمكن بالمثل تحديث هذا الحساب في ضوء هذه المعايير.

١-٤٠ - وبالإضافة إلى فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات السياحة شاركت البلدان الأعضاء في هذه العملية عن طريق التشاور في منتدى إلكتروني وكذلك في مختلف الاجتماعات، بما في ذلك لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة السياحة العالمية وحلقة العمل الدولية المعنية بإحصاءات السياحة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بإحصاءات السياحة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١-٤١ - والحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ يمثِّل تنقيحاً كبيراً لأن الاتساق الهيكلي مع الأُطر الأخرى (نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ أساساً) فرض إدخال تنقيحات على التعاريف التي كانت قد اعتمدت في التوصيات المتعلقة بالإحصاءات السياحية لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالتحديد بأشكال السياحة وفئات استهلاك السياحة وتصنيفات المنتجات السياحية والأنشطة الإنتاجية.

١-٤٢ - والحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ هو أساساً تحديث يراعي التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨ وتحديثات الأُطر الاقتصادية الكلية الأخرى ذات الصلة وتجربة البلدان الأعضاء في تنفيذ الحساب الفرعي للسياحة. وقد استفاد هذا النص مما يلي:

- توضيح الاختلافات بين الإنفاق السياحي ومفهوم الاستهلاك السياحي الأكثر شمولاً؛
- الأعمال التي قام بها خبراء السياحة المشاركون في تحديثات المعايير الدولية الأخرى والتحسين الناشئ في التصنيفات الدولية للأنشطة الإنتاجية والمنتجات التي تتسم بأهمية خاصة لوصف وتحليل السياحة؛
- التقدم المحرز في فهم أهمية العمالة السياحية؛
- تحسين فهم الجداول والمجملات السياحية وزيادة استعمالها.

١-٤٣ - والاختلاف الرئيسي بين الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ وتحديث ٢٠٠٨ الجاري يشير أساساً إلى توضيح مفهومي الإنفاق السياحي والاستهلاك السياحي، ومعاملة السلع التي يحوزها الزوّار وتقديم اقتراحات لمراعاة الأشكال الجديدة من ملكية بيوت الإجازات وكذلك صناعة الاجتماعات. وهي معروضة في المرفق ١ باستثناء ما ينشأ كنتيجة مباشرة للتغيُّرات في التوصيات التي يمكن الاطلاع عليها في المرفق ١ من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨.

جيم - محتوى وهيكل الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨

١-٤٤ - يقدِّم الفصل ١ مقدمة عامة ومقدمة إلى الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ من ناحية اتصاله بالمعايير الأخرى للإحصاءات السياحية (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨) ويبرز فائدة تطبيق هذه الأداة الإحصائية الجديدة ويقدِّم تاريخاً موجزاً للعملية المتبعة حتى إصدار الوثيقة المحدَّثة.

١-٤٥ - والفصل الثاني، منظور الطلب: مفاهيم وتعاريف، يلخص معظم المفاهيم المعروضة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ (الفصول من ٢ إلى ٤) ويعرض مفهوماً للاستهلاك السياحي يوسِّع مفهوم الإنفاق السياحي ليتجاوز حدود المفهوم المستعمل في تلك التوصيات. وتناقش أيضاً قضايا خاصة مثل الاستهلاك السياحي الذي يعتبر أيضاً استهلاكاً وسيطاً للوحدات المنتجة في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ والخدمات المقدَّمة داخل الأُسر المعيشية لصالح أفرادها، وخدمات الإقامة على حساب الشخص أو بدون مقابل. ويشرح أيضاً مفهوم السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض ويزيد من تطوير هذا المفهوم.

١-٤٦ - وفي هذا المجلد يشار بإمكانية استكمال الاستهلاك السياحي الداخلي بالمكونات الأخرى للطلب الداخلي مثل الاستهلاك الجماعي السياحي وتشكيل رأس المال الثابت الإجمالي السياحي، وذلك للتعبير عن مجمل موسَّع للطلب يُسمّى مجموع الطلب الداخلي على السياحة. ونتيجة لذلك تحدد الفقرات الباقية من الفصل ٢ محتويات العنصرين الإضافيين الاثنين اللذين يشكّلان مجموع الطلب الداخلي على السياحة.

١-٤٧ - والفصل الثالث، منظور العرض: مفاهيم وتعاريف، يلخص كثيراً مما قيل في هذا الموضوع في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ (انظر: التوصيات الدولية، الفصلان ٥ و٦). ويبرز الجوانب المحدَّدة التي ستتسم بالأهمية عند وضع جداول الحساب الفرعي للسياحة، وخاصة في حالة الخدمات المرتبطة بملكية بيوت الإجازات بجميع أنواعها وخدمات الحجز. ويذكر أيضاً بعض المتغيرات الهامة التي تتسم بها الصناعات السياحية، مثل القيمة المضافة المباشرة الإجمالية والعمالة وتشكيل رأس المال الثابت الإجمالي.

١-٤٨ - أما الفصل ٤، الجداول والحسابات والمجملات، فهو محور التصميم المنهجي المتبع في الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ ويشمل مجموعة من ١٠ جداول. ويوضِّح هذا الفصل كيف تعتمد الجداول على التماسك الذي أنشأه الفصلان ٢ و٣ بين المفاهيم والتعاريف والتصنيفات، ويؤكد على تلك الجوانب التي تعتبر أكثر أهمية من غيرها. ويصف محتوى كل جدول الروابط المتبادلة بين الجداول. ويقدِّم أيضاً مختلف المجملات التي يمكن استخلاصها لوصف حجم السياحة.

١-٤٩ - وهناك عدة مرفقات تستكمل هذا المجلد:

- المرفق ١ ويعرض في شكل تخطيطي التحديثات التي أُدخلت في الفترة بين صدور الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ وصدور تنقيح ٢٠٠٨؛
- المرفق ٢ ويعرض العلاقة بين الحساب الفرعي للسياحة والإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، وهي قضية هامة اتجه النظر إليها في معظم القرارات المفاهيمية؛
- المرفق ٣ ويصف أثر تسجيل خدمات الحجز بصورة منفصلة في مختلف المجملات المتعلقة بالاستهلاك السياحي: استهلاك السياحة الداخلية والوافدة والخارجة؛

- المرفق ٤ ويصف معاملة السلع وأنشطة تجارة التجزئة في الحساب الفرعي للسياحة، وخاصة في الجدول ٦ وحساب القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة؛
- المرفــق ٥ ويشــير بقائمات إضافية بالمنتجــات والرموز التي قد تكــون مفيدة: قائمة السلع المعمرة الاستهلاكية السياحية وحيدة الغرض وقائمة السلع الرأسمالية الخاصة بالســياحة ورموز تصنيف المنتجات المركزي المناظرة للمنتجات التي تعتبر جزءًا من الاستهلاك الجماعي السياحي؛
- المرفق ٦ ويقدِّم بإيجاز قياس الآثار الاقتصادية للسياحة على أساس المعلومات المقدَّمة من خلال إطار الحساب الفرعي للسياحة؛
- المرفــق ٧ ويذكــر الموضوعات الرئيســية المتصلــة بتطبيق الإطار عــلى الأصعدة دون الوطنية؛
- المرفــق ٨ ويقدِّم نموذج العمالة الســياحية الذي وضعته منظمــة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الفصل ٢

منظور الطلب: مفاهيم وتعاريف

٢-١ - يتصل السفر بنشاط المسافرين. والمسافر هو الشخص الذي ينتقل بين مختلف المواقع الجغرافية لأيّ غرض ولأيّ مدة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٤). وتنشأ آثار السفر أساساً في الأماكن التي يزورها المسافر، وأصبحت هذه الآثار ميداناً هاماً للرصد الاقتصادي. ويندرج قياس نفقات المسافرين الدوليين خارج بلد إقامتهم تحت بند السفر في ميزان المدفوعات.

٢-٢ - والسياحة أقل اتساعاً من السفر، إذ أنها تشير إلى أنواع محدَّدة من الرحلات: أي الرحلات التي ينتقل فيها المسافر خارج بيئته العادية لمدة تقلّ عن سنة ولغرض رئيسي خلاف العمل لدى كيان مقيم في المكان موضع الزيارة. ويسمى الأفراد عند قيامهم بهذه الرحلات زوّاراً. ولذلك كانت السياحة مجموعة فرعية من السفر وكان الزوّار مجموعة فرعية من المسافرين (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات من ٢-٦ إلى ٢-١٣) في كلا السياقين الدولي والمحلي. ويُستخدم نفس هذا التعريف وهذا التمييز في ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية، وهو أمر حاسم لتقاسم وتوثيق البيانات الواردة من هذين المصدرين المختلفين من أجل قياس تدفقات ونفقات المسافرين والزوّار الدوليين.

٢-٣ - ويدخل في مفهوم النشاط كل ما يفعله الزائر من أجل الرحلة أو أثناءها. ولا يقتصر على ما يمكن اعتباره أنشطة سياحية نمطية، مثل مشاهدة المعالم السياحية وحمامات الشمس وزيارة المواقع، إلخ. ويمكن أيضاً اعتبار السفر لغرض الأعمال التجارية أو التعليم والتدريب، إلخ جزءًا من السياحة إذا توفرت الشروط الموضوعة لتعريف السياحة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-١٧). ويركز الحساب الفرعي للسياحة على البُعد الاقتصادي للرحلات السياحية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات من ٢-٢٩ إلى ٢-٣٤)، وذلك في معظم الأحوال من خلال نفقات الزوّار أو نفقات غيرهم لصالح الزوّار. ووضع الزائر وضع عابر، يتصل برحلة محدَّدة. وبعد انتهاء الرحلة يفقد الفرد صفته باعتباره زائراً.

٢-٤ - ويهتم الحساب الفرعي للسياحة أيضاً بأنواع أخرى من المعاملات في السلع والخدمات، مثل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الفقرات ٢-٤٤ إلى ٢-٥٦) واستهلاك مختلف مستويات الحكومة للخدمات السياحية الجماعية وهي مفاهيم سيرد وصفها أدناه (الفقرات ٢-٥٧ إلى ٢-٦٥).

ألف - الخلفية

٢-٥ - تجري معظم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزوّار أثناء تواجدهم خارج بيئتهم المعتادة ويؤثّرون على الاقتصادات المحلية أو الوطنية تأثيراً يختلف عن تأثيرهم في بيئتهم المعتادة. ومع ذلك يشمل الحساب الفرعي للسياحة أيضاً الاستهلاك الذي يجري عادة داخل البيئة المعتادة، مثل استهلاك الزوّار المحتملين استباقاً للرحلة (مثل حيازة بنود صغيرة لاصطحابها

معهم من أجل استعمالها أو منحها للغير، أو مشتريات معدات التخييم وحقائب السفر أو التأمين على السفر أو خدمات وكالات السفر أو خدمات النقل من البيئة المعتادة إلى مكان الزيارة).

ألف-١- البيئة المعتادة

٢-٦ - يشير تعريف البيئة المعتادة، بوصفها عنصراً أساسياً لتعريف السياحة، (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات ٢-٢١ إلى ٢-٢٥) إلى البيئة الجغرافية (وإن لم تكن بالضرورة بيئة متجاورة) التي يقوم فيها الفرد بطقوس حياته العادية. وهي تختلف عن محل الإقامة حسب استعماله في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار العالمي [١٣] (الطبعة السادسة) وعن مكان الإقامة المعتادة المستعمل في إحصاءات الأسر المعيشية.

[١٣] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

٢-٧ - ويلتصق مفهوما بلد الإقامة ومكان الإقامة المعتادة داخل البلد (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات ٢-١٦ إلى ٢-١٨) بالأسر المعيشية، في حين أن البيئة المعتادة في الإحصاءات السياحية هي صفة تلتصق بالأفراد. فإذا كان هناك شخصان ينتميان إلى نفس الأسرة المعيشية فإنهما ينتميان بالضرورة إلى نفس بلد الإقامة ومكان الإقامة المعتادة داخل هذا البلد، ولكن البيئة المعتادة لكليهما قد تختلف إلى درجة ما.

٢-٨ - ويُستعمل مفهوما بلد الإقامة ومكان الإقامة المعتادة داخل البلد في سياق الإحصاءات السياحية إلى جانب البيئة المعتادة التي تحدد كون الشخص زائراً في مكان بعينه. وفي إحصاءات السياحة يصنَّف الزوّار إلى مكان ما وفقاً لبلد إقامتهم في حالة الزوّار الدوليين ووفقاً لمكان إقامتهم المعتادة في حالة الزوّار المحليين (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-١٨).

ألف-٢- بيوت الإجازات

٢-٩ - لكل أسرة معيشية مسكن رئيسي، ويتم تعريفه عادة بالإشارة إلى الوقت الذي تقضيه فيه، ويحدد مكان هذا المسكن بلد الإقامة ومكان الإقامة المعتادة لهذه الأسرة المعيشية ولكل أفرادها. وتُعتبر جميع المساكن الأخرى (التي تملكها أو تستأجرها الأسرة المعيشية للأجل المتوسط أو الأجل الطويل) مساكن ثانوية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٢٦).

٢-١٠ - وتستبعد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ صراحة من البيئة المعتادة المساكن الثانوية المستعملة كبيوت للإجازات (أي التي تكون زيارتها أساساً لأغراض الترفيه)، بغض النظر عن قربها من مكان الإقامة المعتادة، وعدد مرات الزيارات ومدة الإقامة (بشرط ألاّ تحوِّل هذه المدة هذا المسكن الثانوي إلى مسكن رئيسي للأسرة المعيشية) (انظر: التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٢-٢٧ و٢-٢٨).

٢-١١ - وقد يقع بيت الإجازات إما في نفس الإقليم الوطني الذي توجد فيه الإقامة المعتادة للأسرة المعيشية وإما في بلد أو في إقليم آخر. ويمثل دليل ميزان المدفوعات وضع الاستثمار العالمي، الطبعة السادسة، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، المرجع لتحديد معاملة الإحصاءات السياحية لبيت الإجازات المملوك في إقليم اقتصادي مختلف.

ألف-٣- مدة الرحلة

٢-١٢ - يصنَّف الزائر (المحلي أو الوافد أو الخارج) باعتباره سائحاً (أو زائر المبيت) إذا شملت الرحلة إقامة مبيت ليلة، أو يصنَّف خلاف ذلك باعتباره زائراً ليوم واحد (أو مسافراً للنزهة). (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-١٣).

٢-١٣ - ومعظم زوّار اليوم الواحد هم زوّار محليون، ولكن هناك أيضاً بعض حالات الزوّار الدوليين ليوم واحد، وخاصة في البلدان الصغيرة أو إذا كان عبور الحدود سهلاً بصورة خاصة. وفي بعض البلدان قد يشكّل استهلاك الزوّار ليوم واحد عنصراً هاماً في الاستهلاك السياحي.

٢-١٤ - ويمكن وصف خصائص السياحة لا بعدد الرحلات فقط ولكن أيضاً بعدد ليالي المبيت. ومدة الرحلة تمثّل متغيراً هاماً في تقييم مستوى الطلب على الخدمات السياحية، مثل خدمات إقامة المبيت، وكذلك في تقييم مجموع النفقات المرتبطة بالرحلة.

ألف-٤- الغرض الرئيسي للرحلة

٢-١٥ - يتحدد الغرض الرئيسي للرحلة باعتباره الغرض الذي لم تكن الرحلة تتم في غيابه (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-١٠).

٢-١٦ - والغرض الرئيسي للرحلة هو أحد المعايير المستخدمة لتحديد ما إن كانت الرحلة تُوصف بأنها رحلة سياحية وما إن كان المسافر يُوصف بأنه زائر. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكسب الزائر قدراً من الدخل أثناء الإقامة (مثل الشباب الذين يزاولون أعمالاً صغيرة أثناء الرحلة للحصول على دخل لتمويل مصروفاتهم جزئياً) طالما ظل ذلك جانباً عرضياً في الرحلة. ولكن إذا كان الغرض الرئيسي هو العمل والحصول على قدر من الدخل فإن الرحلة لا يمكن أن تكون رحلة سياحية ولا يمكن اعتبار الشخص الذي يقوم بهذه الرحلة زائراً ولكنه يدخل في فئة "مسافر آخر" (التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-١١).

٢-١٧ - وتفيد المعلومات المتعلقة بالرحلة السياحية في توصيف أنماط الإنفاق السياحي. وهي مهمة أيضاً في تعيين الشرائح الرئيسية من الطلب السياحي لأغراض التخطيط والتسويق والترويج (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-١٢).

٢-١٨ - واستناداً إلى الأغراض الرئيسية للرحلات التي يقوم بها السياح والزوّار ليوم واحد، يمكن تصنيف هذه الرحلات (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات ٣-١٤ إلى ٣-١٧) في الفئات التالية:

١- شخصية
- ١-١- العطلات والترويح والترفيه
- ١-٢- زيارة الأصدقاء والأقارب
- ١-٣- التعليم والتدريب
- ١-٤- الرعاية الصحية والطبية
- ١-٥- الدين/الحج
- ١-٦- التسوق
- ١-٧- العبور
- ١-٨- أغراض أخرى

٢- التجارية والمهنية

ألف-٥- تصنيف الزوّار

٢-١٩ - قد ترغب البلدان لأغراض تحليلية في زيادة تجزئة وتبويب أسواقها على أساس سمات إضافية للزوّار ورحلاتهم، سواء بمعالجة كل سمة على حدة أم السمات المشتركة بين التصنيفات. ويمكن أيضاً تجميع الزوّار حسب سماتهم الشخصية واستعمال ترتيبات

الرحلات المنظمة الشاملة والنوع الرئيسي للإقامة وواسطة النقل الرئيسية المستخدمة، إلخ (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفصل ٣). ومن الواضح أن استعمال هذه المعايير سيتوقف على توفر وموثوقية المعلومات التفصيلية.

٢-٢٠ - ومن بين التصنيفات الرئيسية للزوّار تصنيف يتصل بالأشكال المختلفة للسياحة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٢-٣٩ و٢-٤٠) وخاصة:

- الزوّار الدوليون. ينطبق على المسافر الدولي صفة الزائر الدولي من ناحية البلد المرجعي إذا كان: (أ) في رحلة سياحية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٨) و(ب) غير مقيم ويسافر في البلد المرجعي أو كان مقيماً ويسافر خارج البلد المرجعي (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٤٢).
- الزوّار المحليون. من منظور البلد المرجعي، تنطبق على المسافر المحلي صفة الزائر المحلي إذا كان: (أ) في رحلة سياحية و(ب) مقيماً ويسافر في البلد المرجعي (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٤٩).

باء - الإنفاق السياحي والاستهلاك السياحي

باء-١- تعريف ونطاق الإنفاق السياحي

٢-٢١ - الإنفاق السياحي هو المبلغ المدفوع مقابل حيازة سلع وخدمات استهلاكية، وكذلك أشياء ثمينة للاستعمال الشخصي أو للإهداء، لأغراض الرحلة السياحية وأثناءها. ويشمل ذلك إنفاق الزوّار بأنفسهم وكذلك المصروفات المدفوعة أو المسدَّدة من جانب آخرين (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٢).

٢-٢٢ - وبالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوّار مباشرة يشمل الإنفاق السياحي (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨ الفقرة ٤-٥) ما يلي بالتحديد:

(أ) الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها صاحب العمل مباشرة للعاملين أثناء سفريات الأعمال؛

(ب) النفقات النقدية للزائر المسدَّدة من طرف ثالث، سواء كان صاحب العمل (قطاع الأعمال والحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية) أو الأُسر المعيشية الأخرى أو مخطط التأمين الاجتماعي؛

(ج) المبلغ النقدي الذي يدفعه الزوّار مقابل خدمات فردية توفرها وتدعمها الحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية في مجالات التعليم والصحة والمتاحف وفنون الأداء، إلخ؛

(د) المدفوعات التي يدفعها صاحب العمل من جيبه مباشرة نظير خدمات مقدَّمة إلى العاملين وأُسرهم في رحلات سياحية يموّلها أساساً صاحب العمل، مثل إعانات النقل والإقامة والنزول في مساكن العطلات للعاملين أو غير ذلك من الخدمات؛

(هـ) المدفوعات التكميلية التي يدفعها الزوّار لحضور الأنشطة الرياضية أو غيرها من الأنشطة الثقافية بدعوة من المنتجين أو على نفقة المنتجين أساساً (الأعمال التجارية والحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية).

٢-٢٣ - ولا يشمل الإنفاق السياحي الأنواع الأخرى من المدفوعات التي قد يتكبدها الزوّار ولا تناظر حيازة سلع وخدمات، مثل دفع الضرائب والفائدة المصرفية ومشتريات الأصول المالية وغير المالية، إلخ. وتتضمّن التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ إشارة صريحة إلى هذه المدفوعات المستبعدة (انظر: التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٤-٦ و٤-٧).

٢-٢٤ - وتستخدِم الجداول الثلاثة الأولى في الحساب الفرعي للسياحة مفهوم الإنفاق السياحي وتُعرَض هذه النفقات حسب مختلف الفئات (الفقرات ٤-٣٦ إلى ٤-٤٠).

باء-٢- تعريف ونطاق الاستهلاك السياحي

٢-٢٥ - ينطبق نفس التعريف الرسمي للإنفاق السياحي على الاستهلاك السياحي. ومع ذلك فإن مفهوم الاستهلاك السياحي المستخدَم في الحساب الفرعي للسياحة يتجاوز الإنفاق السياحي. فبالإضافة إلى المبلغ المدفوع لحيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك لحيازة الأشياء الثمينة للاستخدام الخاص أو للإهداء، لأغراض الرحلات السياحية وأثناءها، والذي يناظر المعاملات النقدية (وهي نقطة تركيز الإنفاق السياحي) يشمل الاستهلاك السياحي أيضاً في الواقع الخدمات المرتبطة بالإقامة أثناء الإجازات على حساب الشخص والتحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة وغيرها من أشكال الاستهلاك المحتسب الآخر. ويتعيّن تقدير هذه الصفقات باستعمال مصادر تختلف عن المعلومات المجموعة مباشرة من الزوّار، مثل تقارير المبادلات المحلية وتقديرات الإيجارات الخاصة ببيوت الإجازات وحسابات خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر [١٤] ، إلخ.

٢-٢٦ - وبدقة أكبر يشمل الإنفاق السياحي، إلى جانب الحيازات التي أُدرجت بالفعل، الاستهلاك المحتسب وغيره من التسويات وخاصة ما يلي:

(أ) القيمة المحتسبة لمعاملات المقايضة (مثل تبادل المساكن مؤقتاً لأغراض الإجازات)؛

(ب) القيمة المحتسبة للسلع (الخضروات والفاكهة والطيور والأسماك إلخ) التي يتم إنتاجها على حساب الشخص من بيوت الإجازات أو الناشئة عن الأنشطة الترفيهية (البستنة والصيد وصيد الأسماك إلخ) خارج البيئة المعتادة؛

(ج) قيمة الخدمات (السوقية أو المخصّصة للاستعمال النهائي الشخصي) المرتبطة ببيت الإجازات على حساب الشخص (المساكن الثانوية لأغراض الإجازات وجميع الأنواع الأخرى من ممتلكات بيوت الإجازات غير التقليدية)؛

(د) قيمة خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر الداخلة في أيّ فوائد مصرفية يدفعها الزوّار على الإنفاق السياحي؛

(ه) التكلفة الصافية على المستضيفين مقابل استقبال الزوّار من ناحية زيادة الإنفاق على الغذاء والمرافق العامة والدعوات والهدايا إلخ (الفقرات ٢-٣٤ إلى ٢-٣٦)؛

(و) التكلفة الواقعة على المنتجين (قطاع الأعمال والحكومات والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية) نتيجة نفقات العاملين في رحلات أعمال لا تنطوي على مصروفات نقدية من جانب العامل (خدمات النقل المقدَّمة مجاناً أو بأسعار مدعومة من شركات النقل إلى العاملين أو الإقامة أو الوجبات التي تقدمها الفنادق مجاناً أو بأسعار مدعومة إلى العاملين لديها، إلخ) (الفقرة ٢-٣٢)؛

(ز) التكلفة الصافية (أي الصافية بعد المدفوعات المقدَّمة من جيوب العاملين) التي يتكبدها المنتجون بسبب الخدمات الإضافية المقدَّمة إلى الزوّار من العاملين وأسرهم، بالإضافة إلى التكاليف المدرجة فعلاً في الإنفاق السياحي، مثل: تكلفة النقل المجاني أو المدعوم من صاحب العمل أو تكلفة الإقامة في مراكز الإجازات، إلخ.

[١٤] تشير خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر إلى خدمات يقدمها الوسطاء الماليون ولا يتم تحصيلها بشكل صريح ولكنها تُحصَّل ضمنياً من خلال الفرق في معدلات الفائدة المصرفية المحصّلة من المقتَرضين والمقرضين. ويوصي نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ بتوزيع مجموع ناتج هذا النشاط باعتباره استهلاكاً بين مختلف المتلقين أو المستخدِمين للخدمات التي لا تُفرض عليها رسوم صريحة: ويمكن أن ينطبق ذلك على الزوّار (انظر الفقرات ٦-١٦٣ — ٦-١٦٩).

(ح) جـزء قيمة ما يصفه نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ باعتباره إنفاقاً استهلاكياً حكومياً على خدمات فردية غير سوقية على نفقات مثل التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة والمتاحف وخدمات الترفيه، إلخ. التي يمكن اعتبارها مفيدة للزوّار ويصفها نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ باسم تحويلات اجتماعية عينيّة (انظر الفقرات ٨-١٤١ إلى ٨-١٤٥)؛

٢-٢٧ - وسوف يستخدم مفهوم الاستهلاك السياحي في الحساب الفرعي للسياحة في الجدولين ٤ و٦ وسيكون أساساً لتجميع القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة.

٢-٢٨ - ولأغراض الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، يتعيَّن إبراز الخصائص التالية للاستهلاك السياحي:

(أ) كما جاء أعلاه، لا يقتصر الاستهلاك السياحي، بعكس الإنفاق السياحي، على المعاملات النقدية: فهو يشمل أيضاً معاملات المقايضة والمعاملات على حساب الشخص (وتمثل خدمات الإقامة التي توفرها بيوت الإجازات التي يشغلها المالك جانباً هاماً) والتعويضات العينيّة وغير ذلك من أشكال التحويلات العينيّة من جانب المنتجين، وكذلك معاملات الحكومة الموصوفة باسم تحويلات اجتماعية عينية في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨؛

(ب) وكما يحدث أيضاً في حالة الإنفاق السياحي يتسم نطاق النفقات التي يدفعها آخرون لصالح الزوّار بأنها أوسع من النطاق المعترف به في مفهوم حيازة الأُسر المعيشية أو الأفراد في الحسابات القومية، كما أنها تشمل أيضاً جميع أوجه الإنفاق المقدَّمة من المنتجين ويستفيد منها العاملون أو ضيوفهم، بل وتشمل ذلك الجزء الذي يعتبره نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ مندرجاً في الاستهلاك الوسيط لهؤلاء المنتجين (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٣٦ (ز))؛

(ج) ويستبعد المشتريات لأغراض التجارة الخارجية غير المنظمة ("التجارة المكوكية") نظراً لأن هذه المشتريات لا تشكّل استهلاكاً شخصياً للزائر ولكنها تناظر السلع التي يعتزم الزائر بيعها عند عودته إلى بيئته المعتادة؛

(د) والاستهلاك السياحي، مثله مثل الإنفاق السياحي، يشمل جميع حيازات السلع والخدمات الفردية التي يعتبرها نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ سلعاً أو خدمات استهلاكية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٤). وتندرج أيضاً حيازة الأشياء الثمينة التي لا تُعتبر سلعاً استهلاكياً، بغض النظر عن قيمتها.

ومن ناحية أخرى يستبعد الاستهلاك السياحي كل النفقات التي لا تناظر حيازة سلعة أو خدمة مثل مدفوعات التحويل أو الضرائب خلاف الضرائب على السلع والخدمات المشمولة في سعر الشراء والفائدة المصرفية إلخ (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٦)؛

(هـ) يعتبر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ أن حيازة المساكن (الرئيسية وخلافها) وكذلك أعمال الصيانة والإصلاح الكبرى المتصلة بهذه الأصول جزءًا من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للأُسر المعيشية. وسوف تتبع الإحصاءات السياحية والحساب الفرعي للسياحة قواعد مشابهة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٧). ونتيجة لذلك يتعيَّن استبعاد هذا الإنفاق من الاستهلاك السياحي كما يتعيَّن استبعاد النفقات المتصلة بحيازة الأنواع المبتكرة من ملكية بيوت الإجازات

وأعمال الإصلاح الكبرى فيها، مثل بيوت تقاسم الوقت والبيوت المجزأة، إلخ، ولكنها تشكّل جزءًا من تكوين رأس المالي الثابت الإجمالي للسياحة (المرفق ٥)؛

(و) يحدث الاستهلاك السياحي عند نقل ملكية السلع أو عند تقديم الخدمة واستهلاكها من جانب الزائر. ويمكن أن تختلف هذه اللحظة منذ اللحظة التي يتم فيها الدفع أو يصبح فيها الدفع مستحقاً؛ ويمكن أن تحدث المدفوعات قبل الحيازة (مدفوعات مسبقة) أو بعدها (استعمال بطاقات الاستئمان والقروض إلخ)؛

(ز) وعموماً يشمل الإنفاق السياحي الحيازة لأغراض الرحلات وأثناءها. وإذا حدث الإنفاق السياحي قبل الرحلة فإنه يقتصر فقط على حيازة الخدمات المتصلة بالرحلة ذاتها والسلع ذات قيمة الوحدة الصغيرة المزمع استخدامها في الرحلة أو إحضارها للإهداء والسلع الاستهلاكية المعمرة وحيدة الغرض (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-١١). ويدخل في الإنفاق السياحي كل ما يتم حيازته أثناء الرحلة من سلع استهلاكية وأشياء ثمينة وخدمات، بغض النظر عن قيمة وحدتها (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-١٠). وتنطبق هذه القاعدة أيضاً على الاستهلاك السياحي.

باء-٢-١- فئات الاستهلاك السياحي

٢-٢٩ - كما يحدث في حالة الإنفاق السياحي (انظر: التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٤-١٥ و٤-٢٠) يمكن تعريف مختلف فئات الاستهلاك السياحي على أساس بلد الإقامة للمتعاملين المعنيين (الزائر ومقدِّم السلعة أو الخدمة المشتراة) ونسبتها إلى مختلف أشكال السياحة (انظر: التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٢-٣٩ و٢-٤٠). وهذه الصلة موضَّحة في رسم بياني في الشكل ٢-١.

الشكل ٢-١

أشكال السياحة وفئات الاستهلاك السياحي

السياحة المحلية: أنشطة الزائر المقيم داخل البلد المرجعي سواء في إطار رحلة سياحية داخلية أم في إطار رحلة سياحية خارجة.	**استهلاك السياحة المحلية:** الاستهلاك السياحي للزائر المقيم داخل الاقتصاد المرجعي.
السياحة الوافدة: أنشطة الزائر غير المقيم داخل البلد المرجعي في رحلة سياحية وافدة.	**استهلاك السياحة الوافدة:** الاستهلاك السياحي للزائر غير المقيم داخل الاقتصاد المرجعي.
السياحة الخارجة: أنشطة الزائر المقيم خارج البلد المرجعي، سواء في إطار رحلة سياحية خارجة أم في إطار رحلة محلية.	**استهلاك السياحة الخارجة:** الاستهلاك السياحي للزائر المقيم خارج الاقتصاد المرجعي.
السياحة الداخلية: السياحة المحلية والوافدة، أي أنشطة الزوّار المقيمين وغير المقيمين داخل البلد المرجعي في إطار رحلات محلية أو دولية.	**الاستهلاك السياحي الداخلي:** الاستهلاك السياحي لكلا الزوّار المقيمين وغير المقيمين داخل الاقتصاد المرجعي. وهو حاصل جمع استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الوافدة.
السياحة الوطنية: السياحة المحلية والخارجة، أي أنشطة الزوّار المقيمين داخل وخارج البلد المرجعي، سواء في إطار رحلات محلية أم خارجة.	**الاستهلاك السياحي الوطني:** الاستهلاك السياحي للزوّار المقيمين داخل وخارج الاقتصاد المرجعي. وهو حاصل جمع استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الخارجة.

٢-٣٠ - ويقتصر الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ في نطاقه على الاستهلاك السياحي المرتبط بالزوّار الذين يقومون برحلات داخل البلد المرجعي أو في اتجاهه أو منه. أما التأثير الناجم عن أيّ اقتصاد نتيجة استهلاك الزوّار بدون أيّ اتصال بالإقليم الاقتصادي فلن يندرج للنظر تحت أيّ فئة من فئات الاستهلاك السياحي المتصل بذلك الإقليم. وعلى سبيل المثال فإن ثمن تذكرة رحلة مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية يسافر مباشرة من نيويورك إلى باريس على شركة الخطوط الجوية البريطانية لا يندرج في أيّ شكل من أشكال الاستهلاك السياحي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

باء-٣- قضايا خاصة

٢-٣١ - تتطلب بعض القضايا اهتماماً خاصاً في تعريف الاستهلاك السياحي: منها الاستهلاك السياحي كاستهلاك وسيط للمنتجين، والخدمات المقدمة في إطار الأُسرة المعيشية واستعمالها النهائي والخدمات التي تتيحها بيوت الإجازات التي يشغلها صاحبها والسلع الاستهلاكية المعمرة السياحية وحيدة الغرض.

ويتضمّن المرفق ٤ وصفاً لمعاملة السلع التي تشكّل جزءًا من الاستهلاك السياحي.

باء-٣-١- الاستهلاك السياحي كاستهلاك وسيط للمنتجين (قطاع الأعمال والحكومة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية)

٢-٣٢ - لا يقتصر تعريف الزوّار على تغطية الأفراد الذين يسافرون لأسباب شخصية ولكنه يغطي أيضاً بعض الأشخاص الذين يسافرون لأغراض العمل. ويمكن دفع مقابل استهلاك هؤلاء الزوّار كلياً أو جزئياً من جانب جهات العمل أو الحكومة أو المؤسسات غير الربحية التي يعمل لديها الزوّار أو يسافرون باسمها. ويمكن إنفاق هذه المدفوعات من خلال إجراءات مختلفة: إما دفع مقابل الاستهلاك مباشرة إلى مقدمي الخدمات أو العمل كمقدم لهذه الخدمات وإما تخصيص مبلغ إجمالي للعامل المسافر لتغطية هذه التكاليف الإضافية أو أيّ مجموعة من هذه الأشكال الثلاثة. وفي بعض الحالات، وفي حالة نفقات النقل والإقامة، يعتبر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ هذه النفقات جزءًا من الاستهلاك الوسيط للوحدة المنتجة بغض النظر عن الإجراء المستعمل لحيازتها. ونتيجة لذلك لا يندرج هذا الاستهلاك في مفهوم نظام الحسابات القومية والإنفاق الاستهلاكية النهائية/الفعلية للأسرة المعيشية، رغم أنه يشكّل في الإحصاءات السياحية جزءًا من الاستهلاك السياحي لأنه يعتبر حيازة لخدمات تتصل بصورة مباشرة لأنشطة الزائر في رحلته.

٢-٣٣ - وينبغي ألاّ ننسى الفرق في النطاق عند محاولة مقارنة المجملات المتصلة بالاستهلاك السياحي بمجملات الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية، حيث إن نطاق الاستهلاك السياحي يمتد ليتجاوز الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية، وبذلك لا يكون الاستهلاك السياحي دائماً جزءًا من الاستهلاك النهائي للأسرة المعيشية للفرد المناظر.

باء-٣-٢- الخدمات المقدمة في إطار الأُسرة المعيشية لصالح أفرادها

٢-٣٤ - عادة ما تُستبعد الخدمات التي تقدمها الأُسرة المعيشية لاستهلاك أفرادها من حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، باستثناء حالتين: الخدمات المتاحة من المساكن

التي يشغلها صاحبها وإنتاج الخدمات المنزلية بتشغيل موظفين مدفوعي الأجر. ويعتمد الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ هذين الاصطلاحين. ونتيجة لذلك نجد أن توفير الأُسرة المعيشية لخدمات النقل بنفسها (وذلك مثلاً بتوصيل الأُسرة إلى مكان خارج البيئة المعتادة لأفرادها) أو الخدمة المنتجة في تحضير الوجبات (مثل إعداد وتقديم الوجبات للأُسرة في مسكن خدمة ذاتية أثناء الرحلة) تندرج خارج حد الإنتاج وتُستبعد من قياس الاستهلاك السياحي.

٢-٣٥ - ونتيجة لذلك يجري تشجيع البلدان التي قد تكون مهتمة باحتساب القيمة لهذه الخدمات على أن تفعل ذلك بطريقة تسمح باستبعاد هذه القيم لأغراض المقارنة الدولية. ومن المهم أيضاً توخي الحرص في هذه الحسابات المفترضة عند تحديد مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لأن حساب أيّ نصيب يتطلب أن تكون القيمة الموضَّحة في البسط داخلة أيضاً في مجموعة قيمة المقام.

٢-٣٦ - وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة مجاناً من إحدى الأُسر المعيشية لأعضاء زائرين من أسرة معيشية أخرى، يتوقف تقدير قيمة الخدمة أو عدم تقديرها على فهم وتطبيق نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ ومبادئ ميزان المدفوعات، ويشمل ذلك أيضاً حالة تقديم خدمات الإقامة للزوّار في المسكن الرئيسي للأُسرة المعيشية. وفي حالة وجود مثل هذا التقدير فإن الزيادة في استهلاك الأُسرة المعيشية الناجمة عن شراء سلع وخدمات مطلوبة لتوفير هذه الخدمات، أو الشراء المباشر للخدمات لصالح الزائر (الدعوة إلى تناول الطعام في مطعم أو لحضور عرض مسرحي) هي وحدها التي تسجل (إذا كان ذلك ممكناً) كجزء من الاستهلاك السياحي (نفقات لصالح الزائر) مع تلقّي ودفع التحويل العيني المقابل.

باء-٣-٣- خدمات الإسكان المتوفرة في مساكن الإجازات على حساب الشخص

٢-٣٧ - لأغراض المقارنة بين الأُسر المعيشية التي تستأجر مساكنها والأُسر المعيشية التي تشغل مسكناً تملكه، وبسبب أهمية مصروفات الإسكان في إطار النفقات الجارية التي تواجهها الأُسرة المعيشية يوصي نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ باحتساب قيمة إسكان على حساب الشخص لجميع المساكن التي يشغلها ويستخدمها أصحابها. وعندما يحدث ذلك يتم تقدير قيمة خدمات الإسكان على أساس خصائص المسكن وتكاليف الصيانة أو على أساس متوسط الإيجار الفعلي في السوق للوحدات المشابهة، في حالة وجود سوق إيجارات تمثيلي ونشط.

٢-٣٨ - ولا تنطبق هذه التوصية على المسكن الرئيسي لأُسرة معيشية فقط ولكنها تنطبق أيضاً على جميع المساكن الأخرى التي يملكها ويحتفظ بها أفراد الأُسرة لاستعمالهم أيضاً؛ ولهذا فإنها تنطبق أيضاً على بيوت الإجازات المستخدمة لحساب الشخص. ويتعيَّن احتساب قيمة خدمة الإسكان باعتبارها نشاطاً إنتاجياً للمالك وباعتبارها جزءًا من الاستهلاك السياحي. وهذه الخدمة جزء من العرض السياحي والاستهلاك السياحي بغض النظر عما إن كان قد حدث أو لم يحدث زيارة للمسكن فعلاً في رحلة سياحية أثناء الفترة المرجعية.

باء-٣-٤- السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض

٢-٣٩ - السلع المعمّرة هي سلع يمكن استخدامها مراراً أو بصورة مستمرة في فترة تبلغ سنة أو أكثر، على افتراض وجود معدَّل عادي أو متوسط للاستخدام المادي (انظر نظام

الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٩-٤٢). ويمكن أن يكون لهذه السلع قيمة حسب الوحدة ولكن التحليل الجاري سيركز على السلع المعمرة التي يحصل عليها الأفراد لاستعمالهم الشخصي، وتكون قيمة وحدتها مرتفعة نسبياً. وعندما يحصل المنتجون على هذه السلع فإنها تعتبر سلعاً رأسمالية تستخدم في عمليات الإنتاج، كما يحدث في حالة المركبات والحواسيب إلخ. وعندما تحصل عليها الأُسر المعيشية فإنها تعتبر سلعاً استهلاكية معمِّرة.

٢-٤٠ - ومن المنظور السياحي يمكن تعيين نوعين من السلع الاستهلاكية المعمِّرة: السلع التي تستخدم بصورة شبه حصرية لأغراض الرحلة أو أثناءها، والسلع التي يمكن استخدامها في ظروف عديدة (أثناء الرحلات السياحية وفي البيئة المعتادة). وتشمل المجموعة الأولى بنوداً مثل حقائب السفر أو معدات التخييم أو البيوت السيارة في حين تشمل المجموعة الثانية بنوداً مثل السيارات أو آلات التصوير التي يمكن استخدامها بكثافة في البيئة المعتادة وأثناء الرحلات.

٢-٤١ - وقد أُنشئت فئة محدَّدة في إطار السلع الاستهلاكية المعمرة للسلع الاستهلاكية المعمرة السياحية وحيدة الغرض لإدراج السلع المعمرة التي يستخدمها الأفراد بصورة حصرية أو شبه حصرية أثناء الرحلة السياحية.

٢-٤٢ - ونظراً لأن استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة السياحية وحيدة الغرض يحدث أثناء الرحلات بصورة شبه حصرية فيوصى بإدراجها أيضاً في الإنفاق السياحي إذا حدث الشراء قبل الرحلة. وليست هذه المعاملة هي المعاملة التي يُوصى بها في حالة السلع الاستهلاكية المعمِّرة التي تتسم بارتفاع قيمة الوحدة، والتي لا يتم إدراج حيازتها في الإنفاق السياحي إلاّ إذا حدثت أثناء الرحلة.

٢-٤٣ - ويتضمّن المرفق ٥ قائمة بهذه السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض. ومع ذلك، واعترافاً بالتباين بين البلدان والمناطق في أنواع الأنشطة التي قد يقوم بها الأفراد في بيئتهم المعتادة، يوصى بتوخّي المرونة عند تحديد قائمة كل بلد بالسلع الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض.

جيم - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة

٢-٤٤ - يعرِّف نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بأنه مجموع قيمة حيازات المنتجين مطروحاً منه المتصرّف فيه من الأصول الثابتة أثناء الفترة المحاسبية، ومضافاً إليها إضافات معيَّنة لقيمة الأصول غير المنتجة التي تتحقق من النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية. والأصول الثابتة هي أصول ملموسة وغير ملموسة تُنتَج باعتبارها نواتج لعمليات الإنتاج وتُستخدَم هي نفسها بشكل متكرر أو متواصل في عملية إنتاجية أخرى لمدة سنة أو أكثر (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ١٠-٣٢).

٢-٤٥ - ويتسم تحليل المخزونات وتدفقات الاستثمار المادي بأهمية خاصة في السياحة لأن السياحة في معظم الظروف لن تكون ممكنة بأيّ حجم هام إذا لم تتوفّر البنية التحتية الأساسية للنقل والإقامة والترفيه والخدمات الصحية والمرافق الأخرى التي تحدد إلى درجة كبيرة طبيعة وكثافة تدفقات الزوّار.

٢-٤٦ - والاستثمارات الناشئة بسبب السياحة يمكن تقسيمها تقسيماً تقريبياً إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

(أ) أصول ثابتة خاصة بالسياحة؛

(ب) استثمارات الصناعات السياحية في أصول ثابتة ليست خاصة بالسياحة؛

(ج) البنية التحتية المتصلة بالسياحة.

٢-٤٧ - والأصول الثابتة الخاصة بالسياحة تُستخدَم بصورة حصرية أو شبه حصرية، بسبب خصوصية طابعها وتصميمها، في إنتاج سلع وخدمات بخصائص سياحية. وهذه الأصول لن تكون ذات قيمة كبيرة في حالة عدم وجود السياحة نظراً لأنه لا يمكن تحويلها بسهولة إلى تطبيقات غير سياحية. وتشمل هذه الأصول مثلاً عربات النوم في السكك الحديدية والسفن السياحية وحافلات مشاهدة المعالِم والمرافق الفندقية ومراكز المؤتمرات وموانئ قوارب النزهة ومصاعد محطات التزلُّج إلخ. ويدخل في هذه الفئة أيضاً بيوت الإجازات رغم إمكانية تحويلها بسهولة في بعض الحالات من مساكن ثانوية إلى مساكن رئيسية للأسرة المعيشية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢-٢٧).

٢-٤٨ - ويقدِّم المرفق ٥ تصنيفاً عريضاً لهذه الأصول، وهو يتفق مع تصنيف الأصول الثابتة المُنتجَة الملموسة المستعمل في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

٢-٤٩ - واستثمارات صناعات السياحة في الأصول الثابتة غير المخصّصة للسياحة هي استثمارات في أصول ثابتة تُعتبر سياحية لا بسبب طبيعة الأصول نفسها ولكن بسبب استخدامها في صناعة سياحية (الفقرة ٣-١١). وتشمل هذه الفئة مثلاً النظم الحاسوبية للفنادق أو وكالات السفر ومرافق مغاسل الفنادق، إلخ. وبسبب التنوّع الكبير للأصول التي يمكن أن تندرج في هذه الفئة لا توجد توصية خاصة بالتصنيف تختلف عن التوصيات العامة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، ويجري تشجيع البلدان كلما أمكن على تعيين بعض الأصناف المحدّدة من هذه الأصول التي قد تكون هامة في اقتصادها القومي.

٢-٥٠ - والبنية التحتية المتصلة بالسياحة التي تقيمها السلطات العامة أساساً لتسهيل السياحة هي في العادة أصعب في التحديد: فقد تكون قد أنشئت في لحظة معيَّنة لغرض معيَّن وقد تُسهِّل السياحة بالفعل رغم أن ذلك لم يكن هو الهدف الأوّلي أو الوحيد للاستثمار فيها.

٢-٥١ - ورغم الحاجة إلى هذه الأصول داخل العملية الإنتاجية للخدمات السياحية المحدّدة فإنه لا يجري في كل الحالات التعبير عنها كعامل في هذه العملية الإنتاجية، كما يحدث مثلاً في حالة النقل البري، وهو نقل يستحيل بدون الطرق. ومع ذلك فإن استعمال هذه الأصول (حتى مع عدم وجود رسم مفروض على استعمالها) لا يؤخذ في العادة باعتباره تكلفة إنتاج من منظور فرادى المنتجين ولكن يقتصر ذلك على العروض العامة التي تأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية للأنشطة الإنتاجية.

٢-٥٢ - وبالمثل قلّما يقيم الزوّار في أماكن لا توجد فيها بنية تحتية للمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات والخدمات الصحية إلخ. ومع ذلك فإن استعمال هذه الخدمات قد يكون مجرد احتمال، كما يحدث في حالة الخدمات الصحية، أو قد يكون استعمالاً غير مباشر من خلال نوعية الخدمات السياحية التي يحصلون عليها.

٢-٥٣ - وباختصار تتضح السمات المحدّدة التالية في البنية التحتية المتصلة بالسياحة:

(أ) قد يتم إنتاج أو حيازة الأصول بغرض استخدامها حصراً أو أساساً لصالح الزوّار مثل تطوير شاطئ أو مواقع للتزلُّج موجّهة خصيصاً لاستخدام الزوّار، أو افتتاح طريق خاص لخدمة أحد المنتجعات ويوضع تحت تصرّف المستعملين مجاناً وبذلك لا توجد عملية إنتاجية يسهل تعيينها تتصل بهذا الاستخدام؛

(ب) وفي وقت الشروع والبت في الاستثمار قد يكون الغرض هو استخدامه حصرياً أو أساساً لصالح الزوّار في لحظة محدّدة من الوقت (كما في حالة الاستثمارات

العامة للأنشطة الخاصة، وعلى سبيل المثال الأنشطة الرياضية الدولية مثل الألعاب الأولمبية وكأس العالم في كرة القدم أو الكريكيت أو لأغراض اجتماعات دولية هامة إلخ.)، ولكن وُضع في الاعتبار استخدامه لغرض غير سياحي فيما بعد عند الموافقة على هذا الاستثمار (استخدام مرافق الرياضة أو النقل أو الإقامة في المستقبل من جانب المقيمين المعتادين؛ وتحويل أماكن الإقامة المؤقتة للرياضيين أثناء النشاط إلى مشاريع إسكان دائم، إلخ)؛

(ج) قد تكون البنية التحتية موجّهة عموماً لجميع الأنشطة وتؤثّر بالإضافة إلى ذلك تأثيراً إيجابياً على السياحة (كما في حالة فتح مطار أمام جميع أنواع الحركة، أو إنشاء طريق بدون رسوم، أو إقامة مستشفى في منطقة يغشاها الزوّار عادة) لأنه من المحتمل أن تكون السياحة في غياب هذه المرافق بدرجة أقل.

٢-٥٤ - وبسبب الصعوبات التي ينطوي عليها تعيين الاستثمارات السياحية يوصى بأن يركِّز الحساب الفرعي للسياحة أساساً على الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة واستثمار الصناعات السياحية في أصول ثابتة غير خاصة بالسياحة. وإذا كان من الممكن تعيين عناصر في البنية التحتية المتصلة بالسياحة تنطوي دون أدنى شك على عناصر ذات فائدة حصرية للسياحة فإنه يجدر بالبلدان أن تدرج قيمتها في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي رغم أنها قد لا تندرج في توصيات الجدول ٨ في الحساب الفرعي للسياحة.

٢-٥٥ - وأخيراً، يجب أن يلاحَظ أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي في الاقتصاد القائم بتجميع البيانات يتصل بالأصول الثابتة المنتَجة التي يقوم المنتجون المقيمون بتشغيلها. ويستبعد الأصول التي يقوم بتشغيلها غير المقيمين في الإقليم الاقتصادي (باستثناء بيوت الإجازات). وقد ينطبق ذلك بالتحديد على الأصول المتنقلة (مثل الطائرات والقطارات والعبّارات والسفن السياحية والحافلات إلخ) التي تتسم بأهمية حاسمة للسياحة ولكن لا يشغّلها المقيمون في كل الأحوال.

٢-٥٦ - وإلى أن يتم إجراء مزيد من المناقشات والأبحاث لا يوجد اقتراح بشأن مجمل خاص بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي لأغراض المقارنة الدولية. ورغم هذه التحديات التي ينطوي عليها القياس فإن المفهوم العام لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي يعتَبر مفهوماً هاماً ويندرج في المفهوم الأعرض الخاص بمجموع الطلب الداخلي على السياحة.

دال - الاستهلاك السياحي الجماعي

٢-٥٧ - تضطلع الحكومات بمسؤوليتين اقتصاديتين عريضتين: هما توفير سلع وخدمات مختارة للمجتمع وإعادة توزيع الدخل والثروة بوسائل نقل المدفوعات ضمنياً أو صراحة.

٢-٥٨ - وتؤدّي الحكومات عدة أدوار في السياحة: فهي تضع التشريعات واللوائح المتعلقة بطريقة استقبال الزوّار وخدمتهم والقواعد التي يجب أن يتبعوها؛ وهي تعمل في الترويج العام للسياحة إلى البلد أو إلى منطقة معيَّنة منه؛ وهي تقوم بصياغة الأدوات التي تجعل من الممكن تقييم السياسات السياحية؛ وهي تحافظ على النظام والأمن لكي يمكن أن تحدث السياحة؛ وهي تحافظ على الفضاء الذي يقع في الميدان العام؛ إلخ. وهي توفِّر أيضاً عدداً معيَّناً من الخدمات التي سبق ذكرها، مثل التعليم والصحة والخدمات الثقافية بأسعار ليست كبيرة اقتصادياً ويمكن أيضاً أن يستفيد منها الزوّار.

٢-٥٩ - وتوفِّر الحكومات أيضاً الدعم من خلال أنواع مختلفة من الحوافز: القيام بصورة مباشرة بتوفير الخدمات والأموال الإنمائية لدعم استثمارات محدّدة موجّهة نحو السياحة والحوافز الضريبية أو الإعانات لتوجيه الاستثمارات في اتجاه مناطق جغرافية معيّنة أو مجالات أنشطة معيَّنة، والاستثمار المباشر في البنية التحتية (الطرق والمستشفيات والمطارات إلخ). أو إنشاء مؤسسات عامة في مجالات مثل النقل والإقامة ومرافق الترفيه، إلخ.

٢-٦٠ - وفي إطار الفئات المستخدَمة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ من أجل تحليل ووصف الأنشطة التي تكرّسها الحكومات يُنظَر إلى الإنتاج (جمع المدخلات للحصول على المخرجات) نظرة مختلفة عن توفير الإعانات أو الحوافز الضريبية أو التحويلات الجارية أو الرأسمالية (تقديم الموارد بدون اشتراط مقابل) أو التمويل (التعامل مع الأصول والخصوم المالية).

٢-٦١ - ومن منظور الحساب الفرعي للسياحة يُنظَر إلى توفير الخدمات الفردية على أساس غير سوقي ويستفيد منها الزوّار باعتبار أن تغطية هذه الخدمات قد سبقت تغطيتها بالفعل بموجب الاستهلاك السياحي باعتبارها تحويلات اجتماعية عينية. ومع ذلك يوجد أيضاً اهتمام بمراقبة توفير ما يُسمّى بالخدمات غير السوقية الجماعية التي تنطوي على السمات التالية (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٩-٩٥):

(أ) يمكن توصيلها في نفس الوقت إلى كل فرد من أفراد المجتمع أو إلى شرائح معيَّنة من المجتمع، مثل المجموعات السكانية الموجودة في أيّ منطقة أو موقع بالتحديد؛

(ب) استعمال هذه الخدمات سلبي عادة ولا يتطلّب اتفاقاً صريحاً أو مشاركة نشطة من جانب جميع الأفراد المعنيين؛

(ج) توفير خدمة جماعية لفرد واحد لا يقلّل من مقدار توفّرها للآخرين في نفس المجتمع أو الشريحة المجتمعية؛ أي أنه لا يوجد تنافس على الحيازة.

٢-٦٢ - وبسبب السمات التي تميّز هذه الخدمات لا يُسنِد نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ قيمة الخدمات غير السوقية الجماعية لاستهلاك الأُسرة المعيشية أو لأيّ شخص متعامِل آخر، كما يحدث في حالة الخدمات غير السوقية الفردية. وتنشأ فئة خاصة هي فئة الإنفاق الاستهلاكي الجماعي للحكومة العامة وهي فئة لا يتم إسنادها بعد ذلك لمستفيدين محتملين (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٩-٨٥) وتشكّل الاستهلاك النهائي الفعلي للحكومة العامة داخل منظور محاسبي قومي.

٢-٦٣ - ويمكن أيضاً أن تشمل الخدمات غير السوقية الجماعية الإنفاق الحكومي الذي يستفيد منه المستهلكون والمنتجون معاً، بل والنفقات التي يستفيد منها المنتجون فقط. وعند توفير هذه الخدمات بدون مقابل إلى المنتجين فإنه يتعيّن أيضاً اعتبارها جزءًا من الاستهلاك الجماعي الحكومي، نظراً لأن النظام لا يبحث إمكانية الاستهلاك الوسيط من جانب مُنتجي النواتج غير السوقية الحكومية. ومع ذلك وعند توفير أنواع مشابهة من الخدمات (مثل الترويج السوقي) على أساس سوقي أو تطويرها في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم القطاع الخاص بتوفير كل الأموال المطلوبة أو جزء منها، فإنها لا تعتَبر خدمات غير سوقية جماعية ولكنها تعتبر خدمات مقدمة من مُنتِج سوقي (قد يتلقّى دعماً من الحكومة العامة في شكل تحويل جار) وتعتَبر استهلاكاً وسيطاً للقطاع الخاص.

٢-٦٤ - والمنتجات غير السوقية الجماعية المتصلة بالسياحة يمكن تحديدها على أساس تصنيف المنتجات المركزي ويمكن قياس ما يناظِر ذلك من الناتج والاستهلاك وكذلك الناتج المحلي الإجمالي المتولّد في العملية. ويعرض المرفق ٥ قائمة بهذه المنتجات. وسوف يُسمّى

مجموع قيمة استهلاك هذه الخدمات الاستهلاك الجماعي السياحي. ومن أجل إبراز الأهمية الاقتصادية للإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لإقامة بيئة مؤاتية لتنمية السياحة يشمل الحساب الفرعي للسياحة قياساً خاصاً للاستهلاك الجماعي السياحي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموع قيمة الخدمات المشابهة للخدمات التي تنتمي إلى الحساب الجماعي السياحي ولكن يتم تقديمها على أساس سوقي، ينبغي أيضاً تسجيلها باعتبارها بنداً تذكيرياً.

٢-٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك يتم النظر في الاستهلاك الجماعي السياحي في إطار المفهوم الأعرض لمجموع الطلب الداخلي على السياحة، رغم أن هذا العنصر ينطوي في الوقت الحاضر على طابع تجريبـي بسبب نقص الخبرة في هذا الميدان وبسبب تحديات القياس. ونتيجة لذلك، ينبغي ألاّ تستند المقارنات الدولية إلى تقديرات هذا المجمل.

الفصل ٣

منظور العرض: مفاهيم وتعاريف

٣-١ - تتمثّل واحدة من أهم القضايا التي يمكن أن تتصدّى لها الإحصاءات السياحية في وصف وقياس دور السياحة في عرض السلع والخدمات. ولكن ما هو مدى أهمية ذلك في مختلف الأنشطة التي تخدم الزوّار؟ وكيف يمكن تحديد مساهمتها الاقتصادية بطريقة تتسق مع القياسات الاقتصادية الكلية الأخرى؟

٣-٢ - واستجابة لهذا الاهتمام المتزايد، تقدِّم التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ التطوّرات الجديدة الهامة المتعلقة بتعيين المنتجات (الخاصية المميزة للسياحة والمنتجات المرتبطة بها والمنتجات الاستهلاكية الأخرى) والصناعات السياحية التي تستخدم تصنيفات المنتجات المعتمدة دولياً وتصنيف المنتجات المركزي (الإصدار ٢) والأنشطة الإنتاجية والتصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح ٤).

٣-٣ - والفصلان ٥ و٦ من التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨ هما المرجعان الأساسيان لتصنيف المنتجات وتحديد الأنشطة المميِّزة للسياحة والصناعات السياحية وجمع الإحصاءات بشأن العرض؛ وهذا المجلد، أي الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، سيقدّم فقط ملخّصاً للقضايا الرئيسية ذات الأهمية المحدّدة في الإطار المفاهيمي للحساب الفرعي للسياحة.

ألف - تصنيف المنتجات والأنشطة الإنتاجية للسياحة

٣-٤ - الحساب الفرعي للسياحة هو الإطار المفاهيمي للتوصّل إلى توفيق شامل للبيانات السياحية المتصلة بالعرض والطلب. ويتوخّى دراسة النطاق الأكثر اتساعاً لمجموع الطلب الداخلي على السياحة، وهو لا يشمل فقط الاستهلاك السياحي، ولكن يشمل أيضاً تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي.

٣-٥ - ولهذا السبب يتطلب قياس وتحليل السياحة تصنيفاً محدّداً للمنتجات والأنشطة الإنتاجية. ويشير هذا التصنيف إلى (أ) المنتجات، وهي أساساً (وإن لم يكن حصراً) المنتجات التي تنتمي إلى الإنفاق السياحي، و(ب) الأنشطة الإنتاجية التي تمثّل أساس تعريف الصناعات السياحية.

ألف-١- المنتجات

٣-٦ - تم تطوير تصنيف المنتجات في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨. ويشمل التصنيف، بالإضافة إلى المنتجات الاستهلاكية، جميع المنتجات الأخرى المتداولة في الاقتصادي المرجعي والتي تتصل بدرجة ما بالسياحة. ومن هذه المنتجات يتم تعريف مجموعتين فرعيتين أساسيتين: المنتجات الاستهلاكية والمنتجات غير الاستهلاكية.

٣-٧ - وفيمـا يلي تعريف التصنيف وعناصره الأساسـية: (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٥-١٦):

ألف - المنتجات الاستهلاكية:	
ألف-١- المنتجات المميِّزة للسياحة وتشمل فئتين فرعيتين:	
ألف – ١-'١'-	المنتجات المميِّزة للسياحة والقابلة للمقارنة دولياً وهي تمثِّل المنتجات الرئيسية لأغراض المقارنة الدولية للنفقات السياحية؛
ألف – ١-'٢'-	المنتجات المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد (ويحددها كل بلد بتطبيق المعايير المذكورة في التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٥-١٠ في السياق القطري). وبالنسبة لفئتي المنتجات المذكورتين أعلاه تُعتَبر الأنشطة التي تُنتِج هذه المنتجات مميّزة للسياحة وتسمى الصناعات التي يكون نشاطها الرئيسي نشاطاً مميزاً للسياحة صناعات سياحية؛
ألف-٢- منتجات سياحية أخرى وتتألف من فئتين فرعيتين يحددهما كل بلد وهي بالتالي خاصة بكل بلد:	
ألف – ٢-'١'-	منتجات مرتبطة بالسياحة وتتألف من منتجات أخرى حسب أهميتها للتحليل السياحي ولكنها لا تفي بالمعايير المذكورة في الفقرة ٥-١٠ من التوصيات الدولية، ٢٠٠٨؛
ألف – ٢-'٢'-	منتجات استهلاكية غير متصلة بالسياحة وتتألف من جميع السلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى التي لا تنتمي إلى الفئات المذكورة أعلاه.
باء - منتجات غير استهلاكية: وتشمل هذه الفئة جميع المنتجات التي لا يمكن أن تكون بسبب طبيعتها سلعاً وخدمات استهلاكية، وبالتالي لا يمكن أن تكون جزءًا من الإنفاق السياحي أو جزءًا من الاستهلاك السياحي، باستثناء الأشياء الثمينة التي قد يحوزها الزائر في رحلته. وتم تعريف فئتين فرعيتين هما:	
باء-١- الأشياء الثمينة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-٢)؛	
باء-٢- منتجات غير استهلاكية أخرى وتتألف من تلك المنتجات التي تصاحب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي.	

ألف-٢- الأنشطة المميِّزة للسياحة

٣-٨ - الأنشطة المميِّزة للسياحة هي تلك الأنشطة التي تنشئ نمطياً منتجات مميِّزة للسياحة. ونظراً لأن المنشأ الصناعي لأيّ مُنتَج (الصناعة التي تُنتِج هذا المُنتَج حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحّد) لا يمثّل معياراً لإجمالي المنتجات في الفئة المشابهة من فئات التصنيف المركزي للمنتجات، فلا توجد علاقة صارمة بين أفراد المنتجات، من ناحية، والصناعات التي تنتجها كناتج رئيسي، من ناحية أخرى. وقد يتم تصنيف منتَجين بسمات متشابهة ولكن تنتجهما صناعتان مختلفتان من الصناعات المذكورة في التصنيف الصناعي الدولي الموحّد في نفس الفئة في التصنيف المركزي للمنتجات.

٣-٩ - وسوف تشير الأنشطة المميِّزة للسياحة إلى كلتا الفئتين الفرعيتين من المنتجات المميِّزة للسياحة (ألف-١-'١' وألف-١-'٢').

٣-١٠ - ويمثّل الشكل ٣-١ (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٥-١٨) تنميط المنتجات الاستهلاكية والأنشطة المميِّزة للسياحة، مع تجميع كل منها في الفئات الاثنتي عشرة المناظرة التي ستُستخدَم في جداول الحساب الفرعي للسياحة. وتؤلف الفئات من ١ إلى ١٠ الجزء الرئيسي للمقارنة الدولية على أساس فروع التصنيف الصناعي الدولي الموحّد في حالة الأنشطة وعلى أساس الأصناف الفرعية للتصنيف المركزي للمنتجات في حالة المنتجات (انظر: التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، المرفقان ٣ و٤). أما الفئتان الأخريان فهما فئتان تختصان بكل بلد حيث تغطي الفئة ١١ السلع المميِّزة للسياحة المتعلقة بالمنتجات وما يناظرها من أنشطة التجزئة التجارية للأنشطة، وتشير الفئة ١٢ على التوالي إلى الخدمات المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد والأنشطة الأخرى المميِّزة للسياحة الخاصة لكل بلد.

الشكل ٣-١

قائمة المنتجات الاستهلاكية المميِّزة للسياحة والأنشطة المميِّزة للسياحة (الصناعات السياحية)

المنتجات	الأنشطة
١ - خدمات إقامة الزوّار	١ - إقامة الزوّار
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب	٢ - أنشطة تقديم الطعام والشراب
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية	٣ - نقل الركاب بالسكك الحديدية
٤ - خدمات النقل البري للركاب	٤ - النقل البري للركاب
٥ - خدمات النقل المائي للركاب	٥ - النقل المائي للركاب
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب	٦ - النقل الجوي للركاب
٧ - خدمات استئجار معدات النقل	٧ - استئجار معدات النقل
٨ - وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى	٨ - أنشطة وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى
٩ - الخدمات الثقافية	٩ - الأنشطة الثقافية
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية	١٠ - الأنشطة الرياضية والترفيهية
١١ - السلع المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد	١١ - تجارة التجزئة في السلع المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد
١٢ - الخدمات المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد	١٢ - الأنشطة الأخرى المميِّزة للسياحة الخاصة بكل بلد

ألف-٣- الصناعات السياحية

٣-١١ - تمثِّل أيّ صناعة سياحية تجميعاً لتلك المؤسسات التي ينصبّ نشاطها الأساسي على نشاط واحد مميز للسياحة. وفي إحصاءات العرض تُصنَّف المؤسسات وفقاً لنشاطها الأساسي الذي يتحدّد حسب النشاط الذي يولّد أكبر قدر من القيمة المضافة.

٣-١٢ - والمؤسسة مشروع، أو جزء من مشروع، يقع في مكان واحد ويجري فيه نشاط إنتاجي واحد أو يمثّل النشاط الإنتاجي الرئيسي فيه معظم القيمة المضافة (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٥-١٤).

٣-١٣ - ونظراً لأن المؤسسات قد تمارس أنشطة ثانوية فإن إنتاج المنتجات المميِّزة للسياحة لا يقع كله داخل الصناعات السياحية؛ ومن ناحية أخرى، تنشئ الصناعات السياحية

هي الأخرى نواتج ليست منتجات مميِّزة للسياحة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرات ٦-١٧ إلى ٦-٢٠).

باء - قضايا خاصة

باء-١- خدمات الإقامة المتاحة في بيوت الإجازات على حساب الشخص والأنواع الأخرى من ملكية بيوت الإجازات

باء-١-١- الملكية الكاملة

٣-١٤ - تتسم ملكية بيت إجازات على حساب الشخص بطابع فريد من المنظور الإحصائي لأنه يولّد خدمة مميِّزة للسياحة ولأنه أيضاً يمثّل استهلاكاً سياحياً معادلاً. وفي نُظُم الحسابات القومية ٢٠٠٨ ترتبط أيّ خدمة إسكانية على حساب الشخص بملكية مسكن يشغله مالكه، باعتبارها نشاطاً إنتاجياً، وكذلك باعتبارها ناتجاً واستهلاكاً لخدمة محدَّدة. وتغطي هذه الحالة كلا المسكن الأساسي وجميع المساكن الأخرى التي تملكها الأُسرة المعيشية لاستخدامها الخاص. ويغطي بالتحديد بيوت الإجازات التي يشغلها مالكها.

٣-١٥ - ويشمل نظام الحسابات القومية احتساب قيمة المساكن التي يشغلها المالك ويدرجها في الفرع ٨١٠ ٦ للتصنيف الصناعي الدولي الموحّد، الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجّرة وينتمي الناتج الناشئ إلى البند الفرعي ٧٢١١١ في التصنيف المركزي للمنتجات، خدمات الاستئجار أو التأجير التي تشمل الممتلكات السكنية الخاصة أو المؤجّرة. ولا توجد توصية محدَّدة في حالة بيوت الإجازات المملوكة ملكية كاملة.

٣-١٦ - وهذه الفئات الشاملة تندرج بالفعل في المنتجات والأنشطة المميِّزة للسياحة. ويجري تشجيع البلدان على وضع فئة فرعية خاصة للمساكن الثانوية التي يشغلها مالكها، بصفتها ناتجاً و"صناعة" عندما يكون وجود بيوت الإجازات التي يشغلها مالكها كبيراً بدرجة كافية (الفئة ١-ب في الحساب الفرعي للسياحة، الجداول ١ إلى ٤).

٣-١٧ - ويجب أن يلاحَظ أنه مع وجود عملية إنتاجية تصاحب ملكية بيوت الإجازات فإن جميع مصروفات التشغيل اليومية المشابهة للمصروفات العائدة في الوقت الحاضر لمالك الممتلكات المؤجّرة لأجل قصير ينبغي أن تعتَبر استهلاكاً وسيطاً لهذا النشاط وبالتالي لا تشكّل جزءًا من الاستهلاك السياحي (انظر: نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٩-٦٦ و٩-٦٧).

باء-١-٢- وحدات تقاسم الوقت والأنواع الأخرى من الملكية المبتكرة لبيوت الإجازات

٣-١٨ - أخيراً، ظهر اتجاه نحو تطوير أنواع مبتكرة من ملكية بيوت الإجازات أو ما يشبهها (نظراً لأن الأمر لا ينطوي في كل الأحوال على ملكية صريحة للأصل الثابت) للجمع بين خصوصية بيت إجازات مملوك مع التمتع بالمرافق والخدمات والمرونة التي يتيحها السكن الجماعي وكذلك تقليل النفقات الواقعة على "المالك" في الفترات التي لا يستخدم فيها هذا المالك "العقار" لنفسه. وفي نظام تقاسم الوقت الأصلي كان الشراء ينصبّ على "حق استخدام" عقار مادي معيَّن في لحظة محدّدة من الوقت طوال فترة وجود العقار. وبدأ تطبيق المرونة بالتدريج في هذا النظام في اتجاهات مختلفة، مع تخفيف الشروط المتعلقة بملكية أصل مادي محدّد، أو عمر المشروع، أو تحديد فترة الاستخدام، من خلال تصميم أنواع مختلفة من النُظُم الإدارية والمالية.

٣-١٩ - وبالإضافة إلى تقاسم الوقت، بمختلف طرائقه مثل الحصص الموثّقة بسندات أو الأنواع الأخرى من الترتيبات التعاقدية، بما فيها تلك الترتيبات التي تعمل في شكل نادٍ يحصل أعضاؤه على حق استخدام أيّ عقار في النادي، أو أيّ نظام آخر من الانضمام، مع تطبيق القواعد الموضوعة لهذا الغرض، توجد أيضاً طرائق جديدة أخرى مثل فنادق الوحدات السكنية ذات الملكية المشتركة أو الملكية المجزأة ونوادي الإقامة الخاصة وأماكن الإقامة الفندقية إلخ. وفي هذه الأشكال توجد ملكية واضحة للعقار، سواء كانت بصورة مشتركة مع الآخرين (مثل أجزاء الملكية) أم العقار الفردي. ولكن النظام يخلط ملكية العقار مع الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات من خلال دفع مقابل خدمات "إدارة" محدّدة، بل ويتيح إمكانية عرض العقار في نظام للتأجير داخل هيكل أحد الفنادق عندما لا يشغله المالك، وهو نظام يولّد في آن واحد إيرادات للمالك وتغييراً في عرض الغرف من الفندق المعني.

٣-٢٠ - ويقتصر الحساب الفرعي للسياحة على وصف إنتاج السلع والخدمات والتعامل فيها، بحيث يمكن التحرّر من التعقيد الكامل لنظام الحسابات القومية وتحليل ميزان المدفوعات ويمكن بذلك اقتراح معاملة متماثلة على النحو التالي:

- يرتبط تدفق الخدمات بكل وحدة مادية تُباع من خلال ترتيب تقاسم الوقت أو أيّ ترتيب آخر. وينبغي تصنيف هذه الخدمات باعتبارها إقامة قصيرة الأجل (الفرع ٥٥١٠ أنشطة الإقامة قصيرة المدى في التصنيف الصناعي الدولي الموحّد، والبند ٦٣١١٣ في تصنيف المنتجات المركزي، خدمات الإقامة في غرف أو وحدات للزوّار في عقارات تقاسم الوقت)؛
- ينبغي تقدير قيمة هذه الخدمات استناداً إلى الإيجار السوقي لوحدة معادلة؛
- ينبغي توزيع مصروفات التشغيل اليومية، بما في ذلك خدمات إدارة العقار والمدفوعات الجارية الأخرى، مثل الضرائب العقارية، باعتبارها تكاليف على النشاط الإنتاجي المصاحب لاستخدام العقار. ونتيجة لذلك فإن مدفوعات الإدارة لا توزّع على الزائر باعتباره مستهلكاً ولكنها توزّع على مالك العقار أو مالك "حق الاستخدام" باعتبارها استهلاكاً وسيطاً.

باء-٢- وكالات السفر ومنظّمو الرحلات السياحة ومقدّمو خدمات الحجز الأخرى

٣-٢١ - ينبغي أن تكون معاملة خدمات الحجز التي توفّرها وكالات السفر ومنظمو الرحلات السياحية وغيرهم من مقدّمي الخدمات معاملة متعادلة، بغض النظر عن طريقة توليد الإيرادات لكل منهم (هامش الربح أو الرسوم أو العمولات). ويتم تقسيم مجموع المبلغ الذي يدفعه الزوّار مقابل خدمات الوساطة إلى جزأين (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٦-٥٠):

- جزء يناظر قيمة خدمات وكالة السفر (أو الحجز) (الهامش الإجمالي) (هامش الربح، أو الرسم أو العمولة) الذي يتم تحصيله؛
- الجزء الآخر ويناظر قيمة الخدمات السياحية الوسيطة (إيرادات المُنتِج الصافية بعد خصم العمولة المدفوعة لمقدّم خدمات الحجز).

٣-٢٢ - وفي حالة الرحلات المنظمة الشاملة ينبغي "تفكيك" ثلاثة مستويات من الخدمات: الخدمات بحد ذاتها (مثل النقل والإقامة)، والخدمات التي يقدمها منظّم الرحلة وهامش الربح لوكالة السفر (وهي خلاف منظّم الرحلة عادة) التي تبيع الرحلة.

٣-٢٣ - وسوف تتطلب هذه المعاملة عادة تحويل المعلومات الإحصائية الأساسية التي تحصل عليها وكالات السـفر ومنظّمو الرحلات من الزوّار ومن الأنشـطة التي تستعمل هذه المعلومات لتسويق منتجاتها من أجل توليد مجموعة من البيانات تتفق مع هذا المنظور.

٣-٢٤ - وتنطوي هذه المعاملة على عواقب هامة على المحتوى الدقيق لاستهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الوافدة واستهلاك السياحة الخارجة لأن بلد الإقامة المعني قد يختلف في حالة الزائر ووكالة السفر أو مقدّم خدمات الحجز ومنظّم الرحلة ومقدّم الخدمة السياحية. ويتضمّن المرفق ٣ وصفاً لهذه العواقب.

باء-٣- صناعة الاجتماعات

٣-٢٥ - يتمثّل أحد الأغراض الهامة لسفر الزوّار في حضور الاجتماعات والمؤتمرات.

٣-٢٦ - وقد تعقد هيئات الأعمال عبر طيف الاقتصاد بأكمله هذه الاجتماعات والمؤتمرات. وقد تعقدها هيئات الأعمال لموظفيها. وقد تعقدها المنظمات ذات العضوية والمنظمات المهنية والمنظمات السياسية لأعضائها وقد تعقدها المؤسسات التعليمية؛ وقد تعقدها المؤسسات الخاصة والعامة لأعضائها أو لآخرين. ولذلك يمكن أن يكون هذا النوع من النشاط نشاطاً لأيّ جهة أعمال في أيّ قطاع من قطاعات الاقتصاد.

٣-٢٧ - ولم تُبذل حتى وقت قريب أيّ محاولة خاصة لفصل الظاهرة أو لتقدير العوائد والتكاليف المصاحبة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات. وينطوي استقصاء نشاط عقد هذه الأحداث على أهمية للسياحة لأن حضور المؤتمرات يُعتبر نشاطاً سياحياً للمشاركين إذا كانت هذه المؤتمرات تنعقد خارج بيئتهم المعتادة (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٣-٢٠). ومع ذلك فإن هذه الصلة القوية بالسياحة لا تعني أن صناعة الاجتماعات تستحق أن توصف بأنها صناعة سياحية: فالواقع أن ناتجها المميَّز لا يستهلكه الزوّار في معظم الأحيان ولكن يستهلكه منظمو المؤتمرات والاجتماعات الذين يوفّرون الخدمات للمشاركين في المؤتمرات والاجتماعات، إلخ.

٣-٢٨ - وهذا النشاط التجاري المتخصّص يقدّم خدمة داعمة للشركات والحكومة وللهيئات المهنية والهيئات ذات العضوية وأيّ منظمة قد تعقد اجتماعات أو مؤتمرات. كما أن هذه الأنشطة التجارية تقدّم خدمة للجهات التي تُستخدَم تسهيلاتها وخدماتها أثناء عقد المؤتمرات والاجتماعات. وتولّد عن نمو المؤتمرات والاجتماعات أيضاً ضرورة وجود خدمات تقنية وداعمة متخصّصة.

٣-٢٩ - وأصبح من الضروري الاعتراف بهذا النشاط وتحديد مكانه في التصنيفات الدولية للمنتجات والأنشطة وتحديد طابع الخدمات المقدمة وكيفية قياسها. كما أصبح هذا النشاط معترفاً به الآن في المجموعة ٨٢٣ من التصنيف الصنـاعي الدولي الموحّد، تنظيم المؤتمرات والمعارض التجارية، وتشمل هذه المجموعة الفرع ٨٢٣١، تنظيم المؤتمرات. والخدمة مصنّفة تحت البند ٨٥٥٩٦١ في التصنيف المركزي للمنتجات، خدمات المساعدة والتنظيم للمؤتمرات.

٣-٣٠ - ويجري تشجيع البلدان أو الأماكن التي تتسم بأهمية تدفقات الزوّار إليها بسبب المؤتمرات والاجتماعات، إلخ، على تحليل هذه الفئة من الزوّار واستهلاكهم بصورة منفصلة.

جيم - المتغيرات التي تميِّز صناعات السياحة

جيم-١- إجمالي القيمة المضافة

٣-٣١ - كما يحدث في حالة جميع الأنشطة الاقتصادية المندرجة في الإطار المفاهيمي لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ يمكن وصف عمل الصناعات السياحية في مجال الإنتاج على أفضل وجه من خلال جداول توضح تركيبة المنتجات في النواتج، وتركيبة المنتجات في المدخلات والتعويضات المدفوعة لعوامل الإنتاج المشاركة في العملية.

٣-٣٢ - ومساهمة أيّ نشاط إنتاجي في مجمل عرض السلع والخدمات في أيّ اقتصاد تُقاس عادة بقيمته المضافة (أي الفارق بين قيمة الناتج وقيمة المدخلات)، وهو قياس يكفل عدم الازدواج عند مقارنة أنشطة إنتاجية مختلفة وتجميع المجملات الخاصة بها. ويقدِّم نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ التعريفات التالية:

- القيمة المضافة الإجمالية هي قيمة الناتج مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط؛
- القيمة المضافة الصافية هي القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها استهلاك رأس المال الثابت (الذي يمثِّل الانخفاض المناظر في قيمة الأصول المنتجة والمستخدمة في عملية الإنتاج).

٣-٣٣ - ونظراً لأن الغرض من القيمة المضافة هو قياس القيمة الإضافية الناشئة عن عملية الإنتاج في أيّ اقتصاد، فينبغي أن تُقاس قيمتها الصافية لأن استهلاك رأس المال الثابت هو تكلفة من تكاليف الإنتاج. ولكن قد يكون من الصعب قياس استهلاك رأس المال الثابت من الناحية العملية، وقد لا يمكن دائماً وضع تقدير مقنع لقيمته وبالتالي للقيمة المضافة الصافية (نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرتان ٦-٨ و٦-٩). ويعتمد الحساب الفرعي للسياحة القياس الإجمالي للقيمة المضافة.

٣-٣٤ - والقيمة المضافة الإجمالية هي قياس يتصل بعملية إنتاجية تؤخذ مجتمعة وتتألف من مجموعة من المدخلات والسلع الرأسمالية والعمالة والتكنولوجيا، من أجل الحصول على مخرج واحد أو أكثر. ولا تمثِّل أيّ مجموعة من السلع أو الخدمات المنتجة ولكنها قياس للإيرادات المتولدة في العملية للتعويض عن عوامل الإنتاج.

٣-٣٥ - والقيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية تتحدَّد باعتبارها مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع الصناعات السياحية. وسوف يستعمل الحساب الفرعي للسياحة أيضاً مؤشراً آخر للصلة بين طلب الزوّار على السلع والخدمات (الاستهلاك السياحي) والمعروض منها من جانب المنتجين الداخليين، سواء كانوا من الصناعات السياحية أم الصناعات غير السياحية، ويُسمّى القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة. ويبحث الفصل ٤ بمزيد من التفصيل تعريف هذا المؤشر وعملية القيام بتقديره.

جيم-٢- العمالة

٣-٣٦ - العمالة هي متغير هام في التحليل الاقتصادي للأنشطة الإنتاجية، ولا تُستثنى منها السياحة. والأنشطة السياحية مثل الإقامة وأنشطة تقديم الطعام والشراب والأنشطة الترفيهية إلخ تتسم بقدر نسبي من كثافة العمالة؛ وتستخدم في كثير من الأحيان أشخاصاً بمستويات منخفضة من المؤهلات؛ وقد يوجد هؤلاء الأشخاص في مناطق لا تشهد كثيراً من التنمية الصناعية وتركيز الأنشطة الإنتاجية، إن وجدت.

٣-٣٧ - وتتسم الصناعات السياحية في كثير من الأحيان بكثافة العمالة واستعمال الأيدي العاملة ذات المؤهلات المنخفضة، وتتسم أيضاً إلى جانب ذلك بسمات فريدة يتعيَّن وضعها في الاعتبار في صدد العمالة. ففي كثير من الحالات لا يتوزَّع تدفق الزوّار، وخاصة في حالة السياحة الوافدة، بالتساوي على مدار السنة. ونتيجة لذلك فإن العمالة في هذه الصناعات تتذبذب موسمياً وبكثافة أكبر عما تشهده الصناعات الأخرى في كثير من الأحيان.

٣-٣٨ - وتبرز هذه الخصائص أهمية قياس العمالة من خلال مجموعة من المؤشرات المتكاملة، تشمل عدد الوظائف ومجموع الساعات المنجزة وما يعادلها من الوظائف المتفرغة (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرات ١٩-١٦ إلى ١٩-٣٠ و١٩-٤٢ إلى ١٩-٥٤) المتصلة بفترة مرجعية محدَّدة سلفاً (أسبوع في الغالب) داخل فترة التحليل (شهر أو ثلاثة أشهر إلخ). ومن الاعتبارات الهامة أيضاً التكامل والاتساق بين مقاييس تعويض العمال والتدابير الأخرى للعمالة.

٣-٣٩ - ويصف الفصل ٧ من التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨ المفاهيم والتعاريف والفئات الأساسية للعمالة في الصناعات السياحية من منظور إحصائي عام بدلاً من منظور محدَّد خاص بالحسابات القومية، ويوفِّر نظرة متعمقة في النطاق الأوسع لمؤشرات الصناعات السياحية التي يمكن في النهاية إدماجها في الحساب الفرعي للسياحة داخل إطار موسَّع لتكامل بيانات العمالة على النحو الموصوف في المرفق ٨.

جيم-٣- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للصناعات السياحية

٣-٤٠ - يمثِّل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي عنصراً هاماً في وصف وتحليل الصناعات السياحية. ومن المهم أن نضيف أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ليس هو المتغيِّر الهام الوحيد، من منظور الصناعة، ولكن المعاملات في الأصول غير المنتجة وغير المالية (مثل الأرض) والأصول غير المنتجة غير الملموسة (مثل حقوق الهبوط أو حقوق العلامات التجارية) قد تكون أيضاً هامة في المنظور الأوسع. ويشير هذا المجلد من الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ بجمع بعض المعلومات الإضافية بشأن هذه المتغيرات التكميلية الهامة.

٣-٤١ - وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي للصناعات السياحية يمثل منظوراً من المناظير المختلفة التي سبق ذكرها فيما يتصل بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي (انظر الفقرات ٢-٤٧ إلى ٢-٤٩): ويشمل ذلك كلا تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للصناعات السياحية في الأصول الخاصة بالسياحة وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الأصول الأخرى التي لا تُعتبر خاصة بالسياحة.

الفصل ٤

الجداول والحسابات والمجملات

٤-١ - تستمد الجداول العشرة التي تؤلف الحساب الفرعي للسياحة من جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ وتتصل بهذه الجداول. وهي تحتل المركز الذي تتمحور حوله عملية توثيق المعلومات الاقتصادية الأكثر أهمية فيما يتصل بالسياحة والمقارنات الدولية للمساهمة الاقتصادية للسياحة في التنمية والنمو.

٤-٢ - وهذه الجداول هي جداول مجملة تهدف إلى تعزيز التجانس بين البلدان. وينبغي أن تقوم فرادى البلدان بوضع هذه الجداول من خلال التجميع الإجمالي من مستويات أكثر تفصيلاً، يمكن فيها مثلاً تصنيف الزوّار حسب بلد الإقامة أو الغرض من الرحلة أو واسطة النقل أو نوع الإقامة، إلخ، بطريقة تسمح بتحليل ومقابلة أنماط ومستويات استهلاكهم. وينبغي أيضاً أن تكون المنتجات والصناعات السياحية أكثر تجزئة حسب أهميتها في الاقتصاد المرجعي.

٤-٣ - وينبغي أن تكون عملية وضع الجداول والحسابات والمجملات الرئيسية المقترحة على مرحلتين رئيستين أو أكثر حسب تطوير البيانات المصدرية في البلد.

٤-٤ - ففي المرحلة الأولى يتمثَّل الهدف في تجميع الجداول ١ إلى ٧ والجدول ١٠. ولكي يمكن الحديث عن حساب فرعي يجب على الأقل أن يشمل الحساب الفرعي للسياحة بيانات تفصيلية عن العرض والطلب، من ناحية السلع والخدمات التي يحصل عليها الزوّار (الجداول ١-٤) وعن الصناعات التي تنتج هذه السلع والخدمات (الجدول ٥) وكذلك مكوناتها، نظراً لأن ذلك يشكِّل الجزء الرئيسي من نظام الحساب الفرعي للسياحة (الجدول ٦).

٤-٥ - وبسبب كثرة ظهور الأهمية الاستراتيجية للسياحة في صياغة سياسة عمالية يشكِّل الجدول ٧، العمالة في الصناعات السياحية، أيضاً جزءًا محورياً، وكذلك الجدول ١٠، المؤشرات غير النقدية (نظراً لأن المتغيرات الاقتصادية السياحية تُفهم وتُحلّل بدرجة أفضل إذا رُوعيت تدفقات الزوّار والخصائص الوصفية الأخرى للعرض والطلب في مجال السياحة).

٤-٦ - وفي المقابل نجد أن تجميع الجدول ٨، تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي للصناعات السياحية والصناعات الأخرى، والجدول ٩، الاستهلاك الجماعي السياحي، حسب المنتجات ومستويات الحكومة، لا يتطلب فقط جمع بيانات من أنواع المصادر التي لا تشكّل عادة جزءًا من البرامج الإحصائية الجارية للإدارات السياحية الوطنية، ولكن يتطلب أيضاً التغلب على بعض التحديات المفاهيمية أو الخاصة. ونتيجة لذلك فإن تجميع الجدولين ٨ و٩ قد يُعتبر مرحلة إضافية في تجميع الحساب الفرعي للسياحة.

٤-٧ - وتمثل الجداول العشرة أمثلة توضيحية للعمل الذي يتعيَّن القيام به، وينبغي اعتبارها دليلاً لعرض بيانات الحساب الفرعي للسياحة. وينبغي أن يتخذ كل بلد قراره بشأن النسق الأكثر ملاءمة لمراعاة واقعه السياحي ونطاق البيانات المتوفرة لديه.

٤-٨ - وبالنسبة لجميع الجداول، أي الجداول التي توضع في المرحلة الأولى والجداول التي تناظر المراحل التالية، ينبغي أن يكون عرض النتائج مصحوباً دائماً بإشارات واضحة إلى حدود التغطية الدقيقة للمتغيرات والمنهجية المستخدمة في تقديرها (البيانات الوصفية).

٤-٩ - ومبادئ تقدير القيمة الموصى بها هي نفسها المبادئ المطبَّقة في نُظم الحسابات القومية ١٩٩٣، أي تقدير قيمة الإنتاج بالأسعار الأساسية والاستهلاك واستخدام أسعار الشراء. وفيما يتعلق بوقت التسجيل، تشبه المبادئ المستعملة في الحساب الفرعي للسياحة تلك المبادئ المستعملة في الحسابات القومية وموازين المدفوعات، أي أن المعاملات تسجَّل على أساس تراكمي وليس على أساس نقدي أو على أساس "مستحق الدفع". وتتسم هذه النقطة بأهمية خاصة عند رصد نفقات الزوّار، نظراً لأنهم يتجهون في كثير من الأحيان إلى التبليغ عن نفقاتهم من منظور نقدي.

٤-١٠ - وفي الممارسة العملية، يتعيَّن أن تكون أساليب تقدير القيمة وزمن التسجيل متسقة مع تلك المستخدمة في الحسابات القومية العامة للبلد الذي يقوم بتجميع الحساب الفرعي للسياحة. وبالتالي، وحسب ممارسات فرادى البلدان، قد لا تكون الأساليب المستخدمة متماثلة مع التوصيات الواردة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ أو هذا المجلد من الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨. وبالتالي، ولأغراض المقارنة الدولية ينبغي أن يبلغ القائمون بتجميع الحساب الفرعي للسياحة عن أساليب تقدير القيمة وزمن التسجيل عند نشر البيانات أو المنهجية. وينبغي أن يُشار بوضوح إلى أيّ اختلاف عن المفاهيم والأساليب المعيارية.

ألف - الجداول والحسابات

ألف-١- ملاحظات عامة

٤-١١ - ترجع الاختلافات بين جداول الحساب الفرعي للسياحة وجداول العرض والاستخدام إلى الاختلافات في طريقة العرض وتوفر التفاصيل المطلوبة وليس إلى اختلافات في المفاهيم.

٤-١٢ - وتتطلب صياغة حساب فرعي للسياحة في أيّ بلد لا مجرد تحويل وتقسيم المعلومات الموجودة فعلاً في جداول العرض والاستخدام للبلد (أو المستخدمة في تجميعها) بل تتطلب أيضاً مجموعة أساسية من إجراءات جمع البيانات المباشرة بشأن بيانات السياحة.

٤-١٣ - وتتألف هذه التغييرات التحويلية والتقسيمات مما يلي:

(أ) استخلاص البيانات التفصيلية التي تشير إلى المنتجات المتصلة بالسياحة والصناعات السياحية من الدراسات الاستقصائية والسجلّات الإدارية وغير ذلك من قواعد البيانات المستخدمة لتجميع جداول العرض والاستخدام إذا كانت التفاصيل المتوفرة في الجداول غير كافية؛

(ب) تقدير قيمة خدمات الحجز (المقدمة من وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية وغيرهم) على أساس الهامش الإجمالي الذي يحققونه. ويتعيَّن وضع التسوية المناظرة لقيمة الخدمات السياحية التي توسطوا في تقديمها، وينبغي تحديد قيمتها الصافية بعد خصم قيمة خدمات الحجز (الفقرة ٣-٢١). وينشأ هذا الاشتراط عن ضرورة الاتساق في معاملة الخدمات السياحية التي يحصل عليها الزوّار بصورة مباشرة والخدمات من نفس النوع التي يتم الحصول عليها من خلال مقدمي خدمات الحجز. ويقدم الجدول ٣ بالتفصيل عواقب هذه المعاملة على جداول الحساب الفرعي للسياحة ومحتوى مختلف فئات الاستهلاك السياحي؛

(ج) ازدواج تصنيف المصروفات السياحية التي تمثِّل استهلاكاً وسيطاً للمنتجين. فهذه المصروفات تشكّل جزءًا من الاستهلاك السياحي عند توضيح التوازن بين العرض والاستخدام، وتكلفة إنتاج الصناعات عند تحديد القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة (الفقرات ٤-٨٨ إلى ٤-٩٤). ويقدِّم ذلك اختلافاً في العرض عن نهج نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، حيث يتطلب هذا الأخير تصنيفاً وحيداً للمعاملات في النظام بأكمله (الفقرتان ٢-٣٢ و٢-٣٣).

ألف-٢- التصنيفات المستعملة

٤-١٤ - يتعيَّن تصنيف المنتجات والصناعات الواردة في الجداول من ١ إلى ٧ بطريقة موحَّدة حسب التوصيات التي أُشير إليها في الفقرات ٣-٦ إلى ٣-١٠. ويتطلب الأمر تكييف تصنيفات المنتجات السياحية (الفقرة ٣-٧) والصناعات السياحية (٣-١٠) حسب جداول الحساب الفرعي للسياحة.

٤-١٥ - وسوف تقتصر الجداول ١ إلى ٣ (الإنفاق السياحي، وفقاً لأشكال السياحة حسب المنتجات وأصناف الزوّار) و٤ (الاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات) على السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة، وسيكون التصنيف المستخدم على النحو التالي:

الشكل ٤-١

تصنيف المنتجات في الجداول ١-٤

ألف -	السلع الاستهلاكية
ألف-١-	المنتجات المميزة للسياحة
١ -	خدمات الإقامة للزوّار
١-أ-	خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب
١-ب-	خدمات الإقامة المرتبطة بجميع أنواع ملكية بيوت الإجازات
٢ -	خدمات تقديم الطعام والشراب
٣ -	خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية
٤ -	خدمات النقل البري للركاب
٥ -	خدمات النقل المائي للركاب
٦ -	خدمات النقل الجوي للركاب
٧ -	خدمات استئجار معدات النقل
٨ -	خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى
٩ -	الخدمات الثقافية
١٠-	الخدمات الرياضية والترفيهية
١١-	السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد
١٢-	الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد
ألف-٢-	المنتجات المرتبطة بالسياحة
ألف-٣-	المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة
باء-١-	الأشياء الثمينة

ويُشار بما يلي:

- في حالة الفئة ١، خدمات الإقامة للزوّار، يمكن تقديم الخدمات المتصلة بجميع أنواع ملكية بيوت الإجازات (١-ب) بصورة منفصلة عن خدمات الإقامة الأخرى (١-أ)؛
- في حالة الفئتين ألف-٢ وألف-٣، يمكن عرض السلع والخدمات بصورة منفصلة، (بسبب معاملتهما بصورة مختلفة في تجميع القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة، نظراً لأن الهوامش تنطبق فقط على السلع والأشياء الثمينة. وترد مناقشة أخرى لذلك في المرفق ٤). وتُعرض هاتان الفئتان بصورة مشتركة في جداول الحساب الفرعي للسياحة تحت ألف-٢، المنتجات الاستهلاكية الأخرى، ولكن يُوصى بتعيين الفئتين بصورة منفصلة إذا كان ذلك ممكناً ومنطبقاً بالأمر.
- في الحالة الخاصة بالجدول ٤، في العمود المعنون المكونات الأخرى في الاستهلاك السياحي، ينبغي عرض المكونات الأخرى التالية للاستهلاك السياحي بصورة منفصلة:
  - الخدمات المرتبطة بالإقامة أثناء الإجازة على حساب الشخص؛
  - التحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة؛
  - الاستهلاك المحتسب الآخر.

٤-١٦ - والجدول ٥، حسابات إنتاج الصناعات السياحية والصناعات الأخرى، والجدول ٦، مجموع العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي، يشملان التصنيف الكامل للمنتجات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية المتداولة في الاقتصاد المرجعي، وكذلك الفئات الاثنتي عشرة للصناعات السياحية.

الشكل ٤-٢

تصنيف المنتجات والصناعات السياحية في الجدولين ٥ و٦

المنتجات	الصناعات السياحية
ألف - المنتجات الاستهلاكية	
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة	
١ - خدمات الإقامة للزوّار	١ - الإقامة للزوّار
١-أ- خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب	١-أ- الإقامة للزوّار خلاف ١-ب
١-ب- خدمات الإقامة المرتبطة بجميع أنوع ملكية بيوت الإجازات	١-ب- الإقامة المرتبطة بجميع أنواع ملكية بيوت الإجازات
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب	٢ - صناعة تقديم الطعام والشراب
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية	٣ - نقل الركاب بالسكك الحديدية
٤ - خدمات النقل البري للركاب	٤ - النقل البري للركاب
٥ - خدمات النقل المائي للركاب	٥ - النقل المائي للركاب
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب	٦ - النقل الجوي للركاب
٧ - خدمات استئجار معدات النقل	٧ - استئجار معدات النقل

الشكل ٤-٢ (تابع)

تصنيف المنتجات والصناعات السياحية في الجدولين ٥ و٦

المنتجات	الصناعات السياحية
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى	٨ - صناعة خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى
٩ - الخدمات الثقافية	٩ - الصناعة الثقافية
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية	١٠ - الصناعة الرياضية والترفيهية
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد	١١ - تجارة التجزئة في السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد	١٢ - الصناعات الأخرى المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد
ألف-٢- المنتجات المرتبطة بالسياحة	
ألف-٣- المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة	
باء - المنتجات غير الاستهلاكية	
باء-١- الأشياء الثمينة	
باء-٢- المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى	

وفيما يتعلق بالشكل ٤-٢ تنطبق الملاحظات التالية:

- الفئة باء-٢، المنتجات الأخرى غير الاستهلاكية، تشمل جميع السلع والخدمات الأخرى غير الاستهلاكية الموجودة والمتداولة في الاقتصاد المرجعي، بالإضافة إلى تلك المنتجات المصاحبة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك السياحي الجماعي؛
- في الفئة ١ من الصناعات السياحية، الإقامة للزوّار، يُشار بالقيام، إذا أمكن (كما في حالة المنتجات) بتجميع الصناعات المتصلة بجميع أنواع ملكية بيوت الإجازات (١-ب) بصورة منفصلة في حين أن الصناعات الأخرى داخل هذه الفئة تظهر في الفئة العامة (١-أ) لإقامة الزوّار خلاف ١-ب؛
- في حالة الفئتين ألف-٢، المنتجات المرتبطة بالسياحة، وألف-٣، المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة، يمكن عرض السلع والخدمات بصورة منفصلة (بسبب اختلاف معاملة تجميع القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة، حيث تنطبق الهوامش فقط على السلع والأشياء الثمينة (المرفق ٤). وتُعرض هاتان الفئتان بصورة مشتركة في جداول الحساب الفرعي للسياحة تحت ألف-٢، المنتجات الاستهلاكية الأخرى، ولكن يُوصى بتعيين الفئتين بصورة منفصلة إذا كان ذلك ممكناً ومنطبقاً.

٤-١٧ - ويُشار أيضاً كملاحظة تكميلية بالقيام إذا أمكن بتجزئة مجموع الاستهلاك الوسيط في الجدولين ٥ و٦ إلى فئات المنتجات التالية حسب التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢:

صفر- منتجات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك

١ - الخامات والمعادن؛ الكهرباء والغاز والماء

٢ - المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ؛ المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية

٣ - سلع أخرى قابلة للنقل، فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

٤ - المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

٥ - الإنشاءات وخدمات الإنشاء

٦ - الخدمات التجارية التوزيعية؛ وخدمات الإقامة، وخدمات تقديم الطعام والشراب؛ خدمات النقل؛ والكهرباء والغاز والماء

٧ - الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة؛ خدمات العقارات؛ خدمات التأجير والاستئجار

٨ - خدمات الأعمال التجارية والإنتاج

٩ - الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية

٤-١٨ - يستعمل الجدول ٧ نفس تصنيف صناعات السياحة الوارد في الجدولين ٥ و٦.

٤-١٩ - وأخيراً يرد في المرفق ٥ وصف التصنيفات المقترحة للجدولين ٨ و٩.

ألف-٣- تسجيل خدمات الحجز بصورة منفصلة

٤-٢٠ - من بين التغييرات التحويلية الثلاثة للمعلومات الأساسية المذكورة (الفقرة ٤-١٣) ينطوي البندان (أ) و(ج) وحدهما على أثر رسمي في جداول المحاسبة القومية المعيارية. ويعني ذلك تعديل التحليل التفصيلي للمجاميع حسب المنتجات والصناعات ولكنه لا يعني تعديل مجموع القيم ذاتها. ومع ذلك فإن تسجيل خدمات الحجز بصورة منفصلة ينطوي على آثار للقيم والتصنيفات المتعلقة بالتدفقات داخل مختلف فئات الاستهلاك السياحي. وترد تفاصيل هذه العواقب في المرفق ٣.

ألف-٤- معاملة السلع [١٥]

[١٥] تشير معظم الملاحظات في هذا القسم، وكذلك في المرفق ٤، إلى السلع وإلى الأشياء الثمينة معاً. ولأغراض التبسيط، يشير مصطلح "السلع" إلى كلتا السلع والأشياء الثمينة.

٤-٢١ - رغم أن الخدمات تشكّل جزءًا هاماً من استهلاك الزوّار فإن الزوّار يشترون أيضاً سلعاً لأغراض الرحلة وأثناءها. وفي بعض الحالات قد يكون شراء السلع هو غرض الرحلة بحد ذاته، كما يحدث في حالة رحلة التسوق إلى أحد منافذ المصانع أو إلى مناطق الأسواق الحرة الخاصة. وتشكّل جميع السلع التي يحوزها الزوّار لاستعمالهم الخاص أو لإهدائها أثناء الرحلة جزءًا من الاستهلاك السياحي. وتُستبعد السلع التي يتم الحصول عليها لأغراض إعادة بيعها (الفقرة ٢-٢٨). وقد تكون بعض السلع التي يتم شراؤها قبل الرحلة أيضاً جزءًا من الاستهلاك السياحي (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-١١).

٤-٢٢ - وكما سبق ملاحظته يقيَّم الاستهلاك السياحي باستعمال السعر الكامل لشراء السلع، أي السعر الكامل الذي دفعه الزائر أو غيره لمصلحته ويكون في النهاية صافياً بعد خصم أيّ ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مبيعات يستردها الزوّار غير المقيمين عند مغادرة البلد.

٤-٢٣ - وفي معظم الحالات لا يكون منتجو السلع هم الأشخاص الذين يبيعون إنتاجهم إلى المستهلك النهائي ولا الأشخاص الذين يقدمون الخدمة في النهاية إلى المستهلك: فهناك سلسلة من مقدمي النقل وتجار الجملة بين المنتج وبائع التجزئة الذي يتيح المنتج للزائر في نهاية المطاف. وقد يكون الناتج قد نشأ في موقع قريب أو في منطقة أخرى داخل البلد أو حتى في اقتصاد مختلف.

٤-٢٤ - ورغم أن هناك سلسلة كاملة من الصناعات تشارك في توريد المنتج للزائر فإن تاجر التجزئة وحده هو الذي يخدم المشتري النهائي مباشرة (ولا يعني ذلك بالضرورة وجود اتصال فعلي بالمشتري).

٤-٢٥ - ورغم أن حيازة السلع تشكّل جزءًا من الاستهلاك السياحي بقيمتها الكاملة بسعر الشراء، بل وقد يعتبر بعض السلع خاصاً بالتجارة، فإن نشاط تجارة التجزئة وحده الذي يصاحب السلع التي يحوزها الزائر هو الذي سينظر إليه باعتباره نشاطاً يخدم الزوّار.

٤-٢٦ - ويتضمّن المرفق ٤ تفصيلاً لآثار هذه المعاملة على طريقة عرض حيازة الزوّار للسلع المذكورة في الجدول ٦.

ألف-٥- الجداول

٤-٢٧ - ترد الجداول المحدَّثة للحساب الفرعي للسياحة في نهاية هذا الفصل. وهي تشبه من ناحية الشكل جداول الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٠، ولكن محتواها أصبح أكثر توضيحاً مع تحسين طريقة العرض. وتشير جميع الجداول إلى الاقتصاد المرجعي.

ألف-٥-١- نظرة عامة

٤-٢٨ - يتعيَّن تسجيل خدمات الحجز في الجداول ١ إلى ٦ بصورة منفصلة عن الخدمات الوسيطة (المرفق ٣).

٤-٢٩ - وتركِّز الجداول ١ إلى ٣ على فئات النفقات التي يمكن رصدها من ملاحظة الزوّار، سواء عن طريق دراسات استقصائية أم أساليب أخرى. والإنفاق السياحي متغير أساسي في الإحصاءات السياحية المستمدة من الإجراءات المعروضة في التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨. ويؤدي الجدول ٤ إلى تقدير مجموع الاستهلاك السياحي الداخلي بجمع نفقات السياحة الداخلية والوافدة (من الجدولين ١ و٢) وجميع العناصر الإضافية التي يتعيَّن وضعها في الاعتبار للحصول على الاستهلاك السياحي الداخلي (الفقرة ٤-١٥) نظراً لأن هذه التعديلات لا يمكن إسنادها بسهولة إلى مختلف أشكال السياحة. والمجمل الرئيسي المستمد من الجدول ٤ هو الاستهلاك السياحي الداخلي، الذي يقارن مع العرض المحلي (الشامل وحسب المنتجات) في الجدول ٦.

٤-٣٠ - والجدول ٥ هو جدول العرض، ورغم أنه يركز على المنتجات المميزة للسياحية والصناعات السياحية فإنه يشمل (في شكل صفوف) جميع المنتجات المتداولة في الاقتصاد المرجعي وكذلك جميع الصناعات (في أعمدة). ويشبه نطاق هذا الجدول نطاق حسابات الإنتاج في الحسابات القومية رغم اختلاف التصنيفات وبعض المعاملات. أما العمود المعنون "صناعات أخرى" فيوضح القيمة المجملة للعرض المناظر لجميع الصناعات خلاف الصناعات السياحية في الاقتصاد. ويتطلب هذا النسق كحد أدنى استخدام فئات المنتجات والصناعات الموصى بها في الفصل ٣. ويجري تشجيع البلدان على استخدام تصنيف أكثر تفصيلاً حسب الحاجة من أجل تحسين أهمية هذه البيانات.

٤-٣١ - ويقدِّم الجدول ٦ توفيقاً شاملاً للاستهلاك السياحي الداخلي مع العرض المحلي. وهذا الجدول هو جوهر الحساب الفرعي للسياحة: فبدون تجميع هذا الجدول حتى لو كان ذلك ببيانات جزئية، فإن مصطلح الحساب الفرعي للسياحة المنطبق على تجميع بعض الجداول يكون مضللاً. ويمكن أن تستمد من هذا الجدول القيمة المضافة الإجمالية المباشرة

للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة (الفقرات ٤-٨٨ إلى ٤-٩٤)، وتُستعمل كمؤشر للتوزيع المباشر للسياحة على مجموع القيمة المضافة أو مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٣٢ - ويعرض الجدول ٧ العمالة في الصناعات السياحية؛ وأُدرج بسبب الأهمية الاستراتيجية المتكررة للسياحة في صياغة السياسة العمالية.

٤-٣٣ - وكما لوحظ أعلاه (الفقرة ٤-٦) فإن تجميع الجدولين ٨ و٩ المتعلقين بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي وللاستهلاك الجماعي السياحي يأخذ أولوية منخفضة.

٤-٣٤ - ويعرض الجدول ١٠ عدداً محدوداً من المؤشرات غير النقدية المطلوبة للمساعدة في تقدير ودعم تفسير المعلومات المعروضة في الجداول ١ إلى ٧. ويجري تشجيع البلدان على صياغة مزيد من المؤشرات من هذا النوع، حسب احتياجاتها، باستخدام المعلومات عن خصائص الزوّار والصناعات السياحية على النحو الموصى به في التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨.

٤-٣٥ - ويمكن وضع معظم الجداول المعروضة هنا بكلتا الأسعار الجارية والأسعار الثابتة، وبالعملات المحلية وكذلك بالعملات الأجنبية في حالة السياحة الدولية. وتقييمات الأسعار الثابتة لا يمكن أن تنطبق بصورة سليمة إلاّ على البنود المتصلة بالمنتجات السوقية وغير السوقية. وإجراء الحسابات بالأسعار الثابتة ينبغي أن يكون وفقاً لمبادئ نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

ألف-٥-٢- الوصف

الجداول ١ و٢ و٣
الإنفاق السياحي وفقاً لأشكال السياحة حسب المنتجات وأصناف الزوّار

٤-٣٦ - تصف الجداول ١ إلى ٣ أهم عنصر في الاستهلاك السياحي: أي الإنفاق السياحي، وهو لا يشمل فقط ما يدفعه الزوّار من ميزانياتهم أو من جيبهم ولكنه يشمل أيضاً ما ينفقه المنتجون (الأعمال التجارية والحكومات والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية) أو غيرهم لصالح الزوّار (النقل والإقامة إلخ) التي يستطيع الزوّار عادة التبليغ عنها بصورة جيدة إلى حد كبير. ويُستبعد من الإنفاق السياحي التحويلات الاجتماعية العينيّة، إلاّ إذا كانت تناظر تسديدات نفقات تكبدها الزوّار أصلاً (كما في حالة بعض الخدمات الصحية) وكذلك النفقات الفعلية أو المحتسبة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات.

٤-٣٧ - ويركز الجدول ١ على السياحة الوافدة ويركز الجدول ٢ على السياحة المحلية ويركز الجدول ٣ على السياحة الخارجة، حسب المنتجات وأصناف الزوّار.

٤-٣٨ - وتشترك الجداول من ١ إلى ٣ في التصنيفات والتحليلات التفصيلية ومبادئ تقدير القيمة: وتتبع خاصة مبدأ تسجيل الحجوزات بصورة منفصلة عن الخدمات التي تتوسط في تقديمها (على النحو الموضح في الفقرة ٤-١٣ (ب) وفي المرفق ٣). وتمت تجزئة الإنفاق السياحي إلى إنفاق زوّار المبيت وإنفاق زوّار اليوم الواحد، لأن هيكل استهلاكهم يختلف عادة اختلافاً كبيراً. ويُوصى أيضاً بإنشاء فئة إضافية للركاب العابرين، إذا كان ذلك ممكناً ومبرَّراً.

٤-٣٩ - وفي حالة الجدول ٢، إنفاق السياحة المحلية، يُطلب تقديم تفاصيل إضافية حسب نوع الرحلات. ولا يقتصر إنفاق السياحة المحلية (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفقرة ٤-١٥ (أ)) على نفقات الزوّار في رحلات محلية، ولكنها تشمل أيضاً إنفاق الزوّار داخل الاقتصاد المرجعي على رحلات إلى الخارج.

٤-٤٠ - وفي الجدول ٣، إنفاق السياحة الخارجة، تنشأ حالة مشابهة، وإن كانت هامشية، تناظر السلع والخدمات التي تنتمي إلى الإنفاق السياحي للمقيمين والتي يتم الحصول عليها من مقدمي خدمة غير مقيمين. وتحدث هذه النفقات بصورة شبه حصرية من جانب الزوّار المقيمين خارج الإقليم الاقتصادي أو القائمين برحلات لمغادرة هذا الإقليم الاقتصادي (مع استعمال شركات نقل غير مقيمة على سبيل المثال). ومع ذلك، يمكن أيضاً أن يحصل المقيمون القائمون برحلات داخل الإقليم الاقتصادي المرجعي على سلع وخدمات (مشتريات عن طريق الإنترنت وخدمات النقل المقدَّمة من جانب جهات غير مقيمة، إلخ) من مقدمي خدمات غير مقيمين. ونظراً لأن هذا الحالات حالات هامشية فإن التوصيات لا تتطلب معاملة منفصلة لهذه النفقات. ورغم ذلك، وفي حالة البلدان التي تمثل فيها هذه النفقات جانباً هاماً، يمكن إنشاء عمود إضافي بعنوان "حيازة الزوّار في رحلات محلية على خدمات من غير المقيمين" وإضافة ذلك إلى الأعمدة الأخرى وأن يشمل فقط النفقات المتكبدة على الرحلات الخارجة.

الجدول ٤

الاستهلاك السياحي الداخلي والإنفاق السياحي الداخلي والمكونات الأخرى في الاستهلاك السياحي، حسب المنتجات

٤-٤١ - يجمع الجدول ٤ الإنفاق السياحي الداخلي الذي يتألف من إنفاق السياحة الوافدة من الجدول ١ (العمود ١-٣) وإنفاق السياحة المحلية من الجدول ٢ (العمود ٢-٩) مع المكونات الأخرى للاستهلاك السياحي. وكما سبق ذكره (الفقرة ٢-٢٥) تشكّل هذه المكونات الأخرى ثلاث فئات عريضة:

(أ) الخدمات المصاحبة للإقامة أثناء الإجازات على حساب الشخص - يشمل هذا البند جميع خدمات الإقامة المحتسبة المتصلة بوحدات الإقامة على حساب الشخص والمتصلة بجميع الأنواع الأخرى من ملكية بيوت الإجازات، وكذلك النفقات المتصلة بحيازتها والتي لا تؤدي إلى زيادة رأس المال في إطار الاستثمار، مثل الأتعاب المفروضة على مبادلات تقاسم الوقت؛

(ب) التحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة (باستثناء التسديدات) - يشمل هذا البند قيمة الخدمات الفردية غير السوقية المقدَّمة من الحكومات والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية التي يستفيد منها الزوّار وتتجاوز قيمة ما يدفعه الزوّار بأنفسهم مثل: تكاليف المتاحف وفنون الأداء والتعليم القصير الأجل والخدمات الصحية المقدَّمة لأجل قصير في مؤسسات متخصصة، إلخ؛

(ج) الاستهلاك المحتسب الآخر - يشمل هذا البند جميع البنود المفترضة التي لم يسبق إدراجها، مثل الخدمات التي يستفيد منها الزوّار ولا يدفعون مقابل لها (تكاليف أماكن إقامة الإجازات أو المخيمات التي يوفرها المنتجون لصالح العاملين لديهم، وخدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر على المشتريات المتصلة بالرحلات السياحية، إلخ.)

ويُشار بعرض كل واحد من هذه المكونات في عمود منفصل، إذا كان ذلك ممكناً ومنطبقاً، (الفقرة ٤-١٥).

٤-٤٢ - وكما سبق ذكره (الفقرة ٤-٢٩)، يمثِّل الاستهلاك السياحي الداخلي المجمل الرئيسي المستمد من الجدول ٤. وعمليات الإنتاج التي يتم بها توفير الاستهلاك السياحي الداخلي

(باستثناء الواردات) تمثِّل أساس تجميع القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة وإجمالي الناتج المحلي المباشر للسياحة.

٤-٤٣ - ويتم تقدير قيمة التدفقات بنفس الطريقة المتبعة في الجداول السابقة وباتباع نظام الحسابات القومية وقواعد ميزان المدفوعات (الفقرتان ٤-٩ و٤-١٠).

الجدول ٥
حسابات الإنتاج للصناعات السياحية والصناعات الأخرى (بالأسعار الأساسية)

٤-٤٤ - يقدِّم الجدول ٥ حسابات الإنتاج للصناعات السياحية والصناعات الأخرى في الاقتصاد المرجعي. وهي تتفق شكلاً مع النسق المتبع في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨: إذ يتم تقسيم بيانات الناتج حسب المنتجات وتقدير قيمته بالأسعار الأساسية (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٦-٥١ (أ)) ويحتل كتلة من الصفوف في الجزء العلوي من الجدول. ويأتي بعد ذلك الاستهلاك الوسيط (الذي يُسمّى أيضاً المدخلات الوسيطة) (الفقرة ٤-١٧) مقيَّماً بأسعار الشراء (انظر نظام الحساب القومية ٢٠٠٨، الفقرة ٦-٦٤). والفرق بين هاتين القيمتين يُسمّى القيمة المضافة الإجمالية بالأسعار الأساسية. ويتصل بكل صناعة برمتها، ثم يزداد تفصيلاً في الكتلة الثانية من الصفوف لعرض تعويض العاملين وإجمالي فائض تشغيل الشركات والإيرادات المختلطة للأعمال التجارية غير المساهمة وصافي الضرائب على الإنتاج.

٤-٤٥ - ولكن المنظور هنا يختلف عن حسابات الإنتاج في نظام الحسابات القومية نظراً لأنه يركز على توفير أداة لتحليل السياحة. ويعني ذلك أن الصناعات والمنتجات السياحية هي التي يتم إبرازها وتضمّينها في إطار عام يلائم تحليل السياحة. ففي الأعمدة يتم تقديم حسابات الإنتاج للصناعات السياحية وتجميعها وفقاً للتصنيف المقترح (الفقرة ٤-١٦). وتُقدَّر قيمة الناتج بالأسعار الأساسية ويتَّبع تقدير القيمة مبدأ تسجيل خدمات الحجز بصورة منفصلة (المرفق ٣).

٤-٤٦ - وبسبب تطبيق هذا المبدأ فإن قِيم الناتج والاستهلاك الوسيط لكل صناعة والمجموع المناظر لكل صناعة الذي يظهر في العمود الأخير (العمود ٥-١٥) لا تناظر بالضرورة القيم المناظرة التي تظهر في الحسابات القومية للبلد. ومع ذلك فإن القيمة المضافة الإجمالية لكل صناعة ولمجموع الاقتصاد بالأسعار الأساسية، أي الفرق بين الناتج بالأسعار الأساسية والاستهلاك الوسيط بأسعار الشراء يتعيَّن أن تتساوى مع القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد حسبما تظهر في الحسابات القومية: ولا تنطوي التسويات المستمدة من تطبيق هذا المبدأ على أيّ أثر على القيمة المضافة لأيّ صناعة من الصناعات، نظراً لأن التغييرات المستحثة بالنسبة لكل صناعة من ناحية قِيم الناتج والاستهلاك الوسيط تتناسق تماماً.

الجدول ٦
العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي، حسب المنتجات (بأسعار الشراء)

٤-٤٧ - الجدول ٦ هو محور نظام الحساب الفرعي: ففي هذا الجدول تجري المقابلة والتوفيق بين العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي. والجدول مستمد من جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية ١٩٩٣. ويتضمّن مجموع عرض السلع والخدمات في

الاقتصاد المرجعي حسب المنتجات، الذي يشمل الإنتاج المحلي (الإنتاج حسب المتعاملين المقيمين) والواردات، ويقارن ذلك بالاستهلاك السياحي (بما في ذلك تسويات التقييم) ويمكن استخلاص نتائج تتعلق بإجمالي القيمة المضافة المسندة إلى السياحة في كل صناعة من الصناعات التي تخدم الزوّار. ويقدِّم المعلومات الأساسية اللازمة لافتراض مقدار القيمة الإضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر السياحي ومكوناتهما.

٤-٤٨ - وتشبه الصفوف في الجدول ٦ صفوف الجدول ٥. وفيما يتعلق بالأعمدة توجد ثلاث كتل:

- الكتلة الأولى وتناظر نفس الأعمدة الموجودة في الجدول ٥ وتمثل الصناعات (الأعمدة ١ إلى ١٥)؛
- الكتلة الثانية (الواردات والضرائب مخصوماً منها الإعانات وهوامش التجارة والنقل) وهي تعرض متغيرات إضافية وتسويات القيم المطلوبة للحصول على العرض المحلي بأسعار الشراء (العمود ٦-٤)؛
- الكتلة الثالثة وتتألف من عمودين: الاستهلاك السياحي الداخلي (العمود ٤-٣) ونسبة السياحة (العمود ٦-٥).

٤-٤٩ - ويضاف أولاً عرض المنتجين المحليين إلى الصناعات للحصول على القيمة المجملة لمجموع ناتج المنتجين المحليين بالأسعار الأساسية، ثم يُضاف هذا العمود (الذي يناظر أيضاً مجموع العمود (٥-١٥) من الجدول ٥ مضافاً إلى العمود التالي وعنوانه الواردات (العمود ٦-١))، الذي يمثل المعروض داخل الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات المستوردة (إلى جانب السلع المستوردة، تشير البيانات التي تعني السياحة إلى خدمات النقل داخل الاقتصاد المحلي التي يوفرها المنتجون غير المقيمين، وكذلك خدمات التأمين أو أيّ خدمة أخرى يقدمها غير المقيمين وتشترى عن طريق الإنترنت)، وإلى العمود الذي يسجّل قيمة الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات المتعلقة بالناتج المحلي، وعمود الواردات (٦-٢) وعمود أخير يمثّل عمود هوامش التجارة والنقل (٦-٣) من أجل الحصول على العمود المعنون العرض المحلي بأسعار الشراء (٦-٤). وتشبه طريقة العرض هذه في جوهرها الطريقة المتبعة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ لتحديد جداول العرض والاستخدام. ويشكّل ذلك الكتلة الثانية.

٤-٥٠ - والعمود الأخير، وهو نسبة السياحة (النسبة المئوية) يسمح بتقدير مجملين رئيسيين: القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة. وتفسر الفقرات التالية طريقة استخلاص هذه النسب وتطبيقها لقياس المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة في الاقتصاد المرجعي (الفقرة ٤-٨٨).

٤-٥١ - وسيتم تحديد نصيب الاستهلاك السياحي الداخلي في كل مكوّن من مكوّنات العرض بصورة منفصلة لكل مكوّن من هذه المكوّنات. وهذا هو غرض العمود الإضافي، نصيب السياحة، المرتبط بكل عمود في الكتلتين الأوليين من صفوف الجدول.

٤-٥٢ - وينبغي التعبير عن قِيم نصيب السياحة في هاتين الكتلتين الأوليين بمستويات القيمة ويمكن تحديدها بالطريقة التالية:

- من المعلومات المباشرة الواردة من المنتجين والموردين (معلومات عن فئات العملاء ونصيبهم المناظر في السوق)؛
- من الزوّار أنفسهم (دراسات استقصائية لعيّنات النفقات حسب المنتج وبيان مقدمي الخدمات)؛

- من آراء الخبراء في ميدان السلوك السياحي بشرط إمكانية إثبات صحة هذه الآراء بتطبيق الممارسات (إجراء الحكم على الآراء).

٤-٥٣ - وفي كل صف في الكتلة الأولى من الصفوف التي تمثِّل الخدمات يساوي مجموع قيمة أنصبة السياحة قيمة الاستهلاك السياحي الداخلي التي تظهر في الكتلة الأخيرة من الأعمدة.

٤-٥٤ - وفي حالة الصفوف التي تناظر السلع (المميزة للسياحة أو غيرها)، ونظراً لأن النشاط الذي يتم من خلاله توفير السلع للزوّار هو الذي يولِّد القيمة المضافة المباشرة للسياحة فإن هامش تجارة التجزئة المصاحبة لكل نشاط هو وحده الذي يولِّد نصيب السياحة. ونتيجة لذلك فإن مجموع نصيب السياحة في جانب العرض لا يساوي الاستهلاك السياحي الداخلي، وذلك على سبيل الاستثناء في حالة السلع، ولكن يساوي فقط قيمة خدمات تجارة التجزئة في هذه السلع. ويوضِّح المرفق ٤ الإجراء التفصيلي المتبع في حالة السلع.

٤-٥٥ - ومن الممكن في حالة كل صناعة تحديد نصيب السياحة في الناتج (بالقيمة) باعتباره مجموع نصيب السياحة الذي يناظر كل مكوّن إنتاج في ناتج هذه الصناعة.

٤-٥٦ - وبعد ذلك يمكن في حالة كل صناعة تحديد نسبة للسياحة (النسبة بين مجموع قيمة نصيب السياحة ومجموع قيمة ناتج الصناعة معبَّراً عنه في شكل نسبة مئوية) وتطبيق هذه النسبة على العناصر المكوّنة للاستهلاك الوسيط (وبالتالي على القيمة المضافة). وإذا تم تقسيم بيانات الاستهلاك الوسيط حسب المنتجات فإن هذه النسبة الخاصة بالسياحة يمكن أن تكون واحدة في حالة كل منتج ينتمي إلى الاستهلاك الوسيط لأيّ صناعة، وبالتالي تكون مساوية لنسبة مجموع الناتج، أو قد يمكن أيضاً تشكيل هذه النسب حسب الأهمية النسبية لمختلف العناصر المكوِّنة لناتج الصناعة الذي يستهلكه الزوّار (ففي حالة الفندق الذي يقدِّم خدمات تقديم الطعام أيضاً على سبيل المثال، قد تختلف نسبة خدمات الإقامة التي يطلبها الزوّار عن النسبة المناظرة لخدمات تقديم الطعام). وفي جميع الحالات يمكن تجميع ذلك الجزء من القيمة المضافة الإجمالية المتولِّدة في كل صناعة بسبب الاستهلاك السياحي من الفرق بين قِيم الناتج المسندة إلى الاستهلاك السياحي وقِيم الاستهلاك الوسيط المسندة إلى الاستهلاك السياحي.

٤-٥٧ - ومن المهم ألاّ يغيب عن البال في هذه المرحلة أن استخدام عدة افتراضات لتحديد صلة المدخلات بمنتجات معيَّنة في العمليات الإنتاجية للصناعات هو السبب في أن النتائج تتضمّن مكوّناً مشكلاً حسب النماذج، ولذلك لا يمكن أن نعتبر أنها رُصدت بصورة مباشرة وأنه تم توفيقها مع البيانات الإحصائية. ويرجع ذلك إلى أن القيمة المضافة ترتبط بصورة صارمة مع عملية الإنتاج في المؤسسة حيث يُنظر إليها ككل ولا يمكن توزيعها بين نواتج هذه العملية. وإذا أمكن توزيع أجزاء عوامل الإنتاج على نواتج محددة للمؤسسة فسوف يمكن في هذه الحالة تقسيم المؤسسة إلى أنشطة مختلفة، بحيث تقوم وحدتان أو أكثر من وحدات التشغيل (المؤسسات) داخل المؤسسة نفسها، وتتوقف في هذه الحالة عن كونها أصغر وحدة يمكن فصل تكاليف الإنتاج الخاصة بها.

٤-٥٨ - ومن نتائج ذلك أنه يمكن في حالة كل صناعة استخلاص تقدير لجزء قيمتها المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية) الذي يناظر مساهمة نواتجها في مجموع الاستهلاك السياحي الداخلي، ويمكن إضافة هذه القيم على جميع الصناعات، أي الصناعات السياحية وجميع الصناعات الأخرى. ويشكّل مجموع كل هذه الأجزاء من القيمة المضافة على جميع صناعات القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة.

٤-٥٩ - وللحصول على الناتج المحلي الإجمالي المباشر المتولد عن الاستهلاك السياحي (الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة) سيكون من الضروري أن تُضاف إلى القيمة المضافة

الإجمالية المباشرة للسياحة الضرائب مخصوماً منها الإعانات المقدَّمة للمنتجات والواردات المتصلة بالمنتجات السياحية التي يتم تجميعها بنفس الطريقة، مع استعمال النصيب المناظر لكل منتج (باستثناء السلع التي يتصل النصيب في حالتها فقط بهوامش تجارة التجزئة).

٤-٦٠ - ومن الناحية النظرية، ينبغي أن يكون هذان المجملان (القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة) مستقلين عن التفاصيل التي تجري بها الحسابات، وأن يكونا مستقلين بصفة خاصة أيضاً عن إمكانية تعيين الصناعات السياحية. ولكن الأمر ليس على هذا النحو في الممارسة العملية لأن القيمة المضافة الإجمالية المصاحبة لأيّ منتج لا يمكن رصدها بصورة مباشرة ويتعيَّن تقديرها من خلال معلومات مقدَّمة من الصناعات التي تنتج هذا المنتج.

٤-٦١ - وكلما زاد تحسين وصواب الافتراضات بشأن الطريقة التي يؤثر بها الاستهلاك السياحي على كل صناعة كلما زاد القياس دقة.

الجدول ٧

العمالة في الصناعات السياحية

٤-٦٢ - توجد تحديات كبرى في استخلاص أرقام دالة بشأن العمالة في الصناعات السياحية، وتتمثل هذه التحديات في الطابع الموسمي للعمل والتغيُّر الكبير في ظروف العمل والمرونة والافتقار إلى الطابع الرسمي في كثير من عقود العمل في كثير من الوحدات المنتجة. وهو ما يفسر مراعاة التقييدات الإحصائية الحالية في معظم البلدان عند وضع الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، رغم أنه لا شك في أن العمالة تمثِّل متغيراً أساسياً في وصف المساهمة الاقتصادية للسياحة واستعمال الحساب الفرعي للسياحة كأداة لحشد الدعم.

٤-٦٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تمثل إقامة الصلة بين العمالة وناتج محدّد لأيّ مؤسسة أو أجزاء محدّدة من مختلف نواتج المؤسسة قضية معقَّدة لأن العمالة عامل إنتاج وترتبط عموماً بمؤسسة تقوم عادة بإنتاج نواتج مختلفة.

٤-٦٤ - وقد تسعى بعض البلدان إلى تضييق النتيجة الإجمالية لمجموع العمالة في الصناعات السياحية لتقريبه من عدد الوظائف وعدد ساعات العمل المنجزة، إلخ، التي تسند فعلاً إلى خدمة الاستهلاك الداخلي للسياحة، وذلك بتطبيق نسب الصناعة السياحية لقياس هذه المتغيرات المتصلة بالعمالة في كل صناعة ثم جمع هذه النتائج. وعند تطبيق هذا الإجراء في وضع النماذج ينبغي أن يوضح البلد أن الافتراض الضمني في هذا الإجراء هو أن الوظيفة الإنتاجية لأيّ جزء من ناتج إحدى الصناعات الذي يستهلكه الزوّار هي نفس وظيفة مجموع ناتج هذه الصناعة.

٤-٦٥ - ويقتصر قياس العمالة على العمالة المستخدمة في الصناعات السياحية والمتغيرات المستخدمة للتعبير عن حجمها هي عدد الوظائف وساعات العمل المنجزة (في فترة محدَّدة من الوقت) وهي أيضاً مؤشرات على كثافة استخدام الأيدي العاملة.

٤-٦٦ - ويتضمّن الجدول ٧ متغيراً إضافياً عن عدد المنشآت في كل صناعة من الصناعات السياحية (وهي معلومات مستكملة في الجدول ١٠ بتفاصيل عن هذا العدد حسب حجم المؤسسة). ويجعل ذلك من الممكن حساب متوسط عدد الوظائف المصنَّفة حسب الجنس ومركز العمالة في كل صناعة سياحية.

٤-٦٧ - ونتيجة لذلك فإن القياسات المقترحة هنا تشير إلى تحديد كمي تقييدي للعمالة حسب مدلولها الإحصائي (نظراً لأن كل حجم العمالة المشاهدة في إحدى الصناعات لا يناظر الاستهلاك السياحي) ومجال التغطية (نظراً لوجود مستويات مختلفة من العمالة في الصناعات الأخرى يناظر جزءًا من الاستهلاك السياحي).

٤-٦٨ - ويقترح إجراء تقسيمين كبيرين أساسين لعدد الوظائف وساعات العمل: ويتوزَّع أحد هذين التقسيمين حسب جنس الشخص المستخدم، في حين يكون التقسيم الآخر حسب المركز المبسَّط في تصنيف العمالة، حيث يتم فصل العاملين وحدهم عن بقية القوى العاملة. ويتم التعبير عن كثافة استخدام القوى العاملة بعدد الوظائف وعدد ساعات العمل المنجزة (في الفترة المرجعية) وعدد ما يناظر ذلك من الوظائف المتفرغة (في الفترة المرجعية) من أجل وضع قياسات قابلة للمقارنة وإزالة آثار العمل لبعض الوقت.

٤-٦٩ - ولما كان تدفق الزوّار يتسم في كثير من الأحيان بطابع موسمي ملحوظ فإن هذه الظاهرة تميز العمالة أيضاً، وخاصة في صناعات مثل الإقامة وخدمات تقديم الطعام والشراب. ولهذا السبب يجري تشجيع البلدان على قياس العمالة مرتين سنوياً على الأقل، أي موسمي الذروة والانخفاض السياحيين. وينبغي أن يتوفر من عدد الوظائف وساعات العمل والخصائص الأخرى لقوة العمل معلومات أساسية لفهم ورصد تغيُّر مستويات ومساهمة النشاط السياحي. ويصف الفصل ٧ من التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨ المفاهيم والتعاريف الخاصة بالعمالة في الصناعات السياحية وفئاتها الأساسية وتصنيفاتها الكبرى، وكذلك القياسات الإحصائية، ويمكن بالتالي الرجوع إليها للحصول على فهم أفضل للعلاقات المتبادلة في إطار تكامل بيانات الحساب الفرعي للسياحة.

الجدول ٨
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي للصناعات السياحية والصناعات الأخرى

٤-٧٠ - يظهر في صفوف الجدول ٨ قائمة مقترحة بالبنود المتصلة بالسياحة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (المرفق ٥) المتصل بالسياحة، وتوضح الأعمدة كتلاً مختلفة. وتشمل الكتلة الأولى صافي مقتنيات الصناعات السياحية من السلع الرأسمالية، وتسمح باستخلاص المجمل المسمّى "تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للصناعات السياحية" (الفقرتان ٣-٤٠ و٣-٤١). وبعد الكتلة الأولى يأتي عمود يوضح صافي حيازات جميع الصناعات الأخرى من السلع الرأسمالية الخاصة بالسياحة. وكما جاء في الفقرة ٢-٥٥، لا تشمل هذه التوصية البنية التحتية المتصلة بالسياحة. ويجري تشجيع البلدان التي تستطيع وضع تقدير كلي أو جزئي على إدراج هذا التقدير في فئة خاصة.

٤-٧١ - ويُوصى بإدراج الأصول الملموسة وغير الملموسة غير المنتجة كبند تذكيري. وهذه الأصول ليست منتجة ولذلك لا تشكّل جزءًا من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في إطار نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. ومع ذلك يمكن أن تمثل هذه الأصول مكوناً هاماً في الاستثمار السياحي غير المالي. ويجري تشجيع البلدان على التمييز، إن أمكنها، بين الأصول السياحية الملموسة غير المنتجة (وتشمل حقوق الترخيص واتفاقات التأجير والعقود الأخرى القابلة للتداول والشهرة التجارية المكتسبة).

الجدول ٩
الاستهلاك الجماعي السياحي حسب المنتجات والمستويات الحكومية

٤-٧٢ - توضح صفوف الجدول ٩ قائمة مقترحة بالخدمات غير السوقية التي يتعيَّن اعتبارها خدمات جماعية غير سوقية في مجال السياحة من ناحية الفئات الفرعية المناظرة في التصنيف المركزي للمنتجات (المرفق ٥).

٤-٧٣ - ويجب التشديد على أن تقديم الخدمات غير السوقية المنفردة، مثل الخدمات التي توفرها الحدائق العامة والمتاحف، مستبعد من الجدول ٩ لأن هذه الخدمات تعتبر مندرجة في نطاق التحويلات الاجتماعية العينيّة وتندرج تحت الاستهلاك السياحي (الجدول ٤) لأنه يمكن تعيين المستفيدين منها بصورة منفصلة.

٤-٧٤ - ويقترح الجدول ٩ تجميعاً لهذه المعلومات حسب المنتج والمستوى الحكومي. ويُقاس الإنتاج، كما يحدث دائماً في حالة الخدمات غير السوقية في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، باستخدام تكاليف الإنتاج، بما فيها استهلاك رأس المال الثابت كعنصر من عناصر هذه التكاليف.

٤-٧٥ - ويقترح إدراج عمود إضافي كبند تذكيري من أجل جمع المعلومات عن الخدمات التي تستفيد منها الصناعات السياحية ولكن يتم تمويلها من الصناعات نفسها وبهذا لا تعتبر استهلاكاً جماعياً سياحياً. وفي كثير من البلدان تمول الصناعات السياحية جزءًا من تكاليف تشجيع السياحة ومكاتب الإعلام إلخ. وهذه النفقات هامة في قياس كفاءة السياسات العامة.

الجدول ١٠
المؤشرات غير النقدية

٤-٧٦ - يعرض الجدول ١٠ بضعة مؤشرات كمية تتصل بالجداول السابقة وتتسم بالأهمية في تفسير المعلومات النقدية المقدَّمة. وتشمل هذه المؤشرات عدد الرحلات حسب أشكال السياحة وأصناف الزوّار ومدة إقامتهم؛ والمؤشرات المادية المتعلقة بأنواع الإقامة؛ ووسائل النقل التي يستخدمها الزوّار غير المقيمين المسافرون إلى الإقليم الاقتصادي للبلد المرجعي؛ وعدد وحجم المنشآت التابعة للصناعات السياحية.

٤-٧٧ - ويعلن نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ صراحة أن المؤشرات المادية تشكِّل مكوّناً هاماً في الحسابات الفرعية ولذلك ينبغي ألاّ تعتبر بنوداً ثانوية في الحساب الفرعي للسياحة (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢٩-٨٤). ومع ذلك سوف يتطلب الأمر مواصلة العمل لتحسين الصلة بين القائمة المؤقتة للمؤشرات غير النقدية والجداول النقدية. والبيانات الواردة في هذا الجدول ستساعد على استخدام المؤشرات غير النقدية باعتبارها عنصراً رئيسياً في التحليل السياحي.

باء - المجملات

٤-٧٨ - لا تمثل المجملات أهم سمة من سمات الحساب الفرعي للسياحة، الذي يهدف أساساً إلى تقديم معلومات تفصيلية وتحليلية عن جميع جوانب السياحة: تركيبة منتجات الاستهلاك السياحي والصناعات التي تُعنى أكثر من غيرها بأنشطة الزوّار وعلاقتها بالصناعات

الأخرى إلخ. ومع ذلك فإن المجملات ذات فائدة كبيرة للغاية لأنها تقدِّم مؤشرات موجزة بشأن حجم السياحة.

٤-٧٩ - والمجملات الأساسية المستمدة من الجداول قابلة للمقارنة مع المؤشرات الكلية الأخرى المتعلقة بالاستهلاك والقيمة المضافة في البلد. وينبغي أن تتوخى البلدان التي توسع نطاق الإنتاج والاستهلاك خارج حد الإنتاج في نظام الحسابات القومية (الفقرة ١-١٨) الحرص في وزن الأثر على التوافق المفاهيمي للمجملات المستمدة.

٤-٨٠ - وتُقاس مجملات الحساب الفرعي للسياحة بالعملة الوطنية للبلد المرجعي بكلتا الأسعار الجارية (أي الأسعار السائدة في فترة الرصد) والأسعار الثابتة (أي بالنسبة إلى الأسعار السائدة في الفترة الأساسية أو المرجعية). وتهدف هذه المعلومات الأخيرة إلى تأكيد التغيُّرات في حجم الأنشطة المتمايزة عن التغيُّرات في مقارنة الأسعار والتسهيلات مع مرور الوقت. وينبغي اتباع نفس الأساليب العامة المستخدمة في تجميع الحسابات القومية بالأسعار الثابتة. وقد يكون من المهم في إطار هذا الجهد استخلاص الأرقام القياسية للأسعار الخاصة بالسياحة واستخدامها من أجل مراعاة أن الاستهلاك السياحي واستهلاك الأُسر المعيشية المقيمة داخل الاقتصادي قد يشمل أنواعاً مختلفة من المنتجات أو يشمل نفس الأنواع ولكن مع تجميعها بنسب مختلفة.

باء-١- المجملات الرئيسية

٤-٨١ - يُوصى بتجميع المجملات التالية، التي تمثل مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بحجم السياحة في أيّ اقتصاد:

- الإنفاق السياحي الداخلي؛
- الاستهلاك السياحي الداخلي؛
- القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية؛
- القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة؛
- الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة.

باء-١-١- الإنفاق السياحي الداخلي والاستهلاك السياحي الداخلي

٤-٨٢ - نظراً لأن السياحة هي مفهوم في جانب الطلب، لذا كان من المشروع إعطاء أهمية خاصة للمجملات التي تركز على الإنفاق والاستهلاك داخل أيّ اقتصاد. والإنفاق السياحي الداخلي والاستهلاك السياحي الداخلي (المسجلان في الجدول ٤) يميزان بصورة شاملة حيازات الزوّار في الاقتصاد المرجعي، على اعتبار أن الإنفاق السياحي هو الذي يمكن قياسه قبل الاستهلاك، في حين أن الاستهلاك السياحي هو الأكثر شمولاً.

٤-٨٣ - وإذا طُبقت في الحساب الفرعي للسياحة نفس المبادئ المطبَّقة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ التي توجّه جمع الحسابات القومية للبلد فسيكون من الصواب مقارنة هذه المجملات بالمجملات الرئيسية في الحسابات القومية، وخاصة بالناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٨٤ - وينبغي ألاّ يكون التعبير عن المجملات المتصلة بالإنفاق السياحي والاستهلاك السياحي في شكل أنصبة من الناتج القومي الإجمالي أو الاستهلاك النهائي للأُسر المعيشية على المستوى التجميعي لأنهما يختلفان في مجال التغطية نظراً لأن كلا الإنفاق السياحي والاستهلاك

السياحي يشملان إنفاق المنتجين لصالح الزوّار الذي تصنفه الحسابات القومية في إطار الاستهلاك الوسيط للأنشطة الإنتاجية وليس باعتباره جزءًا من الطلب النهائي (الفقرتان ٢-٣٢ و٢-٣٣). ومع ذلك يمكن التعبير عنهما كنسبة مئوية عند معاملة هذه القيم باعتبارها علامات قياس. وينبغي أن يُشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد التجميعي يساوي مجموع الطلب النهائي بعد خصم الواردات في أيّ اقتصاد (ويمثل هوية تسري فقط على مجموع المستوى الإجمالي).

باء-١-٢- العرض السياحي

٤-٨٥ - ينبغي لوصف سمات العرض السياحي تجميع ثلاثة مؤشرات مختلفة، تختلف قليلاً فيما بينها ويستكمل بعضها البعض.

(أ) القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية

٤-٨٦ - القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية هي ببساطة حاصل مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنشآت التي تنتمي إلى الصناعات السياحية، بغض النظر عما إن كان كل ناتجها يقدَّم للزوّار وبغض النظر عن درجة التخصص في عملية إنتاجها. وبذلك يتم استبعاد القيمة المضافة الناشئة عن الصناعات الأخرى غير السياحية التي يحصل الزوّار أو غيرهم على نواتجها لأنفسهم.

٤-٨٧ - ورغم أن القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية تمثِّل مؤشراً يستعمل في كثير من الأحيان لقياس المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة في الاقتصاد المرجعي فمن المرجح أنها ستكون مؤشراً غير كافٍ لحجم السياحة في البلد. وحيازة الزوّار أو غيرهم لناتج مختلف الصناعات السياحية بأنفسهم قد يتراوح من نسبة كبيرة من مجموع الناتج (مثل الرحلات الجوية المنتظمة لنقل الركاب، إقامة الزوّار) إلى نصيب أصغر بكثير (مثل مطاعم الخدمة الكاملة). ونظراً لأن "السمة المميزة للسياحة" في أيّ ناتج بعينه لا يتم تعريفها على الأغلب بطابعها المحدَّد ولكن بالحالة العابرة للمستهلك، فهناك فجوة تفصل بين ناتج صناعات السياحة (العرض) والاستهلاك السياحي الداخلي (الطلب) وهي فجوة أكبر من الفجوة التي توجد في كثير من الظواهر الاقتصادية الأخرى المعرَّفة وظيفياً، مثل الصحة أو التعليم. ولذلك فإن القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية، باعتبارها مؤشراً لكلا الطلب والعرض، قد لا تمثل بدقة المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة.

(ب) القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة

٤-٨٨ - نظراً لأنه يمكن من خلال الحسابات الخاصة ربط جزء من القيمة الإضافية الإجمالية بقيمة جزء من ناتج إحدى الوحدات الإنتاجية، لذلك يمكن تعريف مجمل يُسمّى القيمة الإضافية الإجمالية المباشرة للسياحة، وهو مجمل يضيف جزء القيمة الإضافية الإجمالية المتولِّد عن الصناعات السياحة والصناعات الأخرى في الاقتصاد التي تخدم الزوّار بصورة مباشرة استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي. واستخدام مصطلح "مباشر" في هذا المجمل يشير إلى أن الحساب الفرعي للسياحة لا يقيس سوى جزء القيمة المضافة (الناشئ عن الصناعات السياحية والصناعات الأخرى) الذي يعود إلى استهلاك الزوّار دون أن يتناول الآثار غير المباشرة والمستحثة التي قد يولدها هذا الاستهلاك.

٤-٨٩ - والقيمة المضافة المتولدة، باعتبارها مؤشراً مصاحباً للعملية الإنتاجية، لا تتوقف على الاستخدام المسند لناتج هذه العملية. ونتيجة لذلك، ورغم أن الاستهلاك السياحي

لا يناظر تماماً الإنفاق الاستهلاكي النهائي، فإن الاستجابة للطلب المتولِّد عن ذلك الجزء من الاستهلاك الذي يمثل استهلاكاً متوسطاً تولِّد أيضاً قيمة إضافية إجمالية.

٤-٩٠ - وتشمل القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة جزء القيمة الإضافية الإجمالية المتولد عن جميع الصناعات في عملية توفير السلع والخدمات للزوّار والزوّار المنتظرين (الحيازة قبل الرحلة) أو إلى أطراف ثالثة لصالح الزوّار.

٤-٩١ - ومقارنة هذا القياس بالقيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية يبين أن هذه القيمة الأخيرة تشمل على سبيل المثال كل القيمة الإضافية الإجمالية المتولِّدة عن المطاعم بما في ذلك الوجبات التي يستهلكها المقيمون المحليون لأن هذه المنشآت تشكّل جزءًا من صناعة السياحة. وفي المقابل تشمل القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة ذلك الجزء من القيمة الإضافية الإجمالية المتولِّد عن الوجبات المقدَّمة في المطاعم إلى الزوّار ويستبعد جزء القيمة المضافة الإجمالية الذي يناظر الوجبات المقدَّمة من هذه المطاعم نفسها إلى الأشخاص المحليين. ويستبعد أيضاً جزء القيمة المضافة الإجمالية المتولد من المطاعم من خلال أيّ نشاط ثانوي آخر، مثل توفير الوجبات للجهات التجارية المحلية وتأجير الأماكن لأطراف ثالثة، وفي أيّ ناتج آخر ما دام لا يصل إلى الزوّار.

٤-٩٢ - ومع ذلك تشمل القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة أيضاً جزء القيمة المضافة الإجمالية المصاحب لناتج الصناعات الأخرى (غير السياحية) طالما كان هذا الناتج يستجيب للاستهلاك السياحي. وبالتالي يمكن اعتبار القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة مستقلة عن تعريف المنتجات المميزة للسياحة والصناعات السياحية، وهي سمة تعزز فائدتها كمقياس قابل للمقارنة دولياً لقياس الأهمية الاقتصادية للسياحة.

٤-٩٣ - وكما ذكرنا من قبل فإن القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة تقيس فقط جزء القيمة المضافة الإجمالية المتولِّد عن الصناعات السياحة والصناعات الأخرى استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي؛ وهي لا تصل إلى حد قياس مجموع الآثار المباشرة للسياحة نظراً لأنها تستبعد مساهمة المكوِّنات الأخرى في مجموع الطلب الداخلي على السياحة (الفرع باء ٢-٤، مجموع الطلب الداخلي على السياحية والمرفق ٦).

٤-٩٤ - وينطوي حساب القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة (والمجمل التالي للناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة) على بعض الخصائص المميزة في حالة حيازة الزوّار على السلع (المرفق ٤).

(ج) الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة

٤-٩٥ - عملاً بتوصيات نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، توضع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين بالأسعار الأساسية. ويعني ذلك أن النواتج المختلفة لكل صناعة تقيَّم بالأسعار الأساسية، مع استبعاد جميع الضرائب الصافية على المنتجات (أي الضرائب غير المباشرة بدون إعانات على الناتج) وتقدَّر قيمة المدخلات بأسعار الشراء، أي شاملة هوامش النقل والتوزيع وكل الضرائب الصافية على المنتجات. ومع ذلك، ونظراً لأن الإنفاق الاستهلاكي يقيَّم في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ بأسعار الشراء، بما فيها كل الضرائب الصافية على المنتجات، فإن قسماً من ضرائب البلد على المنتجات والواردات يتصل بصورة مباشرة بالاستهلاك السياحي وهذا ما يعرضه الجدول ٦.

٤-٩٦ - ولما كان مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأيّ اقتصاد يساوي حاصل جمع القيمة المضافة الإجمالية المتولدة عن جميع الصناعات (بالأسعار الأساسية) مضافاً إليها

الضرائب الصافية على المنتجات والواردات، فإنه يمكن قياس جزء الناتج المحلي الإجمالي الذي يُعزى مباشرة إلى الاستهلاك السياحي الداخلي باعتباره محصّلة جزء القيمة الإضافية الإجمالية (بالأسعار الأساسية) المتولِّد عن جميع الصناعات استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي مضافاً إليه مبلغ الضرائب الصافية على المنتجات والواردات الداخلة في قيمة هذا الاستهلاك بأسعار الشراء. وهذا "الجزء من الناتج المحلي الإجمالي" يُسمّى الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة. وبالتالي فإن هذا الجزء يُستخلص من الاستهلاك السياحي الداخلي بنفس الطريقة التي تُستخلص بها القيمة الإضافية الإجمالية المباشرة للسياحة.

٤-٩٧ - ويبيّن الشكل ٤-٣ العلاقة بين مختلف المجملات الاقتصادية التي تميِّز حجم السياحة من وجهة نظر العرض.

الشكل ٤-٣

العلاقة بين مختلف المجملات الاقتصادية التي تميِّز حجم السياحة من وجهة نظر العرض

	القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية	القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة
القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية) المتولّدة عن العرض المقدَّم من الصناعات السياحية إلى الزوّار	نعم	نعم	نعم
القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية) المتولّدة عن العرض المقدم من الصناعات السياحية لغير الزوّار	نعم	لا	لا
القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية) المتولّدة عن العرض المقدَّم من الصناعات الأخرى إلى الزوّار	لا	نعم	نعم
القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية) المتولّدة عن العرض المقدَّم لغير الزوّار من الصناعات الأخرى	لا	لا	لا
الضرائب الصافية على المنتجات والواردات الداخلة في قيمة الاستهلاك السياحي الداخلي (بأسعار الشراء)	لا	لا	نعم

٤-٩٨ - ويتعيَّن ملاحظة أربع نقاط:

(أ) من منظور الحساب الفرعي للسياحة يتمثَّل المؤشران الوحيدان اللذان يميزان بصورة دقيقة العرض السياحي في القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة. والقيمة المضافة الإجمالية للصناعات

السياحية هي قياس لجانب العرض في السياحة، ولكن افتقارها إلى صلات مباشرة بالاستهلاك السياحي يمنع من قبولها كمقياس لأهمية السياحة في العرض؛

(ب) يمكن أن توفر القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة مقياسين للمساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة في الاقتصاد المرجعي بنفس الطريقة مثل القيمة المضافة الإجمالية لأيّ صناعة، ويمكن التعبير عنها كحصص من مجموع القيمة المضافة الإجمالية أو مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذا الاقتصاد. ولكنهما لا يشيران إلى السياحة باعتبارها صناعة قابلة للمقارنة بالصناعات الأخرى في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. ولا توجد صناعة سياحية يمكن في حالتها أن تشكّل القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي على التوالي قيمة مضافة إجمالية مباشرة للسياحة وناتجاً محلياً إجمالياً مباشراً للسياحة. إذ ينشأ هذان المؤشران عن توفيق الاستهلاك والعرض السياحيين وتتوقف قيمتهما على نطاق قياس الاستهلاك السياحي الذي يعتمده البلد؛

(ج) القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة لا يأخذان في الاعتبار سوى المساهمة المباشرة للسياحة في القيمة المضافة الإجمالية أو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد. ولا يأخذان في الاعتبار مكونات أخرى لمجموع الآثار المباشرة (الفقرة ٤-٩٣) أو الآثار المستحثة أو غير المباشرة التي يتطلب قياسها استخدام تقنيات متقدمة سيرد وصفها في المرفق ٦؛

(د) تعتمد تقديرات القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة على عدد من الافتراضات والإجراءات الضمنية لوضع النماذج، ولهذا يجب التزام الحذر الخاص عند استخدام أو تفسير هذه المجملات.

باء-٢- مجملات أخرى

٤-٩٩ - قد يكون من المفيد توضيح أربعة مجملات إضافية: هي العمالة السياحية وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي ومجموع الطلب الداخلي على السياحة. وباستثناء العمالة في مجال السياحة ينبغي أن تكون هذه المجملات هدفاً لمرحلة أكثر تقدماً في صياغة الحساب الفرعي للسياحة (الفقرة ٤-٦).

٤-١٠٠ - في حالة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة والاستهلاك الجماعي السياحي، المستخلصين من الجدولين ٨ و٩، لا تنشأ الطبيعة المحدودة للتقديرات عن القضايا المنهجية وحدها ولكنها تُعزى أيضاً إلى نقص خبرة المكاتب الإحصائية الوطنية في تحديد حلول تنفيذية لتقدير البيانات المناظرة.

٤-١٠١ - ومجموع الطلب الداخلي على السياحة هو قياس تركيبي مستمد من تجميع الاستهلاك السياحي الداخلي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي. وهذا المجمل ينطوي على أهمية تحليلية في تقدير الحجم الاقتصادي للسياحة في أيّ بلد. ويجب أن يلاحظ أنه لا يشمل استهلاك السياحة الخارجة، التي تناظر قيمتها الكاملة بند واردات (قيام الأفراد المقيمين بالحصول على أصناف من غير المقيمين) وبالتالي لا تؤثر تأثيراً مباشراً على عرض السلع والخدمات في الاقتصاد المرجعي أو على القيمة المضافة.

باء-٢-١- العمالة في مجال السياحة

٤-١٠٢ - كما يحدث في حالة القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر السياحي، يمكن ربط العمالة كعامل إنتاج بمجموع إنتاج المؤسسة، ولكن لا يمكن إسنادها إلى أيّ ناتج بعينه أو جزء من ناتج بدون استعمال افتراضات محدَّدة وإجراءات وضع النماذج. ولا يمكن القيام مباشرة بملاحظة العمالة في مجال السياحة، بمعنى العمالة التي تتصل فقط بالسلع والخدمات التي يحصل عليها الزوّار وتنتجها إما الصناعات السياحية وإما الصناعات الأخرى. ولهذا السبب يوصي الحساب الفرعي للسياحة فقط بتقدير العمالة في الصناعات السياحية.

٤-١٠٣ - ويتيح نموذج العمالة السياحية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المرفق ٨) إطاراً إحصائياً وخطوطاً توجيهية منهجية لتحديد مستوى العمالة في الصناعات السياحية وبعض خصائص هذه العمالة.

٤-١٠٤ - وينشئ نموذج العمالة عملية تربط البيانات الأساسية للعمالة بالحساب الفرعي للسياحة، من خلال استخدامه كإطار للتكامل (الصلة بين الجزئي والكلي). وتستخدم هذه العملية مؤشرات بالمستوى العام للعمالة من قبيل الوظائف والأشخاص العاملين أو الوظائف المتفرغة المعادلة، مع وضع مزيد من التمييز بشأن العمالة الموسمية "والوظائف الجانبية" (أو الوظائف الثانوية/الإضافية) كما تستخدم عدداً من المتغيرات الرئيسية ذات الصلة في مجال العمالة.

٤-١٠٥ - وينبغي أن تهدف البلدان التي تملك نُظُماً إحصائية متقدمة إلى تجميع جداول نموذج العمالة لربطها بالحساب الفرعي للسياحة وتعزيز التحليل الشامل للمتغيرات الرئيسية في مجال العمالة، وبالتالي تساعد على تحسين فهم العمالة في مجال السياحة والوصول إلى إمكانية عالية للمقارنة بين البلدان (انظر التوصيات الدولية، ٢٠٠٨، الفصل ٧).

باء-٢-٢- تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة

٤-١٠٦ - كما جاء في الفصلين ٢ و٣ أعلاه يوجد عدد من المناظير المختلفة بشأن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي، ويمكن اقتراح مجملات مختلفة، حسب النقطة التي يركز عليها التحليل.

٤-١٠٧ - وبالتالي يُشار بتقدير مجمل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي من أجل توجيه الأعمال المقبلة من التطوير والبحث الإحصائيين في البلدان التي تتسم فيها السياحة بأهمية خاصة، ولكن لا يستخدم أيّ مجمل محدَّد لأغراض المقارنات الدولية.

باء-٢-٣- الاستهلاك الجماعي السياحي

٤-١٠٨ - رغم أن الخدمات الجماعية غير السوقية استُبعدت من الاستهلاك السياحي فإن ذلك لا يعني أن قياس إنفاق الإدارات الحكومية في المجالات المتصلة بالسياحة مثل الترويج السوقي ونشر المعلومات والتخطيط، إلخ، لا يتسم بالأهمية أو أنه ليس له مكان في قياس المجملات المتعلقة بالأهمية الاقتصادية للسياحة.

٤-١٠٩ - ويؤدي القطاع العام دوراً هاماً في تطوير الأنشطة السياحية في كثير من البلدان. وهو ينشئ الإطار القانوني للنشاط السياحي. وينشئ بعض أدوات الرقابة على إنتاج الخدمات، ويضمّن في بعض الحالات نوعية الخدمة المقدَّمة من خلال توفير التراخيص وصياغة

قواعد السلوك. وينشئ الإطار القانوني للاستثمار الخاص، ويحدِّد قواعد الحفاظ على البيئة والتراث الثقافي والتاريخي. ويدرس القطاع العام أيضاً تدفقات الزوّار وقد يضع أو يعزز مبادرات عامة لجذب الزوّار إلى مواقع محدَّدة في أوقات معيَّنة من السنة. وينظم الأحداث الهامة وينسق المبادرات الخاصة التي تنطوي على تقديم الخدمة إلى الزوّار. وفي بعض الحالات ينظم ويراقب تمويل الاستثمارات المطلوبة للسياحة.

٤-١١٠ - ويمكن صياغة هذه الوظائف في مستويات مختلفة من الحكومة: على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي (دون الوطني) بل وعلى صعيد الكيانات المحلية.

٤-١١١ - ويمكن تحديد قيمة هذه الأنشطة المختلفة التي تتابعها الإدارة العامة على أساس نفس معالم القياس المستخدمة في أيّ خدمات أخرى جماعية غير سوقية، أي من خلال تكلفة إنتاجها. وقيمة الاستهلاك تساوي اصطلاحاً قيمة الإنتاج.

٤-١١٢ - ومع ذلك يجب الاعتراف بأنه بالإضافة إلى التقييدات المفاهيمية التي ينطوي عليها قياس هذا الاستهلاك، لم تحاول سوى بضعة بلدان تطبيق هذا المخطط ولذلك لا توجد سوى خبرة جزئية ومحدودة في هذا النوع من القياس. ونتيجة لذلك فإن تقدير الاستهلاك الجماعي السياحي يُقترح كإجراء إحصائي مفيد فقط ولن يُستخدم لأغراض المقارنات الدولية.

باء-٢-٤- مجموع الطلب الداخلي على السياحة

٤-١١٣ - الاستهلاك السياحي الداخلي هو المجمل المركزي لوصف حجم الحيازات المباشرة للزوّار داخل أيّ بلد مرجعي. ومع ذلك يمكن تصور وجود مفاهيم أوسع عن الطلب، ولهذا فقد يكون من المعقول اعتبار أن مجمل الاستهلاك السياحي الداخلي يمكن استكماله منطقياً بالمكونات الأخرى للطلب النهائي المتولد عن التركيز على الزوّار. ومع ذلك ينبغي أن يُفهم أن إضافة بعض مكونات الطلب لا تُعتبر مرادفاً لإجمال مكونات الطلب لتشكيل ما يُسمّيه البعض "المقياس القائم على النفقات لتحديد الناتج المحلي الإجمالي المباشر السياحي"، وهو قياس لا معنى له إلاّ في حالة الاقتصاد بأكمله وليس في حالة شريحة محدّدة منه. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي ألاّ ننسى أن الاستهلاك السياحي يشمل مكونات لا تدرجها الحسابات القومية في الاستهلاك النهائي، وهي الأشياء الثمينة وبعض النفقات المتصلة بالزوّار من رجال الأعمال وغيرهم الذين يغطي المنتجون استهلاكهم.

٤-١١٤ - وفي الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، يُشار بمجمل إضافي: "مجموع الطلب الداخلي على السياحة"، ويتألف من حاصل جمع الاستهلاك السياحي الداخلي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي. ومع ذلك فإن أعمال تعريف وقياس التحديات المصاحبة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي تتصل منطقياً بنفس الدرجة بمجموع الطلب الداخلي على السياحة، وبالتالي لا يمكن حتى الآن وضع تعريف دقيق لمجموع الطلب الداخلي على السياحة.

٤-١١٥ - وانطلاقاً من الملاحظات السابقة، يؤجل الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨، لهذا السبب تقدير هذا المجمل لأغراض المقارنة الدولية حتى اكتساب مزيد من الخبرة وإجراء الأبحاث المنهجية بشأن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي.

الجداول

الجدول ١

استهلاك السياحة الوافدة حسب المنتجات وأصناف الزوّار

المنتجات	استهلاك السياحة الوافدة		
	السائحون (زائرو المبيت) (١-١)	المسافرون للنزهة (زائرو اليوم الواحد) (١-٢)	الزوّار (١-٣)= (١-١) + (١-٢)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *			
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة			
١ - خدمات الإقامة للزوّار		X	
١-أ- خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب		X	
١-ب-خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات		X	
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب			
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية			
٤ - خدمات النقل البري للركاب			
٥ - خدمات النقل المائي للركاب			
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب			
٧ - خدمات استئجار معدات النقل			
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى			
٩ - الخدمات الثقافية			
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية			
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]			
باء-١- الأشياء الثمينة			
المجموع			

X لا ينطبق.

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعين بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

الجدول ٢
إنفاق السياحة المحلية حسب المنتجات وأصناف الزوّار وأنواع الرحلات

المنتجات	إنفاق السياحة الداخلية		
	الرحلات المحلية **		
	السائحون (زائرو المبيت) (٢-١)	المسافرون للنـزهة (زائرو اليوم الواحد) (٢-٢)	الزوّار (٢-٣) = (٢-١) + (٢-٢)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *			
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة			
١ - خدمات الإقامة للزوّار		X	
١-أ- خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب		X	
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات		X	
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب			
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية			
٤ - خدمات النقل البري للركاب			
٥ - خدمات النقل المائي للركاب			
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب			
٧ - خدمات استئجار معدات النقل			
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى			
٩ - الخدمات الثقافية			
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية			
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]			
باء -١- الأشياء الثمينة			
المجموع			

X لا ينطبق.

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** تتألف السياحة الداخلية من أنشطة الزائر المقيم داخل البلد المرجعي سواء في إطار رحلة داخلية أم كجزء من رحلة خارجة (انظر الشكل ٢-١).

أ ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين (”المنتجات المرتبطة بالسياحة“ و”المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة“). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

إنفاق السياحة الداخلية					
الرحلات الخارجة **			جميع أنواع الرحلات		
السائحون (زائرو المبيت) (٢-٤)	المسافرون للنزهة (زائرو اليوم الواحد) (٢-٥)	الزوّار (٢-٦) = (٢-٤) + (٢-٥)	السائحون (زائرو المبيت) (٢-٧) = (٢-١) + (٢-٤)	المسافرون للنزهة زائرو اليوم الواحد) (٢-٨) = (٢-٢) + (٢-٥)	الزوّار (٢-٩) = (٢-٣) + (٢-٦)
	X			X	
	X			X	
	X			X	

الجدول ٣

إنفاق السياحة الخارجة حسب المنتجات وأصناف الزوّار

المنتجات	نفقات السياحة الخارجة		
	السائحون (زائرو المبيت) (٣-١)	المسافرون للنـزهة (زائرو اليوم الواحد) (٣-٢)	الزوّار (٣-٣) = (٣-١) + (٣-٢)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *			
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة			
١ - خدمات الإقامة للزوّار		X	
١-أ-خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب		X	
١-ب-خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات		X	
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب			
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية			
٤ - خدمات النقل البري للركاب			
٥ - خدمات النقل المائي للركاب			
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب			
٧ - خدمات استئجار معدات النقل			
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى			
٩ - الخدمات الثقافية			
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية			
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]			
باء-١- الأشياء الثمينة			
المجموع			

X لا ينطبق.

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين (”المنتجات المرتبطة بالسياحة“ و”المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة“). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

الجدول ٤

الاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات

المنتجات	الإنفاق السياحي الداخلي			المكونات الأخرى في الاستهلاك السياحي **	الاستهلاك السياحي الداخلي
	نفقات السياحة الوافدة (٣-١)	إنفاق السياحة المحلية (٢-٩)	الإنفاق السياحي الداخلي (٤-٣) = (٤-١) + (٤-٢)	(٢-٤)	(٤-٣) = (٤-١) + (٤-٢)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *					
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة					
١ - خدمات الإقامة للزوّار					
١-أ -خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب					
١-ب-خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات					
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب					
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية					
٤ - خدمات النقل البري للركاب					
٥ - خدمات النقل المائي للركاب					
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب					
٧ - خدمات استئجار معدات النقل					
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى					
٩ - الخدمات الثقافية					
١٠- الخدمات الرياضية والترفيهية					
١١- السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد					
١٢- الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد					
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]					
باء-١- الأشياء الثمينة					
المجموع					

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** ينبغي تعيين المكونات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-٤١).

أ ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

الجدول ٥

حسابات الإنتاج للصناعات السياحية والصناعات الأخرى (بالأسعار الأساسية)

المنتجات	الصناعات السياحية		
	١ - الإقامة للزوّار (٥-١)	١ -أ - خدمات الإقامة للزوّار باستثناء ١ - ب (٥ - ١ أ)	١ - ب - خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات (٥ - ١ ب)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *			
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة			
١ - خدمات الإقامة للزوّار			
١- أ - خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب			
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات			
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب			
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية			
٤ - خدمات النقل البري للركاب			
٥ - خدمات النقل المائي للركاب			
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب			
٧ - خدمات استئجار معدات النقل			
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى			
٩ - الخدمات الثقافية			
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية			
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]			
باء - المنتجات غير الاستهلاكية			
باء-١- الأشياء الثمينة			
باء-٢- المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى ** [ب]			
أولاً — مجموع الناتج (بالأسعار الأساسية)			
ثانياً — مجموع الاستهلاك الوسيط (بأسعار الشراء) [ج]			
(أولاً - ثانياً) — مجموع القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية)			
تعويض العاملين			
الضرائب الأخرى مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج			
الإيراد المختلط الإجمالي			
فائض التشغيل الإجمالي			

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** تشمل جميع السلع والخدمات الأخرى المتداولة في الاقتصاد المرجعي.

الصناعات السياحية					
٢ – صناعة تقديم الطعام والشراب (٥–٢)	٣ – نقل الركاب بالسكك الحديدية (٥–٣)	٤ – النقل البري للركاب (٥–٤)	٥ – النقل المائي للركاب (٥–٥)	٦ – النقل الجوي للركاب (٥–٦)	٧ – استئجار معدات النقل (٥–٧)

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤–١٥).

[ب] ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤–١٦).

[ج] ينبغي توضيح التقسيمات حسب المنتجات إذا أمكن (انظر الفقرة ٤–١٧).

الجدول ٥ (تابع)

حسابات الإنتاج للصناعات السياحية والصناعات الأخرى (بالأسعار الأساسية)

	الصناعات السياحية		
المنتجات	**٨ - صناعة خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى (٥-٨)**	**٩ - الصناعة الثقافية (٥-٩)**	**١٠ - الصناعة الرياضية والترفيهية (٥-١٠)**
ألف - المنتجات الاستهلاكية *			
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة			
١ - خدمات الإقامة للزوّار			
١-أ - خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب			
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات			
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب			
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية			
٤ - خدمات النقل البري للركاب			
٥ - خدمات النقل المائي للركاب			
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب			
٧ - خدمات استئجار معدات النقل			
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى			
٩ - الخدمات الثقافية			
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية			
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد			
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ]			
باء - المنتجات غير الاستهلاكية			
باء-١- الأشياء الثمينة			
باء-٢- المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى **[ب]			
أولاً — مجموع الناتج (بالأسعار الأساسية)			
ثانياً — مجموع الاستهلاك الوسيط (بأسعار الشراء) [ج]			
(أولاً - ثانياً) — مجموع القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية)			
تعويض العاملين			
الضرائب الأخرى مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج			
الإيراد المختلط الإجمالي			
فائض التشغيل الإجمالي			

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** تشمل جميع السلع والخدمات الأخرى المتداولة في الاقتصاد المرجعي.

	الصناعات السياحية			
١١ - تجارة التجزئة في السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد (٥-١١)	١٢ - الصناعات السياحية الخاصة بكل بلد (٥-١٢)	١٣ - المجموع (٥-١٣)	الصناعات الأخرى (٥-١٤)	ناتج المنتجين المحليين (بالأسعار الأساسية) (٥-١٥) = (٥-١٣) + (٥-١٤)

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

[ب] ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٦).

[ج] ينبغي توضيح التقسيمات حسب المنتجات إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٧).

الجدول ٦

العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات (بأسعار الشراء)

المنتجات	الصناعات السياحية			
	١ - الإقامة للزوّار		١-أ - خدمات الإقامة للزوّار باستثناء ١ - ب	
	الناتج (٥ - ١)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٥ - ١أ)	نصيب السياحة (بالقيمة)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *				
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة				
١ - خدمات الإقامة للزوّار				
١- أ - خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب				
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات				
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب				
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية				
٤ - خدمات النقل البري للركاب				
٥ - خدمات النقل المائي للركاب				
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب				
٧ - خدمات استئجار معدات النقل				
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى				
٩ - الخدمات الثقافية				
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية				
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد		X		X
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد				
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ د]				
باء - المنتجات غير الاستهلاكية [د]				
باء-١- الأشياء الثمينة		X		X
باء-٢- المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى ** [ب د]				
أولاً — مجموع الناتج (بالأسعار الأساسية)				
ثانياً — مجموع الاستهلاك الوسيط (بأسعار الشراء) [ج]				
(أولاً - ثانياً) — مجموع القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية)				
تعويض العاملين				
الضرائب الأخرى مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج				
الإيراد المختلط الإجمالي				
فائض التشغيل الإجمالي				

X لا ينطبق.

... تعني أنه يتعيَّن النظر في الصناعات السياحية في القائمة المقترحة صناعة صناعة.

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** تشمل جميع السلع والخدمات الأخرى المتداولة في الاقتصاد المرجعي.

*** يستبعد من الواردات المشتريات الخارجية المباشرة للمقيمين.

الصناعات السياحية							
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية الإجازات		...		١٢ - الصناعات السياحية الخاصة بكل بلد		المجموع	
الناتج (٥ - ١ ب)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٥ ...)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٥ - ١٢)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٥ - ١٣)	نصيب السياحة (بالقيمة)
X		X		X		X	
X		X		X		X	

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

[ب] ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٦).

[ج] ينبغي توضيح التقسيمات إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٧).

[د] بالنسبة للسلع يتعيَّن تحديد نصيب السياحة على هامش تجارة التجزئة فقط (انظر المرفق ٤).

الجدول ٦ (تابع)

العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي حسب المنتجات (بأسعار الشراء)

المنتجات	الصناعات الأخرى		ناتج المنتجين المحليين (بالأسعار الأساسية)	
	الناتج (٥ - ١٤)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٥-١٥) = (٥-١٣) + (٥-١٤)	نصيب السياحة (بالقيمة)
ألف - المنتجات الاستهلاكية *				
ألف-١- المنتجات المميزة للسياحة				
١ - خدمات الإقامة للزوّار				
١- أ - خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١ - ب				
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات				
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب				
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية				
٤ - خدمات النقل البري للركاب				
٥ - خدمات النقل المائي للركاب				
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب				
٧ - خدمات استئجار معدات النقل				
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى				
٩ - الخدمات الثقافية				
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية				
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد		X		X
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد				
ألف-٢- المنتجات الاستهلاكية الأخرى [أ د]				
باء - المنتجات غير الاستهلاكية [د]				
باء-١- الأشياء الثمينة		X		X
باء-٢- المنتجات غير الاستهلاكية الأخرى **[ب د]				
أولاً — مجموع الناتج (بالأسعار الأساسية)				
ثانياً — مجموع الاستهلاك الوسيط (بأسعار الشراء) [ج]				
(أولاً - ثانياً) — مجموع القيمة المضافة الإجمالية (بالأسعار الأساسية)				
تعويض العاملين				
الضرائب الأخرى مخصوماً منها الإعانات على الإنتاج				
الإيراد المختلط الإجمالي				
فائض التشغيل الإجمالي				

X لا ينطبق.

... تعني أنه يتعيَّن النظر في الصناعات السياحية في القائمة المقترحة صناعة صناعة.

* قيمة ألف - المنتجات الاستهلاكية، هي القيمة الصافية بعد خصم رسوم الخدمة الإجمالية المدفوعة إلى وكالات السفر ومنظمي الرحلات وخدمات الحجز الأخرى.

** تشمل جميع السلع والخدمات الأخرى المتداولة في الاقتصاد المرجعي.

*** يستبعد من الواردات المشتريات الخارجية المباشرة للمقيمين.

الواردات ***		الضرائب مخصوماً منها الإعانات للمنتجات المنتجة وطنياً والمستوردة		هوامش التجارة والنقل		العرض المحلي (بأسعار الشراء)	الاستهلاك السياحي الداخلي	نسب السياحة (٪)
الناتج (١-٦)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٢-٦)	نصيب السياحة (بالقيمة)	الناتج (٣-٦)	نصيب السياحة (بالقيمة)	(٤-٦) = (٥-١٥) + (١-٦) + (٢-٦) + (٣-٦)	(٣-٤)	(٥-٦) = $\frac{(٣-٤)}{(٤-٦)} \times ١٠٠$
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
				X	X			
	X							
				X	X			
				X	X			
				X	X			
	X							
				X	X			

[أ] ينبغي للبلدان، إذا كان ذلك منطبقاً وممكناً، أن تعيّن بصورة منفصلة كلا العنصرين ("المنتجات المرتبطة بالسياحة" و"المنتجات الاستهلاكية غير المتصلة بالسياحة"). وفي الحالتين ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٥).

[ب] ينبغي تعيين السلع والخدمات بصورة منفصلة إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٦).

[ج] ينبغي توضيح التقسيمات إذا أمكن (انظر الفقرة ٤-١٧).

[د] بالنسبة للسلع يتعيَّن تحديد نصيب السياحة على هامش تجارة التجزئة فقط (انظر المرفق ٤).

الجدول ٧

العمالة في الصناعات السياحية

الصناعات السياحية	عدد المنشآت	عدد الوظائف حسب مركز العمالة *					
		العاملون			أصحاب المهن الحرة		
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١ - خدمات الإقامة للزوّار							
١-أ -خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب							
١-ب-خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات							
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب							
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية							
٤ - خدمات النقل البري للركاب							
٥ - خدمات النقل المائي للركاب							
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب							
٧ - خدمات استئجار معدات النقل							
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى							
٩ - الخدمات الثقافية							
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية							
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد							
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد							
المجموع							

* في الفترة المرجعية.

الجدول ٧ (تابع)
العمالة في الصناعات السياحية

الصناعات السياحية	عدد الساعات المنجزة حسب مركز العمالة *						عدد الوظائف المتفرغة المعادلة حسب مركز العمالة *					
	العاملون			أصحاب المهن الحرة			العاملون			أصحاب المهن الحرة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
١ - خدمات الإقامة للزوّار												
١-أ -خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب												
١-ب-خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات												
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب												
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية												
٤ - خدمات النقل البري للركاب												
٥ - خدمات النقل المائي للركاب												
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب												
٧ - خدمات استئجار معدات النقل												
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى												
٩ - الخدمات الثقافية												
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية												
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد												
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد												
المجموع												

* في الفترة المرجعية.

الجدول ٨

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي للصناعات السياحية والصناعات الأخرى

المنتجات	الصناعات السياحية		
	١ - الإقامة للزوّار (٨ - ١)	١ - أ - خدمات الإقامة للزوّار باستثناء ١ - ب (٨ - ١أ)	١ - ب - خدمات الإقامة المصاحبة لجميع أنواع ملكية بيوت الإجازات (٨ - ١ ب)
أولاً - الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة			
١ - أماكن الإقامة للزوّار			
١-١- الفنادق ومرافق الإقامة الأخرى للزوّار			
١-٢- بيوت الإجازات الخاضعة لملكية كاملة			
١-٣- بيوت الإجازات الخاضعة لأشكال أخرى من الملكية			
٢ - المباني والإنشاءات غير السكنية الأخرى الملائمة للصناعات السياحية			
٢-١- المطاعم والمباني المشابهة لخدمات تقديم الطعام والشراب			
٢-٢- المباني والبنية التحتية لنقل الركاب لمسافات طويلة			
٢-٣- المباني الخاصة بالخدمات الثقافية والمشابهة المخصصة أساساً لاستعمال الزوّار			
٢-٤- المرافق الرياضية والترفيهية والترويحية			
٢-٥- المرافق والإنشاءات الأخرى			
٣ - معدات نقل الركاب لأغراض سياحية			
٣-١- البرية (بما فيها الطرق والسكك الحديدية)			
٣-٢- البحرية			
٣-٣- الجوية			
٤ - الآلات والمعدات الأخرى المتخصّصة لإنتاج منتجات مميزة للسياحة			
٥ - تحسينات الأرض المستخدمة لأغراض سياحية			
ثانياً - استثمارات الصناعات السياحية في الأصول الأخرى المنتجة غير الخاصة بالسياحة			
(أولاً + ثانياً) - المجموع			
بند تذكري:			
ثالثاً - الأصول الأخرى غير المالية *			

X لا ينطبق.

* انظر الفقرة ٣-٤٠ والمرفق ٥.

الصناعات السياحية					
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب (٨-٢)	٣ - نقل الركاب بالسكك الحديدية (٨-٣)	٤ - النقل البري للركاب (٨-٤)	٥ - النقل المائي للركاب (٨-٥)	٦ - النقل الجوي للركاب (٨-٦)	٧ - استئجار معدات النقل (٨-٧)

الجدول ٨ (تابع)

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي للصناعات السياحية والصناعات الأخرى

المنتجات	الصناعات السياحية		
	٨ - صناعة خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى (٨ - ٨)	٩ - الصناعة الثقافية (٨ - ٩)	١٠ - الصناعة الرياضية والترفيهية (٨ - ١٠)
أولاً - الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة			
١ - أماكن الإقامة للزوّار			
١-١- الفنادق ومرافق الإقامة الأخرى للزوّار			
١-٢- بيوت الإجازات الخاضعة لملكية كاملة			
١-٣- بيوت الإجازات الخاضعة لأشكال أخرى من الملكية			
٢ - المباني والإنشاءات غير السكنية الأخرى الملائمة للصناعات السياحية			
٢-١- المطاعم والمباني المشابهة لخدمات تقديم الطعام والشراب			
٢-٢- المباني والبنية التحتية لنقل الركاب لمسافات طويلة			
٢-٣- المباني الخاصة بالخدمات الثقافية والمشابهة المخصصة أساساً لاستعمال الزوّار			
٢-٤- المرافق الرياضية والترفيهية والترويحية			
٢-٥- المرافق والإنشاءات الأخرى			
٣ - معدات نقل الركاب لأغراض سياحية			
٣-١- البرية (بما فيها الطرق والسكك الحديدية)			
٣-٢- البحرية			
٣-٣- الجوية			
٤ - الآلات والمعدات الأخرى المتخصّصة لإنتاج منتجات مميزة للسياحة			
٥ - تحسينات الأرض المستخدمة لأغراض سياحية			
ثانياً - استثمارات الصناعات السياحية في الأصول الأخرى المنتجة غير الخاصة بالسياحة			
(أولاً + ثانياً) - المجموع			
بند تذكري:			
ثالثاً - الأصول الأخرى غير المالية *			

X لا ينطبق.

* انظر الفقرة ٣-٤٠ والمرفق ٥.

الصناعات السياحية				
١١ - تجارة التجزئة في السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد (٨ - ١١)	١٢ - الصناعات السياحية الخاصة بكل بلد (٨ - ١٢)	١٣ - المجموع (٨ - ١٣)	١٤ - الصناعات الأخرى (٨ - ١٤)	١٥ - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي (٨ - ١٥) = (٨ - ١٣) + (٨ - ١٤)

الجدول ٩

الاستهلاك الجماعي السياحي حسب المنتجات والمستويات الحكومية

		المستويات الحكومية				بند تذكيري **
		الوطنية (٩-١)	الإقليمية (٩-٢)	المحلية (٩-٣)	الاستهلاك الجماعي السياحي (٩-٤) = (٩-١) + (٩-٢) + (٩-٣)	الاستهلاك الوسيط للصناعات السياحية
المنتجات *						
٨٥٥٦١	الفنادق ومرافق الإقامة الأخرى للزوّار					
٨٥٥٦٢	خدمات الإعلان للزوّار					X
٩١١٣٥	الخدمات الإدارية العامة المتصلة بتجارة التوزيع وتوريد الأغذية والفنادق والمطاعم					
٩١١٣٦	خدمات الإدارة العامة المتصلة بالشؤون السياحية					X
جزء من:						
٨٣٧٠٠	الأبحاث السوقية وخدمات استطلاع رأي الجمهور					X
٩١٢٦٠	خدمات الشرطة والوقاية من الحريق					X
٩٢٩١٩	الخدمات التعليمية والتدريبية الأخرى، غير المصنَّفة في مكان آخر					
٩٢٩٢٠	خدمات الدعم التعليمي					
	المرافق والإنشاءات الأخرى					
المجموع						

X لا ينطبق.

* تصنيف المنتجات المركزي، الفئة الفرعية في الصيغة ٢.

** يوضح هذا العمود نفقات الصناعات السياحية في ترويج التجارة أو الخدمات الأخرى المتصلة بالمنتجات الموصوفة إذا كان ذلك متصلاً بالموضوع.

الجدول ١٠
المؤشرات غير النقدية

أ - عدد الرحلات وأيام المبيت حسب نوع السياحة وأصناف الزوّار

	السياحة الوافدة			السياحة المحلية			السياحة الخارجة		
	السياح (زوّار المبيت)	المسافرون للنـزهة (زوّار اليوم الواحد)	الزوّار	السياح (زوّار المبيت)	المسافرون للنـزهة (زوّار اليوم الواحد)	الزوّار	السياح (زوّار المبيت)	المسافرون للنـزهة (زوّار اليوم الواحد)	الزوّار
عدد الرحلات									
عدد أيام المبيت	X			X				X	

ب - السياحة الخارجة: عدد الوافدين وأيام المبيت حسب وسائل النقل

	عدد الوافدين	عدد أيام المبيت
١- النقل الجوي		
١-١ - الرحلات المنتظمة		
١-٢ - الرحلات غير المنتظمة		
١-٣ - الطائرات الخاصة		
١-٤ - وسائل النقل الجوي الأخرى		
٢- الممرات المائية		
٢-١ - خطوط سفن الركاب والمعدّيات		
٢-٢ - السفن السياحية		
٢-٣ - اليخوت		
٢-٤ - وسائل النقل المائي الأخرى		
٣- النقل البري		
٣-١ - السكك الحديدية		
٣-٢ - الحافلات السياحية أو الحافلات ووسائل النقل البري العامة الأخرى		
'١' سيارات الأجرة وليموزين والمركبات الخاصة المستأجرة بسائق		
'٢' استئجار مركبات يجرها إنسان أو حيوان		
٣-٤ - مركبات خاصة (سعتها حتى ٨ أشخاص)		
٣-٥ - استئجار مركبات بدون سائق (سعتها حتى ٨ أشخاص)		
٣-٦ - وسائل أخرى للنقل البري (الخيول والدراجات والدراجات النارية إلخ)		
٣-٧ - سيراً على الأقدام		
المجموع		

* في حالة السياحة الوافدة يكون المتغير هو "عدد الوافدين".

ج - عدد المنشآت والسعة حسب نوع الإقامة

	الإقامة للزوّار في القسم ٥٥ من التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد			الأنشطة العقارية في القسم ٦٨ من التصنيف الصناعي الدولي الموحَّد	
	أنشطة الإقامة قصيرة الأجل	أراضي المخيمات ومتنزهات المركبات الترفيهية ومتنزهات المقطورات	أماكن الإقامة الأخرى	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	الأنشطة العقارية على أساس الرسوم أو العقود
عدد المنشآت					
السعة (الغرف)					
السعة (الأُسرة)					
استخدام السعة (الغرف)					
استخدام السعة (الأُسرة)					

د - عدد منشآت الصناعات السياحة المصنَّفة حسب متوسط عدد الوظائف

	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠-٢٤٩	٢٥٠-٤٩٩	٥٠٠-٩٩٩	١٠٠٠<	المجموع
الصناعات السياحية										
١ - خدمات الإقامة للزوّار										
١-أ- خدمات الإقامة للزوّار خلاف ١-ب										
١-ب- خدمات الإقامة المصاحبة لكل أنواع ملكية بيوت الإجازات										
٢ - خدمات تقديم الطعام والشراب										
٣ - خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية										
٤ - خدمات النقل البري للركاب										
٥ - خدمات النقل المائي للركاب										
٦ - خدمات النقل الجوي للركاب										
٧ - خدمات استئجار معدات النقل										
٨ - خدمات وكالات السفر وخدمات الحجز الأخرى										
٩ - الخدمات الثقافية										
١٠ - الخدمات الرياضية والترفيهية										
١١ - السلع المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد										
١٢ - الخدمات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد										
المجموع										

ثبت المراجع

مفوضية الجماعات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، البنك الدولي، نظام الحسابات القومية ١٩٩٣ (بروكسيل/لكسمبرغ، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة، ١٩٩٣).

مفوضية الجماعات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة، البنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ (بروكسيل/لكسمبرغ، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨). http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/SNA2008.pdf.

مجلس الاتحاد الأوروبي، "Council directive 95/57/EC of 23 November 1995 on the collection of statistical information in the field of tourism," in *Official Journal of the European Communities*, No. L291 (6 December 1995).

المفوضية الأوروبية، "Commission decision 1999/34/EC of 9 December 1998 on the procedures for implementing Council directive 95/57/EC on the collection of statistical information in the field of tourism," in *Official Journal of the European Communities*, No. L9 (15 January 1999).

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، Eurostat, *Community Methodology on Tourism Statistics* (Luxembourg, 1998).

المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، Eurostat, *European Implementation Manual on Tourism Satellite Accounts* (Luxembourg 2000).

دوغلاس س. فريشتلنغ، Frechtling, Douglas C. "Assessing the economic impacts of travel and tourism: introduction to travel economic impact estimation Chap.", J.R. Brent Richie and Charles R. Goeldner, eds. in *Travel, Tourism and Hospitality Research: A Handbook for Managers and Researchers*. 2nd ed. (John Wiley & Sons. New York, 1994). chap. 31.

صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). *Manual on Tourism Economic Accounts (1991)*.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، OECD. *OECD Tourism Statistics: Design and Application for Policy (1996)*.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، OECD. Measuring the Role of Tourism in OECD Economies: the *OECD Manual on Tourism Satellite Accounts and Employment (2000)*.

الهيئة الكندية للإحصاءات، Statistics Canada. *"A proposal for a satellite account and information system for tourism"* (Ottawa, June 1991).

الحساب الفرعي للسياحة، The Tourism Satellite Account, *National Accounts and Environment Division Technical Series, No. 31* (Ottawa, July 1994).

الأمم المتحدة، التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢، (نيويورك، آذار/مارس ٢٠٠٦).

http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/docs/CPCv2_structure.pdf

http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/docs/CPCv2_explanatory_notes.pdf

الأمم المتحدة، التصنيف الدولي الصناعي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، (نيويورك، آذار/مارس ٢٠٠٨) http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regdntransfer.asp?f=135.

الأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية، التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات السياحية ٢٠٠٨ (نيويورك، مدريد، ٢٠٠٨).

منظمة السياحة العالمية، World Tourism Organization. *"Determination of the importance of tourism as an economic activity within the framework of the national accounting system,"* report submitted to the General Assembly of the World Tourism Organization, New Delhi, 3 to 14 October 1983.

منظمة السياحة العالمية، World Tourism Organization. *"Tourism satellite account (TSA): the conceptual framework"*, (document submitted to the Enzo Paci World Conference on the Measurement of the Economic Impact of Tourism, Nice, France 15 to 18 June 1999).

منظمة السياحة العالمية، World Tourism Organization. General Guidelines for Developing the Tourism Satellite Account, (Madrid, 2000) Volume *1: Measuring total tourism demand; Volume 2: Measuring Tourism Supply*.

منظمة السياحة العالمية، World Tourism Organization. *"Measuring the economic importance of the meetings industry: developing a Tourism Satellite Account extension. (Madrid, 2006)*.

منظمة السياحة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به (لكسمبرغ، مدريد، نيويورك، باريس، ٢٠٠١).

المجلس العالمي للسفر والسياحة، World Travel and Tourism Council. *"Update principles for travel and tourism national satellite accounting"* (September, 1998).

الفهرس

ألف

الأثر الاقتصادي للسياحة، المرفق ٦

احتساب القيمة، ٢-٣٥، ٢-٣٧، ٣-١٥، المرفق ٢

أساليب تقدير القيمة، ٤-١٠

استثمارات الصناعات السياحية، ٢-٤٦، ٢-٤٩، ٢-٥٤

الاستهلاك الجماعي السياحي، ٢-٥٧، ٢-٦٤، ٣-٤، ٤-٦، ٤-١٦، ٤-٣٣، ٤-٧٢، ٤-٩٩، ٤-١١٢، المرفق ٤

استهلاك السياحة الخارجة، الشكل ٢-١

استهلاك السياحة المحلية، الشكل ٢-١

استهلاك السياحة الوافدة، الشكل ٢-١

الاستهلاك السياحي، ٢-٢٥، ٢-٢٧-٢-٢٩، الشكل ٢-١، ٢-٣١، ٤-٢٩، ٤-٤١

الاستهلاك السياحي الداخلي، الشكل ٢-١، ٤-٢٩، ٤-٤٢، ٤-٨١، ٤-٨٢

الاستهلاك السياحي الوطني، الشكل ٢-١

الاستهلاك الوسيط، ٣-٣٢

الاستهلاك الوسيط للمنتجين، ١-٤٦، ٢-٢٨، ٢-٣١، ٢-٣٢، ٢-٦٣، ٤-١٣

الأسعار الأساسية، ٤-٩، ٤-٤٤، ٤-٥٨، ٤-٩٥، الشكل ٤-٣

الأسعار الجارية، ٤-٣٥، ٤-٨٠

أسعار الشراء، ٤-٩، ٤-٢٢، ٤-٢٥، ٤-٤٤، ٤-٤٦

أشكال السياحة، ٢-٢٩، الشكل ٢-١، ٤-٢٩

الأشياء الثمينة، ٢-٢١، ٢-٢٨، ٣-٧، ٤-١٥، الشكل ٤-١، الشكل ٤-٢، المرفق ٢

الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة، ٢-٤٦، ٢-٤٧، ٢-٤٩، ٢-٥٤، المرفق ٥

الأصول غير الملموسة، ٢-٤٤، ٣-٤٠، ٤-٧١، المرفق ٢

الأصول غير المنتجة، ٣-٤٠، ٤-٧١

الإقامة (انظر بلد الإقامة)

الإقامة، ٢-١٩

إنتاج على حساب الشخص، ٢-٢٦

الأنشطة الثانوية، ٣-١٣، ٤-٩١

الأنشطة المميزة للسياحة، ٣-٨، ٣-٩، الشكل ٣-١

الأنشطة المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد، ٣-٨، ٣-٩، الشكل ٣-١

إنفاق السياحة الخارجة، ٤-٤٠
إنفاق السياحة المحلية، ٤-٣٩، ٤-٤١
إنفاق السياحة الوافدة، ٤-٣٨
الإنفاق، ٢-٢١-٢-٢٤
الإنفاق السياحي، ٢-٢١-٢-٢٥، ٤-٢٩، ٤-٣٦
الإنفاق السياحي الداخلي، ٤-٤١، ٤-٨١، ٤-٨٢

باء

بلد الإقامة، ٢-٧، ٢-٨
البلد المرجعي، ٢-٢٠، ٢-٣٠
البنية التحتية المتصلة بالسياحة، ٢-٤٦، ٢-٥٠، ٢-٥٣، ٢-٥٤، المرفق ٥
البيئة المعتادة، ٢-٦
البيانات الوصفية، ٤-٨
بيوت الإجازات، ٢-٩، ٢-١٠، ٢-٢٨، ٢-٣٧، ٢-٣٨، ٢-٤٧، ٣-١٤، المرفق ٢

تاء

تحسين الأرض المستخدمة للأغراض السياحية، المرفق ٥
التحويلات الاجتماعية العينيّة، ٢-٢٥، ٢-٢٦، ٢-٢٨، ٢-٦١، ٤-١٥، ٤-٤١، ٤-٧٣
تحويلات عينيّة (انظر تحويلات اجتماعية عينية)
التغيُّرات في الحجم، ٤-٨٠
تقاسم الوقت، ٣-١٨-٣-٢٠، المرفق ٢، المرفق ٥
تكوين رأس المالي الثابت الإجمالي السياحي، ٢-٤٤، ٣-٤١، ٤-٦، ٤-٧٠، ٤-٩٩، ٤-١٠٧، المرفق ٥

جيم

جداول العرض والاستخدام، ٤-١١، ٤-١٢، المرفق ٢، المرفق ٤، المرفق ٦

حاء

حد الإنتاج، ٢-٣٤، ٤-٧٩، المرفق ٢
الحساب الفرعي للسياحة، ١-١٢، ١-١٣، ١-١٥، ١-١٧، ١-١٨
حسابات الإنتاج، ٤-١٦، ٤-٣٠، ٤-٤٤، ٤-٤٥
حيازة السلع والخدمات، ٢-٢١، ٢-٢٣، ٢-٢٨

خاء

الخدمات الجماعية غير السوقية، ٢-٦١، ٢-٦٤، ٤-٧٢، ٤-١٠٨، ٤-١١١، المرفق ٥
خدمات الحجز، ٣-٢١-٣-٢٤، المرفق ٣
خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، ٢-٢٦، ٤-٤١

راء

الرحلات المنظمة الشاملة، ٣-٢٢، ٣-٢٤، المرفق ٣
الرحلة، ٢-٢
الرحلة السياحة، ٢-١٦

زاي

زائر المبيت (انظر السائح)
الزوّار، ٢-٢، ٢-١٢
الزوّار الدوليون، ٢-٨، ٢-٢٠
الزوّار المحليون، ٢-٨، ٢-١٣، ٢-٢٠
زوّار اليوم الواحد، ١-٤، ٢-١٢، ٢-١٣، ٤-٣٨

سين

السائح، ٢-١٢
ساعات العمل المنجزة، ٣-٣٨، ٤-٦٥، ٤-٦٨، المرفق ٨
السفر، ٢-١
السلع (انظر معاملة السلع)
السلع الاستهلاكية المعمِّرة، ٢-٣٩، ٢-٤١
السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض، ٢-٢٥، ٢-٢٦، ٢-٣٩، ٢-٤١، ٢-٤٢، ٤-١٥، ٤-٤١، المرفق ٥
السلع الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض (انظر السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض)
السلع المعمِّرة، ٢-٣٩، ٢-٤١
السياحة، ١-١، ٢-٢، ٣-١، ٣-٣، ٤-١
السياحة الخارجة، الشكل ٢-١
السياحة الداخلية، الشكل ٢-١
السياحة المحلية، الشكل ٢-١
السياحة الوافدة، الشكل ٢-١
السياحة الوطنية، الشكل ٢-١

صاد

الصناعات السياحية، ٣-٥، ٣-١٣، ٤-٢، ٤-١٤، الشكل ٤-٢
الصناعة (انظر الصناعة/الصناعات السياحية)
صناعة الاجتماعات، ٣-٢٧
صناعة السياحة، ٣-١١

ضاد

الضرائب الصافية، ٤-٩٥، ٤-٩٦، الشكل ٤-٣، المرفق ٤

طاء

الطلب الداخلي على السياحة، ٣-٤، ٤-٩٣، ٤-٩٩

عين

العرض المحلي، ٤-٢٩، ٤-٣١، ٤-٤٩

العمالة، ٣-٣٦-٣-٣٩، ٤-٦٢-٤-٦٩، الجدول ٧، المرفق ٨

العمالة السياحية، ٤-٩٩، ٤-١٠٢

غين

الغرض الرئيسي للرحلة، ٢-١٥، ٢-١٦، ٢-١٨

فاء

فئات الاستهلاك السياحي، ٢-٢٩، الشكل ٢-١، ٢-٣٠، ٤-٢٠

قاف

القيمة المضافة، ٣-٣٢، ٣-٣٣

القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة، ٣-٣٥، ٤-٣١، ٤-٥٨، ٤-٨١، ٤-٨٨، الشكل ٤-٣، ٤-٩٨

القيمة المضافة الإجمالية، ٣-٣١-٣-٣٥، ٤-٨٦-٤-٩٨

القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية، ٣-٣١-٣-٣٥، ٤-٨٦-٤-٨٧، ٤-٩١، الشكل ٤-٣

القيمة المضافة الصافية، ٣-٣٢، ٣-٣٣

ميم

المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية، ٢-٢٦، ٤-٣٦، ٤-٤١

المؤشرات غير النقدية، ٤-٣٤، ٤-٧٦

المؤشرات المادية (انظر المؤشرات غير النقدية)

مبادئ تقدير القيمة، ٤-٩، ٤-١٠، ٤-٣٨

المجملات، ٤-٧٨، ٤-٨٠، ٤-٨١

المجملات السياحية (انظر المجملات/القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية/القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة/الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة)

مجموع الطلب الداخلي على السياحة، ٢-٦٥، ٤-٩٣، ٤-٩٩، ٤-١٠١، ٤-١١٤

محل الإقامة المعتادة، ٢-٧، ٢-٨

مدة الرحلة، ٢-١٢، ٢-١٤، ٤-٧٦

مسافر للنـزهة (انظر زائر اليوم الواحد)، ١-٤

المساكن، ٢-٩، ٢-١٠، ٢-٢٦، ٢-٢٨، ٢-٣٤، ٢-٣٧

المساكن الثانوية، ٢-٩، ٢-١٠، ٢-٢٦، ٢-٤٧، ٣-١٦
المستويات الجغرافية، المرفق ٧
المسكن الرئيسي، ٢-٩، ٢-٣٨، ٢-٤٧، ٣-١٤
معاملات المقايضة، ٢-٢٦، ٢-٢٨
معاملات على حساب الشخص ٢-٢٨
معاملة السلع، المرفق ٤
المقارنات الدولية، ٣-٧، ٣-١٠، ٤-١١٥
مكان الإقامة المعتادة (انظر الإقامة المعتادة)
المكونات الأخرى للاستهلاك السياحي، ٤-١٥، ٤-٤١
المنتجات السياحية، ٣-٧، ٤-٢، ٤-١٤
المنتجات المرتبطة بالسياحة ٣-٧، الشكل ٣-١، الشكل ٤-١، الشكل ٤-٢
المنتجات المميزة للسياحة الخاصة بكل بلد، ٣-٧، الشكل ٣-١
المنتجات المميزة للسياحة، ٣-٧، ٣-١٣، الشكل ٣-١، الشكل ٤-١، الشكل ٤-٢، المرفق ٢، المرفق ٥
المنتجون، ٢-٢٦، ٢-٢٨، ٢-٣٩، ٢-٤٤
المنشأة، ٣-١١-٣-١٣
منظم الرحلة، ٣-٢١، ٣-٢٤، ٤-١٣، المرفق ٣
ميزان المدفوعات، ١-١٣، ١-٣٩، ١-٤٤، ٢-١، ٢-٢، ٢-٦، ٢-١١، ٢-٣٦، ٤-٩، ٤-٤٣، المرفق ٢

نون

الناتج المحلي الإجمالي، ٤-١٣، ٤-٣١، ٤-٤٢، ٤-٤٧، ٤-٨١، ٤-٨٣، الشكل ٤-٣
الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة، ٤-٣١، ٤-٤٢، ٤-٥٩، ٤-٨١، ٤-٩٥، الشكل ٤-٣، ٤-٩٨
النشاط الرئيسي، ٣-١١
نظام الإحصاءات السياحية، ١-١٤، ١-١٧، ١-١٩
نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، ١-٦، ١-١٣، المرفق ٢
نموذج العمالة السياحية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١-٥١، ٤-١٠٣، المرفق ٨

هاء

الهامش الإجمالي، ٣-٢١، ٣-٢٤

واو

الوظائف، ٣-٣٨، ٤-٦٥، ٤-٦٦، المرفق ٨
الوظائف المتفرغة المعادلة، ٣-٣٨، ٤-١٠٤، المرفق ٨
وقت التسجيل، ٤-٩، ٤-١٠

مسرد المصطلحات

استهلاك السياحة الخارجة - استهلاك السياحة الخارجة هو الاستهلاك السياحي للزائر المقيم خارج الاقتصاد المرجعي (الشكل ٢-١).

استهلاك السياحة الوافدة - استهلاك السياحة الوافدة هو الاستهلاك السياحي للزائر غير المقيم داخل الاقتصاد المرجعي (الشكل ٢-١)

الاستهلاك السياحي - ينطبق نفس التعريف الرسمي للإنفاق السياحي على الاستهلاك السياحي. ومع ذلك فإن مفهوم الاستهلاك السياحي المستخدَم في الحساب الفرعي للسياحة يتجاوز الإنفاق السياحي. فبالإضافة إلى المبلغ المدفوع لحيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك لحيازة الأشياء الثمينة للاستخدام الخاص أو للإهداء، لأغراض الرحلات السياحية وأثناءها، والذي يناظر المعاملات النقدية (وهي نقطة تركيز الإنفاق السياحي). ويشمل الاستهلاك السياحي أيضاً في الواقع الخدمات المرتبطة بالإقامة أثناء الإجازات على حساب الشخص والتحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة والاستهلاك المحتسب الآخر. ويتعيّن تقدير هذه الصفقات باستعمال مصادر تختلف عن المعلومات المجموعة مباشرة من الزوّار، مثل تقارير المبادلات المحلية وتقديرات الإيجارات الخاصة ببيوت الإجازات وحسابات خدمات الوساطة المالية المحتسبة على نحو غير مباشر، إلخ.، الفقرة ٢ – ٢٥.

الاستهلاك السياحي الداخلي - الاستهلاك السياحي الداخلي هو الاستهلاك السياحي لكلا الزوّار المقيمين وغير المقيمين داخل الاقتصاد المرجعي وهو حاصل جمع استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الوافدة (الشكل ٢-١).

الاستهلاك السياحي المحلي - الاستهلاك السياحي المحلي هو الاستهلاك السياحي للزائر المقيم داخل الاقتصاد المرجعي (الشكل ٢-١).

الاستهلاك السياحي الوطني - -الاستهلاك السياحي الوطني هو الاستهلاك السياحي للزوّار المقيمين داخل وخارج الاقتصادي المرجعي. وهو حاصل جمع استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الخارجة (الشكل ٢-١).

التحويلات الاجتماعية العينيّة - تمثل التحويلات الاجتماعية العينيّة حالة خاصة من التحويلات العينيّة. وتتألف هذه التحويلات من السلع والخدمات المقدَّمة من الحكومة العامة والمؤسسات غير الربحية التي تخدم الأُسر المعيشية والمقدمة إلى فرادى الأُسر المعيشية. والأمثلة البارزة على ذلك هي الخدمات الصحية والتعليمية. فبدلاً من تقديم مبلغ محدَّد من المال لاستخدامه في شراء الخدمات الطبية والتعليمية يتم في كثير من الأحيان تقديم هذه الخدمات في شكل عيني للتأكد من الوفاء بالحاجة إلى هذه الخدمات. وفي بعض الأحيان يشتري المتلقّي الخدمة ثم يتم تسديده من مخطط التأمين أو المساعدة. وهذه المعاملات تعامل مع ذلك باعتبارها عينيّة لأن المتلقّي يعمل فقط كوكيل مخطط التأمين). (انظر الحسابات القومية ٢٠٠٨، الفقرة ٣-٨٣).

حساب الإنتاج - يسجِّل حساب الإنتاج نشاط إنتاج السلع والخدمات على النحو المعرَّف في نظام الحسابات القومية. وبند التوازن في هذا الحساب، وهو القيمة المضافة الإجمالية، يعرَّف باعتباره قيمة الناتج مخصوماً منها قيمة الاستهلاك الوسيط ويعتبر مقياساً لمساهمة فرادى المنتجين أو الصناعات أو القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. والقيمة المضافة الإجمالية هي المصدر الذي تتولَّد منه الإيرادات الأوَّلية في نظام الحسابات القومية ولذلك تنقل إلى التوزيع الأوَّلي لحساب الإيرادات. ويمكن أيضاً قياس القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي بعد خصم استهلاك رأس المال الثابت، وهو رقم يمثِّل هبوط القيمة أثناء فترة استخدام رأس المال الثابت في عملية الإنتاج (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ١-١٧).

السلع الاستهلاكية المعمِّرة - السلع الاستهلاكية المعمِّرة هي سلع يمكن استخدامها مراراً أو بصورة مستمرة في فترة سنة أو أكثر، على افتراض وجـود معدل عادي أو متوسط للاستخدام المادي. وعندما يحصل المنتجون على هذه السلع فإنها تُعتبر سلعاً رأسمالية تستخدم في عمليات الإنتاج، كما يحدث في حالة المركبات والحواسيب إلخ. وعندما تحصل عليها الأُسر المعيشية فإنها تعتبر سلعاً استهلاكية معمِّرة (الفقرة ٢-٣٩).

السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض - السلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض هي فئة محدَّدة في إطار السلع الاستهلاكية المعمِّرة تشمل السلع المعمِّرة التي يستخدمها الأفراد بصورة حصرية أو شبه حصرية أثناء الرحلة السياحية (الفقرة ٢-٤١ والمرفق ٥).

القيمة المضافة الإجمالية - القيمة المضافة الإجمالية هي قيمة الناتج مطروحاً منها قيمة الاستهلاك الوسيط (الفقرة ٣-٣٢)

القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة - القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة هي جزء القيمة المضافة الإجمالية المتولِّد عن الصناعات السياحية والصناعات الأخرى في الاقتصاد التي تخدم الزوّار بصورة مباشرة استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي (الفقرة ٤-٨٨).

القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية هي حاصل مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنشآت التي تنتمي إلى الصناعات السياحية، بغض النظر عما إن كان كل ناتجها يقدَّم إلى الزوّار وبغض النظر عن درجة التخصص في عملية الإنتاج (الفقرة ٤-٨٦).

المؤشرات غير النقدية - ينبغي ألاّ تعتبر البيانات المقيسة بوحدات مادية أو وحدات غير نقدية أخرى جزءًا ثانوياً من أيّ حساب فرعي. إذ أنها تشكّل مكونات جوهرية سواء بالنسبة للمعلومات التي توفرها مباشرة أو لغرض تحليل البيانات النقدية تحليلاً كافياً (انظر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، الفقرة ٢٩-٨٤).

مجملات الحساب الفرعي للسياحة - يُوصى بجمع المجملات التالية التي تمثِّل مجموعة من المؤشرات الهامة لحجم السياحة في أيّ اقتصاد (الفقرة ٤-٨١):

- الإنفاق السياحي الداخلي؛
- الاستهلاك السياحي الداخلي؛
- القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية؛
- القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة؛
- الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة.

مجموع الطلب الداخلي على السياحة - مجموع الطلب الداخلي على السياحة هو حاصل جمع الاستهلاك السياحي الداخلي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي السياحي والاستهلاك الجماعي السياحي (الفقرة ٤-١١٤). ولا يشمل استهلاك السياحة الخارجة.

الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة - الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة هو حاصل جمع جزء القيمة المضافة الإجمالية المتولِّد عن جميع الصناعات (بالأسعار الأساسية) استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي مضافاً إليه مبلغ الضرائب الصافية على المنتجات والواردات المشمولة في قيمة هذا الإنفاق بأسعار الشراء (الفقرة ٤-٩٦).

نسبة السياحة - في حالة كل متغير من متغيرات العرض في الحساب الفرعي للسياحة، تكون نسبة السياحة هي النسبة بين مجموع قيمة نصيب السياحة ومجموع قيمة المتغير المناظر في الحساب الفرعي للسياحة معبَّراً عنه في شكل نسبة مئوية (الفقرة ٤-٥٦).

نصيب السياحة - نصيب السياحة هو نصيب الجزء المناظر من الاستهلاك السياحي الداخلي في كل مكوّن من مكوّنات العرض (الفقرة ٤-٥١). وبالنسبة لكل صناعة يتمثَّل نصيب السياحة للناتج (بالقيمة) في مجموع نصيب السياحة الذي يناظر كل مكوّن إنتاج في ناتج هذه الصناعة (الفقرة ٤-٥٥).

الهامش الإجمالي - الهامش الإجمالي لمقدّم خدمات الحجز هو الفرق بين القيمة التي تُباع بها خدمات الوساطة والقيمة العائدة لمقدم خدمات الحجز نظير خدمة الوساطة.

المرفق ١

الاختلافات الرئيسية بين الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠ والحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨

الموضوع	الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠	الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٨
١ - تحليل السياحة وفقاً لخصائص الرحلات والزوّار	لا تأكيد على أهمية الموضوع.	مع أن الجداول العشرة تشير إلى مقاييس تجميعية، فإن التوجيهات توكّد على أهمية الحسابات التفصيلية والنتائج.
٢ - تعريف استهلاك الزوّار ومختلف نطاقاته	مجموع الإنفاق الاستهلاكي للزائر أو نيابة عنه طوال مدة الرحلة والإقامة في بلد المقصد أو أثناءها.	مفهومان: الإنفاق السياحي، والاستهلاك السياحي: **الإنفاق السياحي** يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة سلع وخدمات استهلاكية وكذلك أشياء ثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرّف فيها، من أجل الزيارات السياحية وأثناءها. وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه، وكذلك النفقات التي تُدفَع من قِبل الآخرين أو تُسدَّد إليه منهم؛ **الاستهلاك السياحي**، كما يُستعمَل في الحساب الفرعي للسياحة، يذهب إلى أبعد ممّا يذهب إليه الإنفاق السياحي. فهو يشمل، بالإضافة إلى الإنفاق السياحي، الخدمات المتصلة بالإقامة على حسابه الخاص أثناء العطلات، والتحويلات الاجتماعية السياحية العينيّة وغير ذلك من أبواب الاستهلاك المحتسبة.
	الاستهلاك النهائي النقدي للزوّار.	يشبه تقريباً الإنفاق السياحي.
	الإنفاق الاستهلاكي النهائي للزوّار، النقدي منه والعيني: الاستهلاك السياحي.	يشبه تقريباً الاستهلاك السياحي: يبيِّن بوضوح الفرق بينه وبين الإنفاق السياحي.
٣ - الفرق بين النشاط (عملية إنتاج صرف) والصناعة (مجموعة منشآت)	الفوارق ليست مبيَّنة بوضوح. استعمال المصطلحات يشوبه الغموض.	التمييز واضح بين منشآت مجموعات الصناعات السياحية التي يتمثّل نشاطها الرئيسي في نشاط له خصائص سياحية والأنشطة ذات الخصائص السياحية.
٤ - المنتجات ذات الخصائص السياحية	قائمة وحيدة تطبّقها جميع البلدان.	واردة في مجموعتين فرعيتين مختلفتين: ألف-١-'١' منتجات ذات خصائص سياحية قابلة للمقارنة دولياً؛ ألف-٢-'٢' منتجات ذات خصائص سياحية تختص بها البلد (يقرّرها كل بلد).
٥ - الأنشطة ذات الخصائص السياحية	قائمة وحيدة تطبّقها جميع البلدان.	تشير الأنشطة ذات الخصائص السياحية إلى فئتي المنتجات ذات الخصائص السياحية المذكورتين أعلاه (ألف-١ '١' وألف٢-'٢').

الموضوع	الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠	الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٨
٦ - الصناعات المرتبطة بالسياحة	محدّدة بشكل منفصل: يختص بها كل بلد.	مستبعدة نظرياً.
٧ - الأشياء الثمينة	مستبعدة.	متضمّنة إذا كانت مشتراة أثناء الرحلات.
٨ - ترتيبات تقاسم الوقت وغير ذلك من الأنواع المبتكرة لملكية بيوت الإجازات	غير مذكورة.	معتَرف بها.
٩ - صناعة الاجتماعات	غير مذكورة.	معترف بها ولكنها تعتبر هامشية لأن نواتجها لا يحوزها الزوّار بشكل رئيسي.
١٠ - معاملة السلع والهوامش على السلع	غموض بسبب عدم وجود توافق في الآراء بشأن معاملة السلع التي يشتريها الزوّار والقيمة المضافة المتولّدة في هامش إنتاجها تظهر في الجداول من ١ إلى ٦ كمنتجات مختلفة.	أنشطة تجارة التجزئة تتصل بالسلع التي يشتريها الزوّار، أما المرتبطة بالسلع ذات الخصائص السياحية فتُعتبر من الخصائص السياحية (التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨). والقيمة المضافة في شراء السلع ليست جزءًا من القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة ولكنها تُعتَبر من الآثار غير المباشرة. وتشبه معاملة هوامش النقل والتجارة في الجداول جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (وهو عمود مُدرَج كعنصر من عناصر قيمة العرض).
١١ - السياحة الخارجة	السياحة الخارجة هي سياحة الزوّار المقيمين إلى خارج الإقليم الاقتصادي للبلد المرجعي.	تشمل السياحة الخارجة أنشطة الزوّار المقيمين التي تتم خارج البلد المرجعي، سواء كانت جزءًا من رحلة إلى الخارج أو جزءًا من رحلة محلية.
١٢ - الجدول ٧: العمالة في الصناعات السياحية	يشمل الوظائف حسب الحالة الوظيفية والأشخاص المشتغلين.	يشمل الوظائف وساعات العمل ومكافئ الوقت الكامل للوظائف، حسب الحالة الوظيفية.
١٣ - الجدول ٨: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة للصناعات السياحية والصناعات الأخرى	البنية التحتية المهيأة أساساً لأغراض السياحة ليست مدرجَة.	البنية السياحية المهيأة أساساً لأغراض السياحة مدرجة حين يكون ذلك ممكناً، ولكن تفاصيل المنتجات أدخلت عليها تنقيحات.
١٤ - الجدول ٩: الاستهلاك الجماعي للسياحة حسب المنتجات والمستويات الحكومية	الاستهلاك الجماعي للسياحة معروض بشكل غامض وفقاً للوظيفة في تصنيف وظائف الحكومة.	الاستهلاك الجماعي للسياحة لا يعدو أن يكون جزءًا من الإنفاق الحكومي لصالح السياحة. ويُعرَض الاستهلاك الجماعي للسياحة وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات، التنقيح ٢.
١٥ - فائدة الحساب الفرعي للسياحة في قياس الأثر الاقتصادي للسياحة	غامضة بشأن العلاقة بين الحساب الفرعي للسياحة وتحليل الأثر.	يقيس الحساب الفرعي للسياحة المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة في الاقتصاد المرجعي استجابة للاستهلاك الداخلي للسياحة. ولذلك فهو يقصر في قياس الأثر الكلي المباشر للسياحة لأنه يستبعد مساهمة المكوّنات الأخرى في الطلب الداخلي الكلي على السياحة.

المرفق ٢

العلاقة بين الحساب الفرعي للسياحة والإطار الرئيسي لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨

يوفِّر نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ قدراً كبيراً من المرونة في تصميم حسابات فرعية موجَّهة وظيفياً، حيث إن الهدف من هذه الحسابات هو التركيز على جوانب محدّدة من مجال اقتصادي معيَّن، والتحرّر من بعض قيود الإطار المركزي. ونتيجة لذلك يمكن وضع نماذج مختلفة لمجال معيَّن، تركِّز على جوانب مختلفة تعتَبر ذات أهمية خاصة بقدر أكبر، وهذا هو الحال بالنسبة للسياحة.

ويعتَبر الناتج المحلي الإجمالي، على نطاق واسع، تجميعاً مركزياً لقياس الأداء الاقتصادي لنشاط إنتاجي. والهدف الأول من وضع إطار للحساب الفرعي للسياحة هو العمل على توفير قياس كلي للسياحة كنشاط اقتصادي معقّد، يمكن بسهولة مقارنته بالناتج المحلي الإجمالي وبالقيمة المضافة الإجمالية للأنشطة الإنتاجية أو الصناعات الأخرى. ومن هنا فإن أحد الاهتمامات الرئيسية في تطوير الحساب الفرعي للسياحة هو توفير قياس ذي مصداقية لحجم السياحة، وهو أحد المجاميع التي يزداد الطلب عليها من قِبَل إدارات السياحة الوطنية التي تحتاج إلى نوع من القياس الموضوعي لنطاق مسؤولياتها من أجل الحصول على اعتراف بها.

وما يلي ليس وصفاً شاملاً للعلاقة بين الحساب الفرعي للسياحة ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، وإنما هو موجز للقارئ العام يشرح المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الحساب الفرعي للسياحة، ومتى وكيف تتصل بالمفاهيم المستخدمة في إطار نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

حدود الإنتاج

كان من الضروري في وصف السياحة كنشاط اقتصادي منتج، استخدام نفس حدود الإنتاج ونفس تعريف عملية الإنتاج والقيمة المضافة المستخدمة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، ليمكن التعبير عن أهمية السياحة باستخدام نفس المعيار. وباستثناء خدمات المبيت على حساب الزائر وخدمات العاملين المدفوعي الأجر، لم يكن من الممكن إجراء أيّ احتساب للخدمات المقدمة من داخل الأُسرة المعيشية على حسابها الخاص في هذا السياق التقييدي لأن هذه النفقات لا تدخل في نطاق حدود الإنتاج في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ على الرغم من أنه من المسلَّم به أن هذا الاحتساب يمكن أن يكون ذا فائدة في مقارنة التكاليف النسبية لاستعمال السلع الاستهلاكية المعمِّرة المملوكة بشكل فردي بدلاً من استئجار خدمات أو استئجار أصول مشابهة من الشركات التجارية. وإدراكاً لهذا الوضع بالنسبة للبلدان التي تُستخدم فيها السيارات الخاصة المملوكة للأفراد على نطاق واسع جداً في الرحلات السياحية، من المستحسن أن

يكون هناك تقدير إضافي خاص لتلك الخدمات كطريقة بديلة لعرض الحسابات، ولكن خارج إطار المقارنة الدولية والمقارنة مع التقديرات الوطنية للناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك

فيما يتعلق بالتمييز بين الإنفاق الاستهلاكي النهائي والإنفاق الاستهلاكي الوسيط، كان من الضروري الخروج على توصيات الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ بسبب أهمية السياحة للأغراض التجارية، التي لا يمكن تجاهلها، والتي يقوم المنتجون فيها في الغالب بتغطية نفقات موظفيهم مباشرة. وهنا يُقترح تصنيف مزدوج غير متجانس لما يُسمّى "إنفاق المنتجين على السياحة" في الحساب الفرعي للسياحة. ويتصل هذا الإنفاق بالنفقات التي يتحمّلها المنتجون نيابة عن الزوّار، والمصنَّفة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية باعتبارها استهلاكاً وسيطاً. وهذه هي نفقات نقل وإقامة الموظفين في رحلات العمل، وجميع النفقات التي تتصل بالزوّار إلى كيان منتج معيَّن أثناء سفرهم ويغطيها ذلك الكيان (مثل الدعوات إلى الأحداث الرياضية أو الثقافية نيابة عن شريك تجاري (عميل أو مقدم خدمة)). ولأغراض الحساب الفرعي للسياحة، عند النظر في أنشطة الزوّار، تُعتبر هذه النفقات السياحية التي يتحمّلها المنتجون جزءًا من الاستهلاك السياحي وينظر إليها باعتبارها لا تختلف أساساً عن الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتبره نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣، إنفاقاً استهلاكياً نهائياً للأُسرة المعيشية بوصفها من الزوّار. ومع ذلك، فإنه عندما يتم تنفيذ حساب إجمالي القيمة المضافة للصناعات، يكون هناك تصنيف مزدوج: فمن جهة يكون هذا الإنفاق استهلاكاً وسيطاً ويتم سحب قيمته من القيمة الإجمالية للإنتاج عند حساب القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للصناعة المعنية، باعتبارها تكلفة إنتاج، ومن ناحية أخرى فإن هذه النفقات هي جزء من الاستهلاك السياحي، باعتبار أنها تولِّد طلباً على السياحة، ويولِّد الاهتمام بها قيمة مضافة إجمالية مباشرة للسياحة.

معاملة الأنواع المبتكرة لملكية بيوت الإجازات

عند إعداد المبادئ التوجيهية العامة لتطوير الحساب الفرعي للسياحة [١٦]، تمت مناقشة مسألة ترتيبات تقاسم الوقت فيما يتعلق بملكية بيوت الإجازات، واقترحت بعض الحلول. وقد جرى المزيد من التشاور مع القطاع الخاص والبلدان، ونشأ عن ذلك تحليلات واقتراحات جديدة. وتم تناول هذا الموضوع في أكثر من فريق تنسيق مشترك بين الوكالات في مجال إحصاءات السياحة، وكذلك عن طريق فريق خبراء معني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية. ومع الاعتراف بأن المصطلحات المستخدمة في الوقت الراهن للمشاركة بالوقت تشير إلى حالات مختلفة يمكن تصنيفها تقريباً في ثلاث فئات (أ) التملك بعقد ملكية (ب) الحق في الاستخدام كنوع من الملكية (ج) نظام العضوية؛ فهي ذات خصائص اقتصادية متميزة، ولا بد من اقتراح حلول مختلفة لمعالجتها في الحسابات القومية وفي ميزان المدفوعات. ولأن إطار الحساب الفرعي للسياحة لا يشير إلاّ إلى المعاملات في السلع والخدمات، كان لا بد من إيجاد حل فريد لهذا النطاق المقيَّد، على النحو التالي:

- إدخال رسوم استخدام مرافق تقاسم الوقت (خدمة المفروشات، والتنظيف، وما إلى ذلك) التي يدفعها الملاك في الإنفاق السياحي؛
- المصروفات اليومية الجارية (خدمات إدارة الممتلكات، والمدفوعات الجارية الأخرى مثل الضرائب العقارية) ليست جزءًا من الاستهلاك السياحي، حيث تعتبر تكاليف للنشاط الإنتاجي المرتبط بالملكية؛

[١٦] World Tourism Organization. *General Guidelines for Developing the Tourism Satellite Account: Measuring Total Tourism Demand* (Madrid, 2000).

- يُستبعد أيضاً من الاستهلاك السياحي الإنفاق على "التحسينات الكبيرة" (التقديرات الخاصة التي تمثل مدفوعات إضافية تتم من أجل الوفاء بمصاريف معيَّنة من أجل تحسين الممتلكات المادية وإطالة عمرها) وتعتبر جزءًا من الزيادة في حقوق المالك، أيًّا كانت تحليلات هذه الحقوق (زيادة تتصل بالأصول المادية أو المالية أو الأصول غير المادية المنتجة أو غير المنتجة)؛
- كذلك تتصل خدمات تبادل تقاسم الوقت وخدمات مبيعات تقاسم الوقت مع الناحية المتصلة "بمالك العقار" في ترتيب الملكية، وليس "بالمستهلك" ولذلك تُستبعد من الاستهلاك السياحي.

معاملة الأشياء الثمينة والإنفاق السياحي على الوحدات ذات القيمة الهامة

في حالة الشراء المباشر من قِبل المقيمين بالخارج، والشراء المباشر من قِبل غير المقيمين في البلد، يتضمّن دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الإصدار السادس، مسودة ما قبل النشر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ونظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ شراء أيّ سلعة تتجاوز قيمتها عتبة معيَّنة أو حداً جمركياً معيناً لتجارة السلع، وبالتالي يُستبعد هذا الشراء من بنود السفر (ميزان المدفوعات) أو التسويات الإقليمية (نظام الحسابات القومية).

وتتضمّن التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة ٢٠٠٨، والحساب الفرعي للسياحة، الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٨، إدخال شراء الأشياء الثمينة ضمن الإنفاق السياحي (وبالتالي الاستهلاك السياحي)، ولا تضع أيّ استثناء في المعاملة على أساس قيمة الوحدة من السلع المشتراة (حيث إن هذه الاستثناءات، بالشكل الذي توضع به، لا تضمّن معاملة متساوية في التعامل بين البلدان). ويعترف ذلك بأهمية هذه المشتريات بوصفها القوة الدافعة للسياحة في بعض الأماكن أو من جانب بعض فئات الزوّار.

تصنيف المنتجات والمؤسسات في مجموعات

يستعمِل الحساب الفرعي للسياحة تجميعات للمنتجات والمنشآت تختلف عن التجميعات المستعملة عادة من قِبل البلدان في جداولها للعرض والطلب وفقاً لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ (على الرغم من أنها مأخوذة من التصنيفات المعتمدة دولياً، أي التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢، فيما يتعلق بالمنتجات، والتصنيف الصناعي الدولي الموحَّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، فيما يتعلق بالأنشطة) حيث إن الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨ يركز أساساً على المنتجات ذات الخصائص السياحية والصناعات السياحية. وبوجه عام، ليس لهذا التركيز المختلف أثر على المجاميع ولكنه يؤثر على التفاصيل حسب المنتجات أو الصناعات (انظر، في المرفق ٣، مناقشة موضوع خدمات الحجز).

القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة

من المفيد، في النهاية، التأكيد على أن القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة، أي الإجمالي المستخدم في الحساب الفرعي للسياحة لقياس حجم السياحة، لا تتوافق مع القيمة المضافة الإجمالية لأيّ مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تقوم بتطوير عمليات إنتاج مماثلة، كما هو الحال في هذه القياسات في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨. وتعرَّف القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة كجزء من القيمة المضافة الإجمالية المتولدة في الاقتصاد

عن طريق صناعات السياحة وغيرها من الصناعات التي تخدم الزوّار بشكل مباشر في عرض السلع والخدمات استجابة للاستهلاك السياحي الداخلي. ويمكن أن ينشأ جزء من هذا التجميع من الصناعات السياحية، وجزء من صناعات أخرى أيضاً. فليس كل القيمة المضافة الإجمالية للصناعات السياحية جزءًا من القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة لأن هذه الصناعات قد تخدم أيضاً غير الزوّار بنفس الطريقة التي قد تخدم بها الصناعات غير السياحية الزوّار ومن ثم تولِّد جزءًا من القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة.

المرفق ٣

تسجيل خدمات الحجز على نحو منفصل

في إحصاءات السياحة، ولا سيما في الحساب الفرعي للسياحة، يجب أن تُعامل الخدمات المقدَّمة عادة من قِبل وكالات السفر ومنظمي الجولات السياحية وغيرهم من مقدمي خدمات الحجز (البند ٨ من تصنيف المنتجات؛ الفقرة ٣-١٠) بشكل منفصل عن استهلاك بقية خدمات السياحة التي يتم شراؤها من خلال الوساطة. وهذا المبدأ مستمد من الاعتبار بأنه من المشروع النظر إلى الخدمات التي يقدمها مقدمو خدمات الحجز على أنها أنشطة ذات خصائص سياحية، ومن ثم يجب عرضها في الحساب الفرعي للسياحة باعتبارها تقدِّم خدمة مباشرة للزوّار. وعلاوة على ذلك لا بد من قياس جميع خدمات الحجز بالطريقة نفسها بغض النظر عن الإجراء الذي يُدفع من خلاله مقابل هذه الخدمات في الواقع (زيادات على السعر، أو سمسرة) (انظر التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨، الفقرات ٦-٤٧ إلى ٦-٥٢).

لذلك يتعيَّن النظر إلى ناتجها الذي يُقاس باستعمال الهامش الإجمالي الذي يتولَّد عنها، باعتباره مشتريات يقوم بها المستعملون بشكل منفصل عن خدمات الحجز، وينبغي حساب قيمة باقي خدمات الاستهلاك السياحي المشتراة عن طريقهم "خالص" الهامش الإجمالي.

ونتيجة لهذا التعديل، لا يحدث تعديل في توزيع استهلاك الزوّار للسياحة حسب المنتجات وحسْب، ولكن تتغيَّر القيمة الشاملة للاستهلاك السياحي المحلي واستهلاك السياحة الخارجة واستهلاك السياحة الداخلية بسبب اختلاف بلدان إقامة مقدمي خدمات الحجز ومقدمي الخدمات الوسيطة والزوّار.

وعلى الرغم من تعديل قِيم استهلاك السياحة المحلية واستهلاك السياحة الخارجة واستهلاك السياحة الداخلية، فإن القيمة الصافية للتعاملات بين المقيمين وغير المقيمين لا يدخل عليها تعديل، لأن الانخفاض في استهلاك السياحة الخارجة (الحالة ألف (ب)) يوازنه انخفاض في صادرات خدمات الحجز (التي تستهلكها الشركات الناقلة غير المقيمة)، والنقص في استهلاك السياحة الداخلية (الحالة ألف (د)) يوازنه انخفاض واردات خدمات الحجز (المستهلكة من قِبل شركات النقل المقيمة)، إلخ.

وهناك حالتان مختلفتان ممكنتان يرد وصفهما في الأقسام التالية: إحداهما حالة وكالات السفر وغيرها من مقدمي خدمات الحجز (الحالة ألف، وترد بعض الأمثلة لها) والأخرى حالة منظمي الرحلات السياحية (الحالة باء).

ألف - وكالات السفر ومورّدو خدمات الحجز الأخرى

لكي يكون العرض البياني أكثر سهولة، يمكن افتراض أن الخدمة المشتراة هي خدمة النقل الجوي الدولي، وأن الإجراء المحاسبي الحالي هو أن الناقل يشتري خدمة وكالة السفر التي تتقاضى

عمولة، وبالتالي يشتري الزوّار خدمة السفر الجوي الدولي من الناقل بسعر يتضمّن قيمة العمولة التي يقرّها الناقل لوكالة السفر.

(أ) حالة كون الزائر ووكالة السفر والناقل جميعاً من المقيمين في البلد (الحالة ألف)

وفقاً للمبادئ المحاسبية الحالية، يشتري الزائر خدمة النقل الجوي من الناقل الذي يقيم في نفس بلد الزائر. وهذا تعامل مقيم مع مقيم، وهو جزء من الاستهلاك السياحي المحلي.

وإذا اتبع مبدأ تسجيل خدمات الحجز بشكل منفصل، ففي هذه الحالة يشتري الزائر خدمة الحجز من وكالة السفر (معاملة بين مقيم ومقيم) وخدمة النقل الجوي من الناقل (معاملة بين مقيم ومقيم)، وكلتا المعاملتين هما جزء من الاستهلاك السياحي المحلي.

والفرق الوحيد بين هذا الإجراء المحاسبي والقيد في سجلاّت الحساب الفرعي للسياحة هو اختلاف توزيع المنتجات، وفي كلتا الحالتين يكون جميع استهلاك الزائر جزءًا من الاستهلاك الداخلي للسياحة.

(ب) حالة كون الزائر ووكالة السفر من المقيمين في البلد (ألف) والناقل مقيماً في البلد (باء)

وفقاً للمبادئ المحاسبية الحالية، يشتري الزائر خدمة النقل الجوي من ناقل ليس مقيماً في البلد (ألف): بالنسبة للبلد (ألف) يكون التعامل من مقيم إلى غير مقيم وهذا من شأنه أن يكون جزءًا من استهلاك السياحة الخارجة .

وإذا كان مبدأ تسجيل خدمات الحجز على نحو منفصل هو المتبع، فإنه بالنسبة للبلد (ألف) يشتري الزائر خدمة الحجز من وكالة السفر (معاملة بين مقيم ومقيم)، وخدمة النقل الجوي من الناقل (معاملة من مقيم إلى غير مقيم). والزائر في هذه الحالة يقوم بشراء خدمتين اثنتين من الخدمات، إحداهما تمثل جزءًا من الاستهلاك السياحي المحلي، وتمثل الأخرى جزءًا من استهلاك السياحة الخارجة، ويمثل مجموع القيمتين المبلغ المدفوع.

والطريقة المتبعة تغيِّر قِيم الاستهلاك السياحي المحلي واستهلاك السياحة الخارجة، ويدرج الإجراء المحاسبي الحالي كل القيمة المدفوعة في استهلاك السياحة الخارجة تحت بند النقل، في حين أنه في الحساب الفرعي للسياحة يمكن تقسيم هذه القيمة إلى عنصرين: أحدهما يتبع استهلاك السياحة الخارجة تحت بند النقل عن القيمة التي دفعها الزائر، صافياً هامش ربح وكالة السفر، ويخص الآخر الاستهلاك السياحي المحلي المتمثل في شراء خدمات الحجز.

(ج) حالة كون الزائر مقيماً في البلد (ألف)، وكون الناقل ووكالة السفر من المقيمين في البلد (باء)

وفقاً للمبادئ المحاسبية الحالية، يشتري الزائر النقل الجوي من ناقل غير مقيم في البلد (ألف)، وبالنسبة للبلد (ألف) تكون المعاملة من مقيم إلى غير مقيم، وهو جزء من استهلاك السياحة الخارجة.

وإذا كان المبدأ المتبع هو تسجيل خدمات الحجز على حدة، فبالنسبة للبلد (ألف): يقوم الزائر بشراء خدمة الحجز من وكالة السفر (معاملة من مقيم إلى غير مقيم)، وخدمة النقل الجوي من الناقل (معاملة من مقيم إلى غير مقيم). والزائر في هذه الحالة يقوم بشراء خدمتين اثنتين من الخدمات، كلتاهما جزء من استهلاك السياحة الخارجة. والطريقة المستعملة هنا لا تغيِّر من قيمة

استهلاك السياحة الخارجة، لأنه بالنسبة للبلد (ألف) تكون وكالة السفر والناقل كلاهما من غير المقيمين.

(د) حالة كون الزائر ووكالة السفر من المقيمين في البلد (باء)، وكون الناقل مقيماً في البلد (ألف).

وفقاً للمبادئ المحاسبية الحالية، فإنه بالنسبة للبلد ألف: يقوم الزائر (غير مقيم في البلد ألف) بشراء النقل الجوي من الناقل، وهو مقيم في البلد ألف، وتكون المعاملة من غير مقيم إلى مقيم، وهي جزء من استهلاك السياحة الداخلية.

وإذا كان المبدأ المتبع هو تسجيل خدمات الحجز على حدة، فبالنسبة للبلد ألف: يقوم الزائر بشراء خدمة الحجز من وكالة السفر (معاملة من غير مقيم إلى مقيم) وخدمة النقل الجوي من الناقل (معاملة من غير مقيم إلى مقيم)، ويكون الزائر في هذه الحالة مشترياً لخدمتين اثنتين من الخدمات، إحداهما مستبعدة من حساب السياحة في البلد ألف (وهي معاملة من غير مقيم إلى مقيم، وهي جزء من الاستهلاك السياحي المحلي بالنسبة إلى البلد باء وليس لها أثر على اقتصاد البلد ألف) والثانية جزء من استهلاك السياحة الداخلية بالنسبة للبلد ألف.

(هـ) حالة كون الزائر مقيماً في البلد (باء)، ووكالة السفر والناقل من المقيمين في البلد (ألف)

وفقاً للمبادئ المحاسبية الحالية، فإنه بالنسبة للبلد ألف: يقوم الزائر (غير مقيم في البلد ألف) بشراء النقل الجوي من الناقل، وهو مقيم في البلد ألف، وتكون المعاملة من غير مقيم إلى مقيم، وهي جزء من استهلاك السياحة الداخلية.

وإذا كان المبدأ المتبع هو تسجيل خدمات الحجز على حدة، فبالنسبة للبلد ألف: يقوم الزائر بشراء خدمة الحجز من وكالة السفر (معاملة من غير مقيم إلى مقيم)، وخدمة النقل الجوي من الناقل (معاملة من غير مقيم إلى مقيم)، ويكون الزائر في هذه الحالة مشترياً لخدمتين اثنتين من الخدمات، كلتاهما جزء من استهلاك السياحة الداخلية. والطريقة المستعملة لا تغيّر من قيمة استهلاك السياحة الداخلية، ولكنها تغير توزيع المنتَج فقط.

ويمكن النظر في حالات أخرى، ولكن نوع التحليل يظل هو نفسه دائماً: فمن الضروري أن يتحدَّد بشكل لا لبس فيه بلد إقامة الزائر ومقدم خدمة الحجز ومقدِّم الخدمات الوسيطة.

ويرد في الجدول الوارد في الصفحة التالية ملخص النتائج، وفيه يعتبر النقل الدولي مجرَّد مثال لخدمات أخرى يمكن شراؤها عن طريق الوساطة.

باء - منظمو الجولات السياحية

ينطوي تقييم حُزم الجولات السياحية بتطبيق مبدأ التقييم بصورة منفصلة لخدمات الحجز وخدمات منظم الرحلة على اعتبار أن الزائر يقوم بشراء منفصل لجميع الخدمات المجمَّعة معاً في حُزمة، أي أنه يشترى خدمات منظم الرحلة وخدمات وكالة السفر التي يتم من خلالها الشراء. وفي حالة حُزمة السفر يكون الوضع أكثر تعقيداً مما ورد وصفه في الفرع السابق، لأنه لا بد من أن يُؤخذ في الاعتبار كل من بلد إقامة الزائر ووكالة السفر ومقدمو خدمات الاستهلاك السياحي الوسيط وأيضاً بلدان منظمي الجولات السياحية (منظمي حُزم السفر).

وفي الطريقة التقليدية لتسجيل المعاملات، يتوقف اعتبار المعاملة جزءًا من الاستهلاك المحلي أو الداخلي أو الخارجي، بشكل كامل، على بلد إقامة الزائر ووكالة السفر التي تبيع الحُزمة.

عرض بياني موجز للآثار المجمَّعة لاستخلاص خدمات الحجز من قيمة الخدمات التي تبيعها في حالات مختارة

بلد الإقامة					
الزائر	مقدم خدمة الحجز	مقدم الخدمة الوسيطة (مثل النقل الجوي)	الحالة المعروضة	التسجيل المعتاد للبلد ألف	تأثير استخلاص خدمات الحجز
ألف	ألف	ألف	(أ)	الاستهلاك السياحي المحلي: مجموع النقل الجوي	الاستهلاك السياحي المحلي: توزيع مختلف
ألف	ألف	باء	(ب)	استهلاك السياحة الخارجة (بالنسبة للبلد ألف): تصدير خدمات حجز مشتراة من قِبل النقل الدولي	خدمات الحجز في الاستهلاك السياحي المحلي وخدمات النقل الدولي في استهلاك السياحة الخارجة (القيمة خالصة خدمات الحجز)
ألف	باء	باء	(ج)	استهلاك السياحة الخارجة : مجموع النقل الدولي	استهلاك السياحة الخارجة : توزيع مختلف للمنتج
باء	باء	ألف	(د)	استهلاك السياحة الداخلية: مجموع السياحة الدولية، واستيراد خدمات الحجز المشتراة بواسطة النقل الدولي	خدمات الحجز مستبعدة من الاستهلاك السياحي. وخدمات النقل الدولي في استهلاك السياحة الداخلية (القيمة خالصة خدمات الحجز)
باء	ألف	ألف	(ه)	استهلاك السياحة الداخلية: مجموع النقل الدولي	استهلاك السياحة الداخلية: توزيع مختلف للمنتج

وإذا سُجلت خدمات الحجز (وخدمات منظمي الرحلات السياحية) على نحو منفصل (كما هو الحال في الحساب الفرعي للسياحة)، فإن تصنيف المعاملات المختلفة على الخدمات التي تقدمها وكالات السفر ومنظمو الرحلات ومقدمو خدمات بقية بنود الاستهلاك السياحي، كل ذلك يتوقف على بلد إقامة كل منهم مقارنة مع بلد إقامة الزائر. وتحدَّد قيمة الخدمات التي تقدمها وكالة السفر ومنظمو الرحلات على أساس الهامش الإجمالي لها، وتقدَّر قِيم بقية خدمات الاستهلاك السياحي على الأساس الصافي الذي يُخصم منه قيمة الخدمات التي يقدمها منظمو الرحلة.

المرفق ٤

معاملة السلع [١٧] وأنشطة تجارة التجزئة

من منظور السياحة، يُعتبر النشاط الإنتاجي المرتبط بالسلع التي يشتريها الزوّار هو نشاط تجارة التجزئة الذي يتيح هذه السلع لهم (انظر الفقرة ٥-٤٠ في التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨). والسبب هو أنه لا النشاط المنتج لهذه السلع ولا الأنشطة الأخرى الخاصة بالتوزيع والنقل التي يتم من خلالها توفير السلع لتجار التجزئة له علاقة مباشرة بالزوّار، وهو شرط لكي يُنظر للأنشطة باعتبارها خدمة مباشرة للزوّار (وإن كان هذا لا يعني أن تكون على اتصال مادي بهم). ونتيجة لذلك فإنه، في التعامل مع السلع وأنشطة تجارة التجزئة في إطار الحساب الفرعي للسياحة، وبوجه خاص في حساب القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة، يحتاج الأمر إلى مزيد من الإيضاح.

وعلى الرغم من أن استهلاك السياحة يُعتبر في معظمه متعلقاً بالخدمات (إذ يُنظر إلى الأغذية والمشروبات المقدمة من قِبل مقدمي الخدمات الغذائية بوصفها خدمات)، فإن الزوّار يقومون بشراء سلع إما لرحلتهم وإما أثناء رحلتهم، وفي بعض الحالات قد يصبح التسوق هو الغرض الرئيسي من الرحلة السياحية. والقيمة الإجمالية للسلع التي يحصل عليها الزوّار، بأسعار المشترين، هي جزء من الاستهلاك السياحي.

ويركّز تحليل السياحة في الأساس على قياس المساهمة الاقتصادية المباشرة للسياحة، للصناعات التي تخدم الزوّار، سواء كان موقعها الجغرافي في الأماكن التي يزورونها أو في أماكن إقامتهم الأصلية. وليس هذا هو الحال عادة في العمليات التي تُنتج السلع من أجل استهلاك الزوّار. أما الآثار الأوسع للسياحة على الاقتصاد فهي جزء من قياس الآثار الاقتصادية للسياحة، وهو ما يتناوله المرفق السادس. وفي هذا السياق وحده يمكن أن يؤخذ الإنتاج وغيره من الأنشطة التي تخدم الزوّار بشكل مباشر في الاعتبار.

ولأن تقييم قيمة الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية في جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، يجري على أساس الأسعار الأساسية (وكذلك الواردات) بينما تقيِّم الاستخدامات بأسعار المشترين، كان من الضروري إضافة فئتين من التعديلات إلى قيمة كل سلعة (التي تظهر في الصفوف في تلك الجداول) من منظور العرض (بالأسعار الأساسية): إحداهما لها علاقة بالضرائب الصافية للدعم أو الإعانات المالية على المنتجات والواردات، وهذه تُستبعد قيمتها من الإنتاج والواردات بالأسعار الأساسية ولكنها تضاف في القيمة بأسعار المشترين، والأخرى لها علاقة بهوامش النقل والتوزيع، وهي تمثِّل قيمة النقل، وكذلك خدمات تجارة الجملة والتجزئة الداخلة في سعر المشترين للسلع، أي الأسعار التي يواجهها المشتري النهائي. وتُعرض هذه التعديلات في أعمدة، وكل خلية في العمود عند تقاطعها مع صف تبين التعديل الذي يتصل بالمنتج المدرج في الصف (الضرائب خالصة الإعانات من ناحية، وخدمات النقل وتجارة الجملة والتجزئة

[١٧] معظم الملاحظات الواردة في هذا الفرع تشير إلى السلع وإلى الأشياء الثمينة أيضاً، ولدواعي التبسيط يُستعمل تعبير سلع للإشارة إلى السلع والأشياء الثمينة معاً.

في عمود واحد أو أكثر من ناحية أخرى) وفي هذا الإجراء يظهر تقييم عرض كل منتج في الاقتصاد (القيمة الكلية للصف) بنفس سعر استخدامه، أي بأسعار المشترين.

ومن منظور الإنتاج، تظهر قيمة إنتاج هوامش النقل والتوزيع كمجموع لناتج الصناعات المختلفة التي تنتج هذه الهوامش، وخاصة صناعة النقل (في حالة النقل) وصناعات التجارة (في حالة خدمات تجارة الجملة والتجزئة). وفي جداول العرض والاستخدام تخصّص قيمة هذه الخدمات (التي هي جزء من مجموع العرض من الصناعات المحلية في جدول العرض)، التي تُوضع في الأساس في صفوف معيَّنة - تُخصّص للسلع عن طريق الأعمدة التي تمثِّل هوامش النقل والتوزيع والخلايا المناظرة، باستخدام الإجراء التالي: في العمود (أو الأعمدة) التي تمثل الهوامش، يحتوي التقاطع مع الصفوف الخاصة بالصناعات التي تنتج هذه الخدمات (النقل وتجارة الجملة والتجزئة) على القيمة الإجمالية للخدمات بعلامة سلبية، لأن القيمة الكلية للعرض الخاصة بالصف هي صفر، حيث لا يوجد استخدام محدَّد لهذه المنتجات بصفتها (بشكل مستقل عن المنتجات التي تلحق بها). ومن ناحية أخرى، فإن هذه القِيم "المنقولة" من أنشطة التوزيع والنقل تخصّص إلى المنتجات المناظرة في العمود (أو الأعمدة) التي تمثل الهامش، بحيث يكون مجموع العمود (هوامش النقل والتجارة) للاقتصاد في مجموعه هو صفر.

ونتيجة لذلك، لن يكون هناك حساب مزدوج لهذه الهوامش التي تظهر أول مرة كناتج للصناعات التي تنتجها، ثم تخصّص للسلع التي تنتمي إليها.

ويتبع الجدول ٦ في الحساب الفرعي للسياحة نوع العرض البياني الذي يستعمل في جداول العرض والاستخدام. ويُخصّص عمود (أو أعمدة) في الكتلة المتعلقة بالعرض لهوامش التجارة والنقل، وهي تنطبق على السلع فقط، أي السلع السياحية التي تختص بها البلد، والسلع الأخرى (التي يمثلها صف واحد أو أكثر). وفي جميع الصفوف الأخرى تكون قيمة الخلية في العمود المقابل صفراً، لأن الخدمات لا تحمل هوامش التجارة والنقل.

وبسبب هذا النوع من العرض البياني لم يعد من الضروري، كما كان الحال في عرض الجداول في الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به ٢٠٠٠، عزل الهوامش كمنتجات مختلفة عن السلع التي تتطابق معها في سياق استهلاك السياحة.

ومع ذلك، فإنه عند تحديد حصص السياحة، وهي قِيم مطلوبة لحساب القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة، فإن قيمة هامش تجارة التجزئة هي التي تستخدم كأساس لحسابها، لأن هذا الهامش يمثل قيمة إنتاج مزوِّد الخدمة الذي يتيح السلع للزائرين.

وبالنسبة للسلع المخصوصة للسياحة، يتوافق المجموع الكلي لهوامش التجارة والنقل مع هوامش تجارة التجزئة من جهة ومع هوامش تجارة الجملة والنقل من جهة أخرى. لكن هوامش تجارة التجزئة فقط هي التي تولِّد حصة أو نصيباً. وتُنسب هوامش تجارة التجزئة إلى الصناعة المعرَّفة بأنها "تجارة التجزئة للسلع السياحية المخصوصة لكل بلد" (الشكل ٤-٢)، في حين أن هوامش تجارة الجملة والنقل تُنسب إلى صناعات أخرى (ليس لها حصة).

وبالنسبة للسلع الأخرى (الفقرة ٣-٧)، فإن جميع قِيم الهوامش للتجارة والنقل تخص صناعات أخرى، وبعضها يتولَّد عنه حصص (الجزء المتصل بتجارة التجزئة) بينما لا يتولَّد عن باقي القيمة حصص.

وفي كلتا الحالتين، يتم إعادة تخصيص هوامش تجارة التجزئة المناظرة إلى الصناعات التي أنتجت تلك الهوامش (تجارة التجزئة) باستعمال نفس الإجراء المستعمل في وضع جداول العرض والاستخدام في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨.

ويقوم حساب حصص السياحة على أساس الهوامش التي تنتجها صناعة تجارة التجزئة فقط، سواء كانت مخصوصة للسياحة أم لا. ويعتبر ما تبقى من قيمة السلع التي يشتريها الزوّار غير مولِّد لحصص السياحة أو للقيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة، ولكن لها تأثيراً غير مباشر فقط (المرفق ٦).

ومن المهم أن نلاحظ أن من الممكن، في سياق الحسابات القومية وباتباع توصيات نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، لوضع جداول العرض والاستخدام، تفصيل قيمة السلع بأسعار المشترين حسب قيمتها الأساسية (القيمة عندما تغادر البضاعة محل المنتج، خالصة الضرائب على المنتجات)، والضرائب الصافية المتراكمة على المنتجات (جزء من أسعار المشترين للسلع)، وهوامش التجارة والنقل المقابلة (صافي قيمة الضرائب على المنتجات) التي تولَّدت في مختلف العمليات ما بين البيع من جانب المنتج والشراء من جانب المشترين. وفي هذه الحالة ينبغي ألاّ يكون قياس الاستهلاك السياحي باتباع هذا النوع من القواعد محدوداً باعتبارات البيانات.

وفي البلدان التي تستخدم في تجميع القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة أو الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة، القيمة المضافة لجميع الأنشطة المشتركة في عرض السلع بدلاً من قصر حصتها على هامش تجارة التجزئة، ينبغي أن توفِّر هذه البلدان تقديراً لأثر هذه الطريقة على النتائج. وعلى وجه الخصوص ينبغي فصل القيمة المضافة المتصلة بأنشطة تجارة التجزئة، فهذا من شأنه تسهيل قابلية المقارنة الدولية للتقديرات.

المرفق ٥

قوائم مقترحة للسلع الاستهلاكية المعمِّرة السياحية وحيدة الغرض، والبنود التي تخص تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، والمنتجات غير السوقية التي لها علاقة بالاستهلاك الجماعي السياحي

ألف - السلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض

القائمة المقترحة للسلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض هي قائمة مرنة، ويمكن للبلدان التي لا يوجد لديها فصل شتاء أو التي يمكن فيها القيام بالأنشطة المادية من داخل البيئة المعتادة، على سبيل المثال، استخدام قوائم مختلفة للسلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة الوحيدة الغرض. ولهذا السبب فإن القائمة تحتوي على فئتين مختلفتين من السلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض: إحداهما هي فئة السلع المشتركة بين جميع البلدان، والثانية للسلع التي ترغب بعض البلدان في أن تدرجها بسبب خصائصها المميزة.

ولتسهيل وضع قوائم مختلفة لمختلف البلدان، يقترح إدراج فئة "المعدات الترفيهية والرياضية الأخرى" ويترك للبلدان الخيار في تحديد المنتجات الخاصة بها ضمن هذه الفئة، والتي تعكس الأنشطة السائدة في البلد. فعلى سبيل المثال قد تُدرج بعض البلدان زلاّجات الثلوج ضمن القائمة، وبعضها زلاّجات المياه، وبعضها مضارب التنس وعصي الغولف، إلخ. ومع ذلك قد يكون إدراج "المعدات الترفيهية والرياضية الأخرى" مشتركاً بين جميع البلدان.

باء - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة

يتألف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة من ثلاث فئات (الفقرة ٢-٤٦):

(أ) الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة (وتشتمل على خمس فئات فرعية)؛

(ب) استثمار الصناعات السياحية في أصول ثابتة ليست خاصة بالسياحة؛

(ج) البنية التحتية المتصلة بالسياحة (غير مدرجة في الجدول الموصى به).

ويقترح أيضاً بند تذكِرة يشمل الأصول غير المنتَجة غير المالية التي تستحوذ عليها صناعة السياحة، سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة، مثل الأراضي التي تقام عليها المباني والإنشاءات والأراضي الترفيهية، وكذلك الكيانات المسجلة وعقود الإيجار وغيرها من العقود المنقولة.

قائمة السلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة وحيدة الغرض

المنتجات [أ]	التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار الثاني	كل البلدان	اختياري
الطائرات والطائرات الشراعية	٤٩٦١١، ٤٩٦٢٢	نعم	
مركبات الترفيه وسيارات الكارافان	٤٩١١٣، ٤٩٢٢٢	نعم	
عربات التخييم (مثل العربات المجهزة خصيصاً لأغراض السفر)	٤٩٢٢٢	نعم	
مقطورات السفر والخيام	٤٩٢٢٢	نعم	
الأمتعة	٢٩٢٢٠	نعم	
معدات التخييم (الخيام، وأكياس النوم، ومواقد التخييم، إلخ)	٢٧١٦٠، ٢٧١٨٠، ٣٦٩٩٠	نعم	
المعدات الترفيهية والرياضية الأخرى [ب]			
القوارب ذات المحركات والمحركات البحرية ومقطورات القوارب	٤٩٤٩٠، ٤٩٢٢٩، ٤٣١١٠	نعم	
قوارب السيدو الترفيهية	٤٩٤٩٠		نعم
المراكب الشراعية مع محرك إضافي أو بدونه، واليُخوت	٤٩٤١٠، ٣٨٤٢٠		نعم
زوارق المجداف، وزوّارق الإسكيمو الجلدية والخشبية، والزوّارق الشراعية، بما فيها اللوازم	٤٩٤٩٠، ٣٨٤٢٠، ٣٨٤٤٠		نعم
معدات التزلج (الزحافات، وأحذية التزلج، والسترات وملابس التزلج، إلخ)	٢٩٤٢٠، ٣٨٤٤٠		نعم
معدات رياضة صيد الحيوانات والأسماك	٢٩٤٢٠، ٣٨٤٤٠		نعم
معدات الغوص في البحار	٣٨٤٢٠		نعم
معدات التزلج المائي وغيرها من معدات الرياضة المائية	٣٨٤٢٠		نعم
معدات التسلق/المشي/التجوال	٢٩٤٢٠		نعم
معدات التنس أو الغولف	٣٨٤٤٠		نعم

[أ] معظم هذه المنتجات هي أجزاء من التصنيف المركزي للمنتجات.

[ب] يقوم كل بلد بوضع واستكمال القائمة وفق ظروفه الخاصة، والبنود المدرجة هي لأغراض التوضيح.

وتصنَّف العناصر بالإشارة إلى التعاريف والتصانيف الواردة في نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، (الفصل ١٠).

وكما هو الحال بالنسبة للسلع السياحية الاستهلاكية المعمِّرة الوحيدة الغرض، يترك لكل بلد أن يقرّر الطبيعة السياحية لأنواع معيَّنة من الاستثمار في الأصول الثابتة، خاصة البلدان التي لديها استثمارات محدَّدة لهذا الغرض (على سبيل المثال: تطوير ملاعب الغولف والمراسي المائية وساحات التزلج، ومرافق استقبال الزوّار في المتنـزهات الوطنية، إلخ.) تكون موجَّهة أساساً لسوق السياحة.

وعلى الصعيد الدولي، من الصعب إدخال البنود التي تتوافق مع كل فئة من الفئات المقترحة هنا في تفصيلات مختلف بنود التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار الثاني، ولكن من الأفضل للبلدان التي تعدّ جداول تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للسياحة عرض الفئات التفصيلية وفقاً للتصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار الثاني، ما أمكن ذلك.

والفئـات الفرعية الرئيسـية للأصـول الثابتة الخاصة بالسـياحة، وفق نظام الحسـابات القومية، ٢٠٠٨، هي:

أولاً -	**الأصول الثابتة الخاصة بالسياحة**
١-	**أماكن إقامة الزوّار**
١-١-	الفنادق ومرافق الإيواء الأخرى للزوّار
١-٢-	بيوت الإجازات المملوكة ملكية كاملة
١-٣-	بيوت الإجازات تحت أنواع أخرى من الملكية
٢-	**المباني والهياكل الأخرى غير السكنية المناسبة لصناعة السياحة**
٢-١-	المطاعم والمباني المماثلة لخدمات الأغذية والمشروبات
٢-٢-	المباني والبنية التحتية لنقل الركاب لمسافات طويلة
٢-٣-	مباني الخدمات الثقافية والخدمات المماثلة لاستخدام الزوّار بصفة أساسية
٢-٤-	مرافق الرياضة والاستجمام والترفيه
٢-٥-	غير ذلك من المرافق والهياكل
٣-	**معدات نقل الركاب لأغراض سياحية**
٣-١-	البرية (بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية)
٣-٢-	البحرية
٣-٣-	الجوية
٤-	**غير ذلك من الآلات والمعدات المخصّصة لإنتاج المنتجات الخاصة بالسياحة**
٥-	**تطوير الأراضي المستخدمة لأغراض السياحة**

وتُتَّبع المبادئ التوجيهية التالية في محتوى تلك البنود:

١ - أماكن إقامة الزوّار

١-١- الفنادق ومرافق الإيواء الأخرى للزوّار: الفنادق والموتيلات والنُزل وبيوت الشباب والمآوى الجبلية ومخيمات الإجازات والقرى السياحية والغرف المؤجرة للإقامة مع وجبات الإفطار، وما إلى ذلك.

١-٢- بيوت الإجازات المملوكة ملكية كاملة: جميع أنواع المساكن المستخدمة كبيوت الإجازات، المملوكة بالكامل للأُسر.

١-٣- بيوت الإجازات تحت أنواع أخرى من الملكية: جميع الأصول المستخدمة لأنواع أخرى من ملكية بيوت الإجازات، مثل تقاسم الوقت أو الملكية الجزئية أو فنادق الإقامة الطويلة، إلخ.

٢ - المباني والهياكل الأخرى غير السكنية المناسبة لصناعة السياحة

٢-١- المطاعم والمباني المماثلة لخدمات الأغذية والمشروبات: المطاعم والمقاهي والحانات ومؤسسات الخدمة الذاتية (النوادي الليلية والمراقص، إلخ).

٢-٢- المباني والبنية التحتية لنقل الركاب لمسافات طويلة: محطات الركاب، وخطوط السكك الحديدية الكهربائية المخصّصة لنقل الركاب لمسافات طويلة، ومرافق رسوّ السفن والقوارب، وعبّارات الركاب، وسفن الرحلات البحرية، إلخ.

٢-٣- مباني الخدمات الثقافية والخدمات المماثلة لاستخدام الزوّار بصفة أساسية: ترميم الآثار التاريخية والمواقع السياحية، إلخ.

٢-٤- مرافق الرياضة والاستجمام والترفيه، لأغراض الأنشطة الترفيهية والتسلية خارج البيئة المعتادة بصفة أساسية: أبنية حمامات السباحة أو أيّ مناطق أخرى لاستجمام ضيوف الفنادق أو المنتجعات، وأبنية حدائق الحيوان والحدائق العامة السياحية، ومنتجعات التزلج على الجليد، ومراسي اليخوت، وملاعب الغولف، إلخ.

٢-٥- غير ذلك من المرافق والهياكل.

٣ - معدات نقل الركاب

٣-١- النقل البري: (أ) النقل على الطرق (الحافلات بين المدن، حافلات مشاهدة المعالم السياحية، إلخ). (ب) نقل الركاب بالسكك الحديدية (القطارات وقطارات الديزل وعربات الركاب، فيما عدا القطارات على المسافات القصيرة، إلخ).

٣-٢- النقل البحري: عبّارات نقل الركاب والمركبات، والسفن السياحية، واليخوت، إلخ.

٣-٣- النقل الجوي: الطائرات والطائرات الشراعية وطائرات التزلج الشراعية وبالونات المراقبة والمناطيد، ومركبات نقل الأمتعة، والطائرات العمودية، إلخ.

٤ - غير ذلك من الآلات والمعدات المخصّصة لإنتاج المنتجات الخاصة بالسياحة

جميع السلع الرأسمالية غير المدرجة في موضع آخر، وما يرتبط على وجه التحديد بتوفير الخدمات للزوّار من الصناعات السياحية، مثل المعدات الصناعية وإعداد الطعام في المطاعم، والمعدات الخاصة لمحطات الركاب، والمعدات والأثاث للفنادق والمطاعم، وتُستبعد منها المعدات الرياضية، إلخ. وتُستبعد السلع الاستهلاكية المعمِّرة التي يشتريها الزوّار.

٥ - تطوير الأراضي المستخدمة لأغراض السياحة

تجفيف الأراضي من البحر، عن طريق بناء السدود والحوائط والردم، والإزالة الإيكولوجية للغابات، إلخ. لإتاحة أراض لاستعمالها لأغراض سياحية.

جيم - الاستهلاك الجماعي السياحي

قد ترغب البلدان في تصنيف الإنتاج الحكومي للخدمات الجماعية غير السوقية المتعلقة بالسياحة في باب فرعي في التصنيف المركزي للمنتجات كما يلي:

- ٨٥٥٦١ خدمات تشجيع السياحة
- ٨٥٥٦٢ خدمات المعلومات للزائرين
- ٩١١٣٥ خدمات الإدارة العامة المتصلة بتجارة التوزيع وتوصيل خدمات الطعام والمطاعم والفنادق
- ٩١١٣٦ الخدمات العامة الإدارية المتصلة بشؤون السياحة
- جزء من:

٨٣٧٠٠ بحوث السوق وخدمات استطلاعات الرأي العام
٩١٢٦٠ خدمات الشرطة والوقاية من الحريق
٩٢٩١٩ خدمات التعليم والتدريب الأخرى غير المصنَّفة في موضع آخر
٩٢٩٢٠ خدمات الدعم التعليمية

ويمكن للبلدان أن تزيد في هذه القائمة بمزيد من المقترحات.

المرفق ٦

قياس الآثار الاقتصادية للسياحة

تعرَّف السياحة بأنها الأنشطة التي يقوم بها الزوّار من أجل الزيارة أو أثناءها، وهي تولِّد بطريق مباشر أو غير مباشر زيادة في النشاط الاقتصادي في الأماكن التي تجري زيارتها (وخارجها)، ويرجع ذلك أساساً إلى الطلب على السلع والخدمات التي يلزم إنتاجها وتقديمها. وهناك اهتمام كبير بقياس الآثار الناتجة عن هذا النشاط الاقتصادي المتزايد، سواء على صعيد البلد ككل أو على منطقة معيَّنة، أو حتى جهة محلية.

وتهدف دراسات الأثر الاقتصادي إلى قياس الفوائد الاقتصادية، أي الزيادة الصافية في ثروة السكان المقيمين، الناجمة عن السياحة، بقياسها من الناحية النقدية، عما يمكن أن يكون الحال في عدم وجودها. وقد لا يقتصر هذا التغيير في الثروة على زيادة تدفقات دخل الأُسر، لأنه قد يحدث أيضاً من خلال التغيُّر في القيمة الصافية الناجمة عن التغيير في القيمة السوقية (إيجاباً أو سلباً) للأصول الموجودة، سواء كانت منتجة أو غير منتجة، استجابة للتغيُّر الناشئ في الطلب على تلك الأنواع من الأصول.

وإذا نحينا جانباً التغيُّر في القيمة الصافية، فإنه يمكن تقدير التغيُّر في الدخل الناجم عن استجابة المنتجين للطلب الإضافي المرتبط بالزوّار، من خلال مؤشرات مترابطة مختلفة يمكن وضعها باستخدام الحساب الفرعي للسياحة بالاقتران بأنواع أخرى من الأدوات تتصل بالقيمة المضافة والعمالة ودخل العاملين والدخل الإجمالي للأعمال والإيرادات الحكومية، إلخ.

ومن حيث تحليل المدخلات والمخرجات، هناك ثلاثة أنواع مختلفة من الآثار، تعرَّف على النحو التالي: آثار مباشرة، وآثار غير مباشرة، وآثار مستحثة.

أما الآثار المباشرة فلا تأخذ في الاعتبار سوى الآثار المباشرة للطلب الإضافي (الاستهلاك الداخلي للسياحة أو مجموع الطلب الداخلي على السياحة) على عمليات الإنتاج والعرض من السلع والخدمات من حيث البضائع والخدمات الإضافية، والزيادة في القيمة المضافة ومكوناتها.

ويمكِّن الحساب الفرعي للسياحة، بهذه الصفة، من قياس الآثار المباشرة للاستهلاك على الناتج والقيمة المضافة للصناعات السياحية والصناعات الأخرى التي تخدمها (وهو المستفاد من مصطلح "مباشر" في القيمة المضافة الإجمالية المباشرة للسياحة والناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة). ومع ذلك فإذا قيس الاستهلاك الداخلي للسياحة وحده، فإن ذلك لا يأخذ في الاعتبار جميع الآثار المباشرة (الفقرة ٤-١٠١).

ومن أجل خدمة الزوّار، تتطلب الأنشطة الإنتاجية مدخلات إضافية: على سبيل المثال يجب على المطاعم شراء وإعداد المزيد من وجبات الطعام، وتحتاج الفنادق إلى كميات إضافية من أدوات التنظيف والخدمة العامة، وتستهلك مراكز الأنشطة المائية مزيداً من مواد التنظيف والمزيد من المياه، وتشتري شركات النقل المزيد من البنـزين ومتطلبات الوقود وقطع الغيار وما إلى ذلك. ويحدث كثيراً أن يحتاج الأمر إلى استثمارات مباشرة إضافية من أجل خدمة الزبائن الإضافيين، مثل زيادة الطرق والفنادق والمطاعم والشواطئ، وزيادة الأعمال الخاصة بنظافتها،

وما إلى ذلك. واستجابة لحجم الإنفاق الأوَّلي للزوّار، تحدث جولة من زيادة الطلب على السلع والخدمات اللازمة للوفاء بحاجة الزوّار إلى السلع والخدمات. وهذه المدخلات المباشرة أو السلع الرأسمالية يجب شراؤها أو استيرادها، وهذا بدوره يبعث على تحريك سلسلة من الطلب الإضافي لمختلف عوامل الإنتاج (أي المدخلات والعمالة ورأس المال)، وهي ظاهرة تستمر من خلال عدة جولات حتى تستنفد بالتسربات (انظر ما يلي). وهذه السلسلة من الآثار التي تمكِّن الأنشطة من الخدمة المباشرة للزوّار تُسمّى الآثار غير المباشرة لطلب الزوّار.

وترجع سلسلة الآثار غير المباشرة لاستهلاك السياحة على الصناعات الأخرى إلى الروابط بين الصناعات التي تخدم السياحة والصناعات الأخرى التي تمد السياحة بالمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، ومن ثم إلى الروابط بين هذه الصناعات مع غيرها من الجهات التي تقوم بتوريدها، وهلم جراً. وتؤدي كل هذه الآثار إلى توليد قيمة مضافة إضافية وعمالة وتعويضات للعاملين وضرائب ودخول، إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الدخل التي تتوزَّع على القوة العاملة وأصحاب رؤوس الأموال الإنتاجية الناجمة عن الطلب المتزايد للزوّار تولِّد طلباً متزايداً على السلع والخدمات من خلال زيادة الاستهلاك المنــزلي. ويولِّد هذا الطلب الإضافي سلسلة من الآثار على مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات.

والآثار الاقتصادية العامة للسياحة على الاقتصاد هي مزيج من الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة، والآثار الناجمة عنهما، والتي يمكن تحديدها لمختلف أنواع المتغيرات الاقتصادية.

والروابط والتسربات هما ظاهرتان تحتاجان إلى تعريف واضح في الاقتصاد، لأن لكثافتهما آثار هامة على حجم الآثار الاقتصادية المتعلقة بالطلب على السياحة ومواقع تلك الآثار.

الروابط

مطلوب من الإحصائيين في مجال الصناعة في جميع أنحاء العالم وضع جداول للمدخلات والمخرجات، تهدف على وجه التحديد إلى تمثيل الترابط (الروابط) بين مختلف عمليات الإنتاج في الاقتصاد. وعندما تتبع جداول العرض والاستخدام في الحسابات القومية في البلد توصيات نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، فإنها تكون نوعاً من جداول المدخلات والمخرجات.

التسربات

تحدث التسربات عندما تستولي اقتصادات أخرى على جزء من زيادة الطلب الذي تولِّده السياحة والأرباح الناتجة عنها، بدلاً من الاحتفاظ به في اقتصاد البلد الذي يستقبل الزوّار. ويكون هذا الاستيلاء في شكل واردات من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السياح أو من خلال أشكال أخرى من توزيع وإعادة توزيع الدخل الأوَّلي الذي يتولَّد عن إنفاق الزوّار.

وتمتد التسربات أيضاً إلى الدورات الثانية واللاحقة من عمليات الإنتاج، أي أنها لا تشمل فقط الواردات التي يتم تحديدها على أنها موجَّهة نحو الاستهلاك المباشر للزوّار والاستثمار في مجال السياحة أو الاستهلاك الوسيط (المدخلات) من أجل الخدمة المباشرة للزوّار أو لإنتاج السلع الاستثمارية للسياحة، (أي الجولة الأولى)، ولكنها تشمل أيضاً السلع المستوردة والأصول الثابتة الإجمالية اللازمة لإنتاج تلك المدخلات والسلع الاستثمارية (الجولة الثانية) وكذلك المدخلات اللازمة لإنتاج تلك المدخلات والسلع الرأسمالية، إلخ.

وتشمل التسربات أيضاً التدفقات التي تتصل بتوزيع وإعادة توزيع الدخل، واستخدام الدخل المحلي للإنفاق على الاستهلاك النهائي الزائد الذي قد يمتد إلى السلع المستوردة. ويُسمّى مجموع كل هذه الواردات الإضافية إلى الاقتصاد وتدفقات الدخل إلى الخارج بالتسربات غير المباشرة، وهذه يتجاوزها نطاق كثير من التحليلات.

الطرق المستخدمة لتقدير الآثار غير المباشرة والمستحَثَّة للسياحة

الطرق المستخدمة هي بشكل عام ثلاثة أنواع:

ألف - النماذج التي تستند إلى تحليل المدخلات والمخرجات

جدول المدخلات والمخرجات هو إطار مصفوفة يستخدم على نطاق واسع لتوفير معلومات مفصَّلة ومرتَّبة بصورة متماسكة عن تدفق السلع والخدمات وعن تكاليف بنية الإنتاج. وتظهر جميع مكونات الطلب النهائي حسب المنتج الأصلي أو الصناعة الأصلية، والاستهلاك الوسيط، وأيضاً حسب المنتج أو الصناعة الأصلية، وحسب منتج المقصد أو صناعة المقصد.

ومن الممكن، باستخدام جداول المدخلات والمخرجات، التعبير عن العلاقة التقنية بين المخرَجات حسب المنتَجات أو النشاط (بالسعر الأساسي)، والاستهلاك الوسيط (بسعر المشترين) حسب المنتج والنشاط كمكافئ تقني، ووضع مصفوفة للمكافئات التقنية تمثِّل فيها كل خلية القيمة المطلوبة للمدخل (ط) من أجل إنتاج وحدة واحدة من المخرج (ي).

ولكي نأخذ عامل التسرب في الاعتبار، من الضروري التمييز بين السلع والخدمات الاستهلاكية المنتجة محلياً والمدخلات والسلع الرأسمالية من السلع والخدمات المستوردة، لأن المكونات المستوردة لا تتوَّلد عنها سلسلة من المخرجات المحلية.

ويقوم استعمال النماذج القائمة على علاقات المدخلات والمخرجات على أساس افتراضات مختلفة قد لا تثبت صحتها أحياناً، ومنها على وجه الخصوص:

- وجود علاقة خطية بين المدخلات والمخرجات، معبَّراً عنها من خلال مصفوفة من المكافئات التقنية؛
- استقرار نسبي لتلك المكافئات التقنية مع مرور الزمن، لأن معظم البلدان لا تشهده إلاّ من وقت لآخر؛
- استقرار في حصص السلع والخدمات المنتجة محلياً والسلع والخدمات غير المنتجة محلياً (التي نشأت في بلد آخر أو في إقليم آخر في نفس البلد)، أي أنه لا يوجد إبدال في منشأ تلك المنتجات.

وفي حالة السياحة، يزداد تطبيق نماذج المدخلات والمخرجات تعقيداً، لأن استهلاك السياحة يتضمّن عناصر لا تنتمي إلى الطلب النهائي ولكنها تتصل بالاستهلاك الوسيط لأنشطة يقوم بها منتجون محليون.

والحسابات التي تقوم على هذه الأنواع من النماذج لا تتطلب مجرد استعمال حساب فرعي للسياحة حسب الإعداد، ولكنها تتطلب أيضاً نظاماً متطوراً للحسابات القومية. وعلاوة على ذلك فإن هذا النظام ينبغي ألاّ يقتصر على جداول تفصيلية للعرض والاستخدام، وإنما يجب أن يشمل أيضاً، ما أمكن ذلك، تحديد المكونات المستوردة لكل خلية تمثِّل مدخلاً من المدخلات في جميع الصناعات، بشكل منفصل، وكذلك تحديد الاستهلاك الداخلي للسياحة (أو من مجموع

الطلب على السياحة الداخلية). ومن الضروري أيضاً تحديد المكونات المستوردة الداخلة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

باء - نماذج التوازن العام الحاسوبية

على الرغم من أن نماذج التوازن العام الحاسوبية تستند إلى أنواع مشابهة من البيانات والافتراضات، فإنها تستهدف في تصميمها تخفيف بعض القيود المتأصلة في نماذج المدخلات والمخرجات، وخاصة القيود المتعلقة بتباين الأسعار. وفي هذه الأنواع من النماذج تمثل جداول العرض والاستخدام المجمَّعة لسنة معيَّنة حالة من التوازن بين المتغيرات المختلفة للنظام. ولكن السياحة تحدث تغييرات في بعض المتغيرات، ويقوم النموذج، الذي يقوم عادة على أساس تحديد الوضع الأمثل، بحساب حالة توازن جديدة وفقاً للشروط التي يفرضها موجِّه الطلب على السياحة، والعلاقات القائمة بين المتغيرات المختلفة لجداول العرض والاستخدام. ثم تجري نمذجة تلك العلاقات، وقد يأخذ هذا أنواعاً مختلفة من الأشكال، وهي ليست خطية بالضرورة. وبالإضافة إلى ذلك قد تأخذ هذه النماذج في الاعتبار أنواعاً أخرى من الاستجابة لزيادة الطلب، بما في ذلك الآثار على أسعار المدخلات ورأس المال والعمالة، إذا لم تتمكَّن الطاقة الإنتاجية من الاستجابة لهذه الزيادة على المدى القصير.

وهـذه النمـاذج معقَّدة ومتكـررة، وتتقارب في العـادة نحو حل فريد وفـق موجِّه الطلب المستعمل.

وخلافاً لنماذج المدخلات والمخرجات المعروفة على نطاق واسع، والمتفق على شكلها وتشغيلها واحتياجاتها من البيانات والتفسيرات، فإن نماذج التوازن العام الحاسوبية تختلف وتتنوع في البيانات المطلوبة والافتراضات والهيكل، كما أن كثيراً منها يعتبر ملكية خاصة وغير متاح للتقييم العام أو الاستعمال العام، مما يجعلها أقل ملاءمة للمقارنات الدولية.

جيم - المضاعِفات

من الملاحظ أن الطريقتين المذكورتين تتسمان بصعوبة تقنية وتحتاجان إلى قدر هائل من المعلومات، ولهذا السبب يلجأ المحلّلون أحياناً إلى استعمال مضاعِفات خارجية المنشأ (بناءً على تقديرات من اقتصادات أو مناطق أخرى) لتحويل قيمة الاستهلاك السياحي (الكلي أو حسب فئات المنتجات) إلى تقديرات للآثار غير مباشرة والآثار المستحثة.

وهذه المضاعِفات ذات أنواع مختلفة: فبعضها يربط بين التغيير في المتغير الملاحظ (القيمة المضافة والعمالة والدخل الحكومي) وبين الإنفاق السياحي الأوَّلي، وبعضها الآخر يربط بين الآثار المباشرة وغير المباشرة والآثار المستحثة على متغير ما (مثل أجور العمالة) وبين الآثار المباشرة للمتغير نفسه، ولهذا السبب تُسمّى مضاعِفات تناسبية.

ولأن هذه المضاعِفات تتسم بتبسيط بالغ، ولأنها لا تعتمد في العادة على وصف مفصَّل لخصوصية السياحة والاقتصاد قيد الدراسة، فإن استخدام المضاعفات الخارجية المنشأ لا ينتج عنها سوى نتائج تقريبية.

المرفق ٧

تكييف الحساب الفرعي للسياحة على المستوى دون الوطني

تتسم السياحة في أيّ بلد بتوزيع "محلي" غير متساوٍ بين مناطق البلد، سواء من ناحية العرض أو من ناحية الطلب. وبالتالي فهي تُنشئ طلباً إضافياً على المستويات المختلفة في داخل البلد يحتاج إلى قياس باستخدام إحصاءات للسياحة تكون مناسبة وموثوقاً بها، في إطار من التماسك والتوافق مع الإحصاءات الوطنية والإقليمية، ليستخدمها صانعو القرار من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

والتوزيع الإقليمي للسياحة في داخل البلد هو ضرورة من الناحيتين الإقليمية والوطنية، وبالتالي يصبح وضع نُظم إقليمية للإحصاءات السياحية في البلد أمراً واجباً، يتوقف تنفيذه على الأولوية المعطاة لأحد النهجين التاليين: النهج الإقليمي الذي تشترك فيه كل المناطق في البلد، أو النهج الإقليمي الفرعي (داخل المنطقة).

وتتناول التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨، مسائل معيَّنة تتصل بتأسيس إحصاءات للسياحة تغطي بيئات جغرافية مختلفة، والحاجة إلى تعاريف ومفاهيم للتكيُّف مع هذه المواقع الجديدة، خاصة البيئة المعتادة، وتعريف مختلف فئات الزوّار، ووجود إجراءات مختلفة لربط إحصاءات السياحة على المستويات الجغرافية الأخرى مع إحصاءات السياحة الوطنية (انظر التوصيات الدولية لإحصاءات السياحة، ٢٠٠٨، الفصل ٨ - جيم).

وتوجد أسباب مختلفة لتشجيع النقاش حول الكيفية التي يمكن بها تكييف الحساب الفرعي للسياحة مع المستويات دون الوطنية:

- الاتجاه العالمي نحو درجة معيَّنة من اللامركزية في السلطة السياسية، وبصورة خاصة لا مركزية إدارة الموارد الوطنية في الدول الاتحادية، والأقاليم، والبلديات، إلخ.، وهو ما يحتاج إلى معلومات متكاملة إقليمية ومحلية أكثر وأفضل، من أجل تخصيص ورصد تلك الموارد على نحو فعّال؛
- الطبيعة المتعددة الجوانب للأنشطة السياحية، التي يمكن أن تفيد المناطق الريفية التي تسعى إلى تنويع اقتصادها، وكذلك المناطق التي لا تحظى باهتمام في نموذج الإنتاج السائد؛
- عدم تكافؤ التوزيع الجغرافي وخصائص النشاط السياحي بين أقاليم الوطن الواحد من منظور العرض والطلب مما يدعو إلى توفير المزيد من إحصاءات السياحة على المستويات الإقليمية المختلفة؛
- زيادة اهتمام الشركات التي تعمل في مجالات متصلة بالسياحة بزيادة المعرفة عن العلاقة المتبادلة بين نشاطها والأنشطة الأخرى، والمحددات الرئيسية في هذا المجال، والدورات الموسمية؛

- الحاجة إلى تحسين توزيع الموارد في الاقتصادات القومية والمحلية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلاّ عن طريق رفع مستوى المرجعيات الكمية وقياس الآثار الاقتصادية.

وثمة نهجان ممكنان لهذا التكيُّف:

— النهج الأقاليمي الذي تشترك فيه كل المناطق في البلد، والذي يقوم على أساس نظام الحسابات القومية ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً. ويعتمد هذا النهج على وجود حساب فرعي للسياحة الوطنية ووجود معلومات سياحية متسقة عن كل منطقة بحيث يمكن عمل الجداول والتجميعات على أساس مختلف مناطق البلد؛

— النهج الإقليمي الذي ينطوي على وضع حساب فرعي للسياحة خاص بكل منطقة، ويمكن فيه أيضاً بيان الأحوال الخاصة بكل منطقة والفروق بين المناطق دون الإقليمية الهامة، بشرط وجود معلومات كافية عن هذه الملامح.

وبالنسبة لأيّ من هذين النهجين، فإن أول شيء نلاحظه هو عدم وجود إطار مفاهيمي على المستوى الإقليمي يماثل نظام الحسابات القومية: فنظام الحساب القومية لعام ٢٠٠٨ لا يضع إطاراً محدداً للمحاسبة على المستوى الإقليمي الداخلي، كما أن النُظم الإحصائية العامة في معظم البلدان ليست مصمّمة للوفاء بهذا الغرض. فالحسابات الوطنية، حين تتحدث عن حسابات إقليمية، فإنها تشير إلى جدول أو مجموعة تجميعات، ولكنها لا تشير أبداً إلى حسابات مترابطة بلغت درجة مماثلة من التطور. ولا يعود هذا فقط إلى صعوبة رصد الملاحظات، وهي صعوبات كثيرة بسبب عدم وجود ضوابط على الحدود في تلك المناطق، ولكنها تعود أيضاً إلى أن كثيراً من مفاهيم الحسابات الوطنية غير قابلة للتطبيق على المستوى دون الوطني.

ونظام الحسابات الأوروبي (نظام الحسابات الأوروبي ٢٠٠٠ هو تكييف لنظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨) هو الوحيد الذي يشتمل على خطة مبسَّطة للحسابات الإقليمية، ويعود الفضل في ذلك إلى السياسة الإقليمية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي في توزيع الأموال الهيكلية والأموال الأخرى.

وليس ممكناً في الوقت الحاضر، بالنسبة لأيّ من النهجين (الأقاليمي أو الإقليمي حصراً) ولا بالنسبة لكل منطقة في معظم البلدان الخروج بتحديد دقيق لنشاط السياحة في الخُطط المستعملة في تصميم نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨ ولا في الحساب الفرعي للسياحة، الذي يُعرض بشكل رسمي في شكل مجموعة من الحسابات المترابطة والمجاميع المحاسبية. وتوجد ثلاثة أسباب رئيسية لذلك:

- ليست كل متغيرات السياحة (مثل الرحلات والإقامة وأشكال السياحة) قابلة للتجميع عن طريق الإضافة أو للنقل من البيئة الوطنية إلى المستوى دون الوطني، وينطبق الشيء نفسه على متغيرات أخرى مثل تصدير واستيراد السلع والخدمات؛
- ليس من الممكن وصف بعض الأنشطة، تحديداً، بأنها إقليمية (مثل الأنشطة الفرعية للوحدات التي تشترك فيها أكثر من منطقة وخدمات الحكومة المركزية المتعلقة بالسياحة)، وبالنسبة لأنشطة أخرى مثل نقل الركاب بين الأقاليم، ومنظمي الجولات السياحية، وخدمات وكالات السفر (وتحديداً تفكيك حزمة السياحة) يكون القياس أكثر تعقيداً مما عليه الحال في المستوى الوطني؛
- الكم الهائل من المعلومات الإحصائية اللازمة، لأنه على الرغم من أن هناك من الناحية الرسمية حدوداً إدارية تفصل بين المناطق، فإن حركة الناس والسلع والخدمات

ورأس المال وغيرها تتدفق بين المناطق بحرية، مما يعني عدم وجود أدوات لرصد التدفقات من منطقة معيَّنة وإليها.

ومع ذلك فإن أشد القيود هي التي تقع في جانب الطلب، لأنها تحتاج أولاً إلى تكييف الإطار المفاهيمي للحساب الفرعي للسياحة (تعريف مفاهيم معيَّنة مثل البيئة المعتادة، والإقامة، وأشكال السياحة، والرحلات، والغرض من الرحلة، كأمثلة واضحة)، وبسبب تعقيد وتكلفة حصر البيانات المطلوبة.

ولدى الإحصائيين والمحاسبين على المستوى الوطني على وجه الخصوص، يتوافق الخيار الأول (الأقاليمي) مع معيار الرصد بالنهج "المتصل"، أي من أعلى إلى أسفل، ويعرف الخيار الثاني (الإقليمي) بأنه النهج الصاعد "من أسفل إلى أعلى".

وتجدر الإشارة إلى أن النهج المتصل يوفر مجموعة من التقديرات الإقليمية تمثل، عند جمعها، مجاميع الحساب الفرعي للسياحة، ويمكن تفسيرها باعتبارها حصصاً من تلك المجاميع قابلة للمقارنة بعضها مع بعض، أما النهج الصاعد فيمكن أن تنتج عنه مجموعة من التقديرات الإقليمية تبلغ في مجموعها رقماً أكبر من مجاميع الحساب الفرعي للسياحة على المستوى الوطني وتتسم بإمكانية ضعيفة للمقارنة فيما بينها.

المرفق ٨

نموذج العمالة في السياحة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مقدمة

يمثل نموذج العمالة في السياحة، المتبع في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً يشتمل على مجموعة من المتغيرات الأساسية للعمالة (ويمكن تنـزيله من الموقع: www.oecd.org/cfe/tourism). ويبرِز هذا العمل أهمية مسألة العمالة والموارد البشرية للصناعات المرتبطة بالسياحة، ومن ثم ضرورة وجود بيانات شاملة يعتمد عليها عن العمالة لمستعملي البيانات في القطاعين العام والخاص. وتتفق المبادئ التوجيهية مع المفاهيم والتعاريف المتبعة في مجالات أخرى من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإحصاءات السياحية، وخاصة نظام الحسابات القومية، ٢٠٠٨، ومعايير منظمة العمل الدولية، والتوصيات الدولية لإحصاءات السياحة ٢٠٠٨، والمبادئ التوجيهية للحسابات الفرعية للسياحة، ١٩٩٩، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهذه النشرة: الحساب الفرعي للسياحة: الإطار المنهجي الموصى به، ٢٠٠٨. والمقصود من المنهجية أن تكون بسيطة ومرنة ليسهل تبنّيها وتكييفها.

الأهداف

الهدف الرئيسي من نموذج العمالة في السياحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو توفير إطار إحصائي ومبادئ توجيهية منهجية لتحديد مستوى العمالة في صناعة السياحة وبعض خصائصها. ويتم ذلك بصورة رئيسية من منظور جانب العرض، أي أنه لا يؤخذ في الاعتبار سوى العمالة في مجموعة مختارة من الصناعات السياحية ذات الخصائص المميزة. وحتى مع وجود ارتباط وثيق بين نموذج العمالة في السياحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحساب الفرعي للسياحة، إلاّ أنه ينبغي النظر إلى النموذج باعتباره نموذجاً قائماً بذاته، أي أنه يجب أن ينظر إلى العمالة، لا باعتبارها عاملاً في عملية الإنتاج فحسب، ولكن أيضاً باعتبارها ظاهرة اجتماعية.

وأحد أهداف النموذج هو أن تطبيق تلك المنهجية قد يحسِّن من قابلية إحصاءات العمالة في صناعة السياحة للمقارنة الدولية. وهذه ليست مهمة سهلة، لأن القابلية للمقارنة بين البيانات عن العمالة بشكل عام تعوقها فعلاً اختلافات في الأساليب والتعاريف بين البلدان، وحتى على الصعيد الوطني كثيراً ما تكون نتائج إحصاءات بيانات العمالة ومصادرها مختلفة ومجزّأة.

الإطار المفاهيمي

يربط نموذج العمالة في السياحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بين بيانات العمالة الأساسية والحساب الفرعي للسياحة باستخدام نموذج العمالة كإطار للتكامل (رابط جزئي – كلي). وتستعمل في هذه العملية مؤشرات للمستوى العام للعمالة المتصلة بالسياحة، مثل الوظائف، والأشخاص العاملين ساعات مكافئة للعمالة الكاملة، والتمييز بين العمالة الموسمية و"العمالة الجانبية"، ومتغيرات العمالة الرئيسية، مثل نوع الجنس والعمر والمستوى التعليمي والجنسية والحالة الوظيفية وخُطط العمل ومتوسط الأقدمية ومتوسط ساعات العمل ومتوسط الدخل الإجمالي وديمومة الوظائف وساعات العمل غير الاعتيادية. ويوفِّر الحساب الفرعي للسياحة رابطة بين الطلب والعرض للسياحة. وينتج عن هذا اختيار صناعات ترتبط بالسياحة، من وجهة نظر العرض. ومن شأن هذا الإطار أن يوفِّر إمكانيات للتكامل والتنسيق الإحصائيين.

الطريق إلى الأمام

يمكن لنموذج العمالة في السياحة أن يحسِّن كثيراً من قابلية بيانات العمالة المتصلة بالسياحة للمقارنة الدولية والوطنية. ويمكن الاستفادة منه كبيانات خط أساس تُقاس عليها بيانات العمالة الأخرى، مما يؤدي إلى صورة شاملة أوضح وتحسين قابلية المقارنة. ومع ذلك ينبغي ألاّ يُنظر إلى الصلة بين نموذج العمالة في السياحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والحساب الفرعي للسياحة باعتبار ذلك الطريق الوحيد أو الأفضل، فنموذج العمالة في السياحة في المنظمة يبرز أيضاً مجالات تحتاج إلى مزيد من البحث. ومن المتوقع أن تساعد تجارب البلدان في تنفيذ نموذج العمالة والأعمال التي تجري بشكل تعاوني في مختلف المنظمات الدولية على زيادة إيضاح بعض المسائل في هذا المجال.